وزارة التعليم العالي
جامعة الجزائر

معهد التاريخ

مجلة الدراسات التاريخية

مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ - بجامعة الجزائر



العدد الثاني

السنة 1406هـ
1986م

وزارة التعليم العالي

جامعة الجزائر

معهد التاريخ

مجلة الدراسات التاريخية

مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ - بجامعة الجزائر



العدد الثاني

السنة 1406هـ
1986م

العدد 2

السنة الثانية 1407 هـ / 1986 م

المحتويـات

أولاً : دراسات وأبحاث :

ثانيا : عرض قضايا تاريخية وأطروحات جامعية :

ثالثا : تقديم مخطوطات ووثائق وبيليوغرافيا:

رابعا : قسم الدراسات باللغة الأجنبية

تقديم

في الوقت الذي استقطب فيه التاريخ اهتمام الجميع ، وأصبحت معه الحاجة ماسة إلى جمع المادة التاريخية بغية تحقيقها، وفهمها وتحليلها من خلال تصور منهجي، ومنظور علمي، ونظرة متزنة، تجد مجلة الدراسات التاريخية نفسها ملزمة بالمساهمة في هذا الجهد الرامي إلى وضع أسس لكتابة تاريخية أكاديمية، تتجنب الأحكام المسبقة، والنظرات الجاهزة، وتبتعد عن العواطف والميول الذاتية وتهدف إلى تعميم المعرفة التاريخية بنشر الدراسات والأبحاث الجادة، وذلك تماشيا ورسالة الجامعة، والتزاما بمهمة معهد التاريخ في هذا المجال الحيوي الذي يمثله التاريخ بأبعاده وتصوراته وأحكامه ونتائجه...

وبصدور العدد الثاني تخطو مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ خطوة أخرى نرجو أن تكون موفقة نحو تحقيق ما تصبو إليه.

هذا وقد يلاحظ القارئ الكريم في محتوى هذا العدد ما قد يؤخذ على المجلة: مادة ، وإخراجا، وتنظيما، وعذرنا في ذلك حداثة التجربة، وقلة الخبرة، وسرعة الإنجاز، على أننا نأمل بأن نتجاوز ذلك مع اكتساب الخبرة والاستمرار في السعي نحو الأفضل بكل جدية حتى تصل المجلة الى المستوى المطلوب، وليس ذلك بمستحيل إذا توفرت الإرادة، وصدق التعاون وحسنت النية.

عن هيئة التحرير
ناصر الدين سعيدوني

أولا :

دراسات وأبحاث

التوسع الزراعي الروماني

وظاهرة البداوة في الجزائر القديمة (*)

محمد البشير شنيتي

لعله من المفيد أن نشير بادئ ذي بدء إلى أن هذه المحاضرة لا تستهدف تحليل البداوة في الجزائر القديمة من حيث كونها ظاهرة اجتماعية اقتصادية أوجدتها عوامل جغرافية معينة، ولكنها تبتغي التركيز على العوامل الاستعمارية المتجسدة في سياسة الاستيطان الرومانية التي قامت على أساس مصادرة الأراضي وتوسيع المجال الزراعي على حساب المجال الرعوي وتغليب الاستيطان الأجنبي على الأهالي وبالتالي أحكام الرقابة على مربي الماشية. والتحكم في حركة الرعاة وتوجيهها بعيدا عن مواطن الاستقرار والزراعة.

ويجدر التنبيه أيضا إلى أن الحدود الجغرافية لهذا العرض القصير لا تتجاوز الشمال الجزائري أي ما يسمى اصطلاحا بالتل والرقارق الشمالية للصحراء الكبرى، أي المنطقة الزراعية التي أخضعها الرومان لاحتلالهم وكذلك تخومها الجنوبية التي أحكموا مراقبتهم لها.

فالموضوع اذن يدور حول العلاقة بين الاستيطان الروماني والأهالي وما ترتب

(*) محاضرة ألقيت بقصر الثقافة يوم: 20 يناير 1986.

عن ذلك من تكريس لظاهرة التبدي في أوساط كثيرة من السكان المعتمدين على الرعي والزراعة معا.

ونظرا لضيق الوقت علينا أن نختصر القول في هذا الموضوع مقتصرين على العناصر الآتية:

1 ـ لمحة عن البداوة بنوميديا قبل الاحتلال الروماني.
2 ـ الاحتلال الروماني وأهمية الأرض الزراعية
3 ـ أثر ارتفاع الكثافة البشرية والتوسع الزراعي على أنصاف الرحل.
4 ـ التحصينات العسكرية وعلاقة البدو بالتل.
5 ـ خاتمة.

إن الخصائص الجغرافية للمغرب عامة والجزائر خاصة تسببت، منذ فجر التاريخ أن لم نقل منذ النيوليتي (الحجر الحديث)، في بروز ظاهرة الرعي وتميز أكبر نسبة من سكان المغرب بالحركة والانتجاع.

ومواضيع الفنون الصخرية العائدة إلى عصور الرعي الباكرة تقدم لنا أوضح البراهين على رعاة البقر الأوائل في الصحراء الكبرى ونزوحهم عنها هربا من ظاهرة القفر الزاحفة، فخلفوا لنا عبر مسيرتهم وراء الكلأ والماء بصمات ذلك الصراع المرير من أجل البقاء. ولقد كان لحركة التصحر التي لا يزال يكابد آثارها المهلكة رعاة اليوم، دور كبير في اتساع دائرة البداوة بالمغرب وتراجع الغطاء النباتي وتقلص مجال الزراعة.

وقد وصف لنا المؤرخون اليونان وأولهم هيرودوت سكان المغرب(ليبيا القديمة) بأنهم صنفان، تبعا لطبيعة أرضهم بدو رحل ومزارعون مستقرون ولم يشر الاخباريون اليونان الى أصناف البدو كما تعرفهم اليوم، وهم: رعاة الابل (الجمالة) المرتبطون بأقاصي الصحراء، ورعاة الأغنام المتواجدون بالحواف الشمالية للصحراء وسهوب التل. لان النوع الأول لم يكن واضحا آنذاك بل كان في شكل رعاة الأبقار الذين تلاشوا ليخلفهم رعاة الابل بعد انتشار هذا الحيوان العجيب بالصحراء الكبرى في العصور التالية.

أما في العهد النوميدي فيمكننا أن نستخلص من تفسير النصوص استمرار

هذه الثنائية في أنماط المعيشة: بدور رعاة مستترون مزارعون. وربما كان امتهان الرعي وتربية الماشية أكثر انتشارا من احتراف الزراعة لدى النوميديين بصفة عامة خاصة قبل رواج الانتاج الزراعي (القمح) النوميدي بأسواق المتوسط (اليونان، وايطاليا خاصة)، ابتداء من القرن الثاني قبل الميلاد.

ويظهر أن الملوك النوميديين كانوا حريصين على الاستفادة من هذه الثنائية (الرعي – الزراعة) التي حتمتها طبيعة البلاد وشجعتها حاجات السوق المحلية والخارجية. فقد كانت الخيول النوميدية تتمتع بشهرة دولية كبرى ويتنافس على اقتنائها الأمراء والفرسان حتى أن الدولة كانت تشرف على تربية الخيول بمزارع خاصة ضمت آلاف الرؤوس أحيانا (منطقة كيرتا 10 آلاف رأس...).

وكذلك الشأن بالنسبة للأبقار التي أثارت كثرة أعدادها وجمال منظرها بالحقول الخضراء اعجاب شهود عيان اغريق. أما شهرة القمح النوميدي فهي معروفة عند الجميع ولا داعي للذكر العناية التي كان يوليها ملوك نوميديا لزراعته والاكثار من انتاجه.

وكما أن المزارعين مارسوا مهناً إضافية إلى جانب الفلاحة كالحدادة والحياكة فان البدو الرحل قد مارسوا بدورهم مهنا أخرى إلى جانب الرعي وأهمها التجارة. ذلك أنهم كانوا بحكم معرفتهم بالطرق والمسالك ومراكز العمران أقدر من غيرهم على نقل البضائع ومبادلتها بين الصحراء والتل مما جعلهم يشكلون همزة وصل بين ماركز التجارة في الشمال وواحات الصحراء الكبرى وما وراءها، خاصة بعد استعمالهم الجمل في النقل. ويظهر أن دور البدو قد برز أكثر في عهود الاستقرار السياسي النوميدي، خاصة في عهد العاهل مسنيسا وابنه مكيبسا مما أثّ على حياة الاستقرار والنشاط الزراعي الأمر الذي حدا بأولئك الملوك الى العمل على الحد من مخاطر الترحل والتحكم في أوضاع السكان بتشجيعهم على الاستقرار والتحول الى مزارعين. وقد أثارت جهود مسنيسا في هذا السبيل اعجاب المؤرخ اليوناني بوليبيوس فامتدحته منوها بالنجاح الذي حققه في هذا الميدان.

ويجب أن ننبه هنا إلى أنه لم يرد في المصادر القديمة ما يشير الى استعمال الدولة للوسائل العسكرية قصد التحكم في الوضع باجلاء الرعاة عن مضاربهم أو ابعاد

القبائل عن مواطنها لافساح المجال للمزارعين كما حدث فيما بعد على يد الرومان كما سنرى.

وأشهر القبائل اشتهارا بالبداوة مجموعة الجيتول التي كانت ضاربة فيما بين المحيط الأطلسي وفزان ضمن اطار جغرافي فسيح يمتد عبر السهوب والسفوح الجنوبية لمرتفعات الأطلسي وشمالي الصحراء، وهو الاقليم المتميز بالمظهر الطبيعي الانتقالي (بين التل والصحراء) وقد اشتهر الجيتاول في التاريخ القديم بكونهم رعاة نموذجيين لم يتردد سترابون في تشبيههم ببداة العرب، واصفا خيولهم وأبقارهم بالاعداد الكبيرة وأنهم كانوا أكثر الليبين قوة وصلابة عود. وقد تكرر نعت الجيتوليين بمثل هذه الأوصاف في النصوص والوثائق اللاتينية فيما بعد بمناسبة تحركاتهم المقلقة للمؤسسات الزراعية الرومانية التي أقيمت بالأراضي التي ألف الجيتول الانتجاع بها. غير أن الجيتوليين لم يكونوا رعاة فحسب بل ان بعضهم مارس الزراعة الى جانب الراعي كما اشتهروا بكونهم محاربين عتاة، ولقد تنبه القرطاجيون لشجاعتهم وشدة مراسهم في القتال فجندوهم أثناء الحروب وكانوا مقاتلين أشداء في جيش حنبعل، كما استغلهم الرومان فيما بعد بالفرق المساعدة المكونة من الأهالي.

2. حاجة الرومان إلى الأراضي في الزراعة ومصير الرعاة.

كان سقوط مملكة نوميديا عام 46 ق.م بيد قيصر ايذاناً بانتهاء عهدالسيادة والازدهار القائم على الاستقرار والتوازن بين الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، وقد صرح يوليوس قيصر بهذه المناسبة أمام مجلس الشيوخ، معبرا عن أهمية الغنيمة التي أحرز عليها بانتصاره على يوبا وحلفائه، صرح قائلا لقد أتيت للشعب الروماني ببلد يستطيع أن يزوده بمقدار 840 ألف قنطار من القمح، ووزع قيصر قبل عودته الى روما مساحات زراعية، هامة على جنوده المسرحين، وأخذت جموع المزارعين الرومان تتوافد على نوميديا قصد الاستفادة من سياسة الاستيطان التي شرع فيها قيصر وواصلها خلفاؤه بعده.

وقد جسّد الرومان حاجتهم إلى الأرض الزراعية في الاجراءات التالية:

أولا – قيام الجيش بعملية مسح الأراضي المحتلة واحصائها لاصباغ الطابع

القانوني عليها وادراجها ضمن ممتلكات الشعب الروماني العامة Ager Poblicus كي يسهل على الدولة أن تؤجرها وتستفيد من عائداتها، أو توزعها على الجنود المسرحين أو الفلاحين القادمين من ايطاليا في إطار سياسة الاستيطان.

ثانيا ـ ممارسة الجيش لعمليات طرد الفلاحين ومربي الماشية من الأراضي الواقعة بالمناطق التي شملتها مخططات الاستيطان أو المناطق ذات الطابع العسكري. وتذكر المصادر أن قبائل كثيرة شملها الابعاد، منها قبائل (الموزولامي) الأوراسية التي بادرت بمقاومة الاحتلال تحت زعامة تكفاريناس، وكذلك قبيلة نوميديا الضاربة بمنطقة مدوا روش وقبيلة النبجني بشرقي الأوراس وغيرها من القبائل التي أرغمت على التحول إلى حياة التنقل خارج الأقاليم التي سيطرت عليها المستوطنات الرومانية.

ثالثا ـ منع القبائل شبه البدوية (انصاف الرحل) من التردد على المراعي الشمالية التي تعودت عليها منذ القديم، وقد ضرب بينها وبين هذه المصائف بحدود محكمة التحصين فاضطر الكثير منها إلى تغيير وجهته نحو السهول الغربية ومرتفعات الأطلس الصحراوي الغربية وسفوحها الجنوبية ورفوف الصحراء.

ورافق هذه الإجراءات أو تلتها موجة من تنافس أصحاب الاستثمارات من الرومان على اجتياز الأراضي الزراعية واستغلالها استجابة لحاجة السوق الى الغلال، وبرزت في هذه العملية طبقة من الرأسماليين الرومان وصفهم بعض المؤرخين بالامبرياليين حيث أقاموا لهم ضياعا واسعة (لاتيفونديا) على أنقاض قرى ومزارع الأهالي تخصصت في انتاج تخضع نوعيته لاحتياجات السوق.

وهكذا أصبح من المحتم على الفلاحين الصغار والرعاة أن يتحولوا الى يد عاملة رخيصة بتلك الضياع الخاصة بالعبيد أو يتجلوا نحو المناطق النائية راضين بشظف العيش.

3. أثر الكثافة البشرية والتوسع الزراعي على أنصاف البدو

نظرا لأهمية نوميديا اقتصاديا تعرضت لتوافد بشري من جميع أنحاء حوض المتوسط وخاصة من ايطاليا، وقد نزلت بها جاليات ايطالية منذ عهود الاستقلال اشتغلت بالتجارة. لكنه منذ سقوط المملكة عام 46 ظهر عنصر المزارعين والجنود والاداريين وأخذت نسبته ترتفع مع الأيام حتى غصّت المدن والقرى بالسكان. وقد

أثر هذا التوافد، الذي لم تراقبه السلطة، على الوضع الديمغرافي في البلاد وأحدث خللا واضحا في توازن العناصر البشرية من حيث الجنس والتوزع.

كما أثر على قدرة الانتاج الزراعي واستيعاب الأراضي للفلاحين. وقد برزت الأزمة خلال القرن الثاني بحدة أشار ترتوليانوس إليها بقوله «في كل مكان بيوت وفي كل جهة شعب وبكل ناحية مدينة... ان الجنس البشري تزايد كثيرا..».

ولا داعي هنا للتعرض إلى تقديرات عدد السكان وتحديد الكثافة الكيلومترية لأن ذلك لا تتحمله هذه المناسبة، غير أنه يجدر أن نشير إلى ظاهرة ديمغرافيةتؤكد لنا الصبغة الاستعمارية للنمو الديمغرافي آنذاك. انها ظاهرة تفوق عدد الذكور عن عدد الأناث في مجتمع المستعمرات الرومانية. لقد لوحظ مثلا أن نسبة الذكور في السن المتراوحة بين 20 و 29 قد بلغ 257 مقابل 100 من الأناث في نفس السن (بعض العينات المدروسة من شواهد القبور بالشرق النوميدي)، ولا يوجد ما يفسر هذه الظاهرة سوى أن الوافدين كانوا من الشبان الذكور الذين لم يتخذوا كلهم زوجات في هذه السن.

وكان من نتائج ارتفاع الكثافة البشرية أن ازدادت الحاجة إلى الأرض الزراعية لاستيعاب الفائض من المزارعين واليد العاملة الريفية، ورافق هذه الكثافة البشرية تزايد في حاجة روما إلى المنتوج الزراعي، وخاصة من القمح والزيت، ومن ثم كان على الأباطرة أن يجدوا حلا للأزمة. وهكذا جاءت القوانين الزراعية الخاصة بافريقيا، وهي تتعلق بتوسيع الخريطة الزراعية وتشجيع المزارعين على استصلاح الأرض وتملكها وضمان رسوم الدولة على انتاجها . ومن أهم تلك التشريعات الفلاحية القوانين المعروفة بقوانين مانكيا Lex Mancia. التي تتضمن معلومات قيمة عن أوضاع الأرض والمنتفعين بها.

وأهم ما ترتب عن تلك التشريعات بالنسبة للبدو أمران:

ـ أولها أن أراضي رعوية كثيرة شملها الاستصلاح فمنع عنها الرعي.
ـ وثانيها انتشار زراعة الزيتون على نطاق واسع بتلك المساحات المستصلحة وخاصة منها الواقعة بالمراعي الواسعة، مما جعلهم ييأسون من الأمل في العودة اليها.

ولم يبق أمام الرعاة سوى التخلي عن حرفةالرعي وامتهان العمل الزراعي بحقول

الزيتون والقمح أو الانتقال إلى الأقاليم الرعوية النائية بالصحراء والسهوب الغربية التي لم تصلها بعد أيدي الاستيطان.

4. التحصينات العسكرية بالحدود الجنوبية وأثرها على البدو.

إن دراسة المنشآت العسكرية على تخوم المقاطعات الرومانية بنوميديا وموريطانيا القيصرية تؤكد أن الهدف الرئيسي من اقامتها يكمن في حماية الأقاليم الزراعية ومؤسسات الاستغلال الزراعي القائمة بها من البدو الذين ألفوا التردد عليها في مواسم معينة من السنة لاستكمال دورتهم الاقتصادية (رحلة الربيع شمالا ـ رحلة الخريف جنوبا). وقد اهتدى الرومان الى معابر البدو ومسالكهم نحو التل واكتشفوا مرابضهم القائمة بالقرب من معالم المياه (آبار ـ ينابيع ـ وديان جارية..) فأقاموا تحصيناتهم بها وربطوا بينها وبين المعسكرات والمدن التلية والساحلية بطرق عرضية وأخرى طولية متعامدة معها فبرزت شبكة طرق محكمة التوجيه والنظام لعبت دورا أساسيا في سيطرة الجيش على حركة البدو. وليس المجال هنا مناسبا لتتبع مراحل انشاء التحصينات الرومانية ضد البدو ووصف بنياتها واستعراض مراحل تطورها، غير أنه ينبغي الاشارة الى أن تاريخ هذه المنشآت مرتبط بتاريخ حركة التوسع الاستيطاني في التل ومتزامن مع تطور الحاجة الى الأرض الزراعية.

وتتكون التحصينات القامة في وجه البدو بصفة عامة من شبكة طرق وقلاع وأبراج مراقبة وسدود رملية أو حجرية حسب طبيعة الموقع وخنادق وما إليها من المنشآت التي لا تزال بقاياها ماثلة للعيان الى اليوم بالجنوب النوميدي خاصة (جنوبي الأوراس والحضنة).

وربما أشهر الاجراءات العسكرية المضادة للبدو هي معسكر ديميدي قرب مسعد وحامية السوريين الذين أوتي بهم من تدمر مجهزين بعتادهم الملائم لطبيعة البادية والصحراء وبمركوبهم (الجمل) الذي لعب دورا رئيسيا في تمكين هؤلاء الجنود المجانة من قهر البدو ومراقبة تحركاتهم. لقد كان الجنود التدمريون متمرسين على قتال البدو الشوام ومدركين لطبائع الرعاة وسلوكاتهم مما مكنهم من السيطرة على الوضع بذلك الموقع الهام (مسعد) الواقع في معبر رئيسي بين الجنوب والشمال والشرق والغرب.

غير أن هذه الاجراءات العسكرية وان ظهرت نتائجها الايجابية بالنسبة للرومان، لم تتمكن من المحافظة على هذا الوضع الشاذ المتمثل بمنع البدو من التردد على التل ومراقبة تحركاتهم بالسهوب الغربية (النجود الوهرانية) واخضاعهم لواقع فرضته قوة السلاح ذلك أنه ما لبثت هذه القوة أن تلاشت نتيجة عوامل شتى فاستعاد البدو حريتهم واجتاحوا بلاد التل بعنف شديد.

خاتمة :

لقد نتج عن مناعة الحدود ومبالغة الرومان في مطاردة البدو خارج «الليمس» أن تضاعف مشكل البداوة الذي أراد الرومان التخلص منه. وتمثل ذلك في ارتفاع الكثافة البشرية بالأقاليم الرعوية المتاخمة لليمس، وهو ما تدل عنه كثافة بقايا الأهالي المعروفة بالبازينات، ونجم عن ذلك كله استهلاك الغطاء النباتي بالسهوب وحواشي الصحراء من طرف قطعان الماشية التي ارتاد بها أصحابها مجبرين مناطق كانت من قبل أدغالا ومستنقعات تجوبها الوحوش الضارية، فأخذ وجه الغطاء النباتي في التغير ومساحته في الانكماش بفعل ذلك الاستهلاك المركز مما عجل بزحف ظاهرة التصحر على السهوب الجزائرية الغربية خاصة (النجود).

ونستنتج من خلال هذه النظرة أن حالة من عدم التوازن بين البيئة والانسان قدعرفتها الجزائر أثناء الاحتلال الروماني نتيجة تغليب الزراعة والعمران على الرعي والبداوة باجبار أشباه البدو على التحول الى البداوة الكاملة، ومنعهم (بدو وأشباههم) من استكمال دورتهم الموسمية بين التل والصحراء. أي أن ضغط الزراعة والعمران المنطلقين من الشمال والذين كانا انعكاسا لصور من الضغط الديمغرافي وتزايد الطلب على انتاج الغذاء، أفضيا إلى تفريغ المناطق الرعوية القابلة للاستصلاح من سكانها، كما هو الشأن بالنسبة لجنوبي الأوراس واحلال العنصر الروماني المزارع بها. ومن ثم فان الحزام الديمغرافي الذي شكله البدو حول الليمس ما فتئ يتكثف وتثقل وطأته على تحصينات الرومان الى أن تخطت واستعاد البدو حريتهم الاقتصادية بالقوة.

وبتداعي التحصينات المقاومة في وجه البدو انكشفت المناطق الزراعية

والعمرانية أمام الرعاة المبعدين عنها منذ أجيال فأخذوا في اجتياحها من جديد، ولم يتمكن سكان تلك المناطق من الاحتفاظ بميزات روما الاصطناعي فانهارت الهياكل المدنية والزراعية بانهيار القوة التي كانت تحميها.

مصادر ومراجع معتمدة

أولا : مصادر

– S. GSELL, Atlas Archéologique de l'Algérie, Paris, 1911.
— CH. TISSOT, Exploration Scientifique de la Tunisie, géographie comparée de la province d'Afrique Paris, 1884, 2 vol.
— Ch. TISSOT, Recherches sur la géographie comparée de la Mauretanie. Tingitanne, Paris, 1877.
— Corpus Inscriptionum Latinarum (C.I.L) T. VIII, Berlin, R. GAGNAT.
— A. MERLIN et L. CHATELAIN, Inscription latines d'Afrique, Paris 1925.
— S. GSELL, H. G, PLAUM, Inscription latines de l'Algerie, 1922--1966.
— PLINE L'ANCIEN, Histoire naturelle, livre V, ed. Rackham, Loeb clasical library, 1938.
— SALLUSTE, Bell, Jugurthinum. Trad, et annoté par G. Walter. Coll. Pliéade, 1968.
- STRABON, Géographie, trad. par amedée tardien, ed. H. Achette, Paris 1880.
— TERTULIEN, Apologituques, texte établi et traduit par J. P. WALTZING. coll. «les belles lettres», Paris 1929.
— S. GSELL, Textes Relatifs à l'histoire de l'Afrique du Nord, I. Hésodole, Alger - Paris, 1916.
— TACITE, annales, trad. par H. Bornicque, Paris, 1965.

ثانيا : مراجع ـ كتب.

— J. BARADEZ, fossatum Africa, Paris, 1949.
— M. BENABOU, la résistance africaine à la romanisation, d'August à Diaclètion, Paris, 1876.

— BIREBENT, Romanae, recherches d'hydraulique romaine dans l'est Algérien, Alger , 1962.
— J. et P. BONNET, l'olivier huilérie d'olives et de graines, Paris, 1949.
— P. BOURDE, Rapport sur les cultures fruitières, en particulier sur l'olivier au centre de la Tunisie, Tunis, 1893.
— F. BOURDEAU, N. Charbonnet, M. HOMBERT. Aspect de l'Empire romaine.
— A. BERNARD et N. LACROIX, L'évolution du Nomadisme en Algerie, Alger, Paris, 1906.
— R. CAGNAT, L'armée romaine d'afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empreures, Paris 2 vol ., 1913.
— R. CAPOT — REY, le nomadisme au sahara, Rapport Unisco, No. 14, 15 Avril 1960.
— Ch. COURTOIS, Les vendales et l'Afrique, Paris, 1955.
— J. DESPOIS, et R. RAYNAL, Géographie de l'Afrique du Nord - Ouest, Paris, 1967.
— A. DELEAGE, La capitation du Bas-Empire, 1945.
— J. DESPOIS, le Hodna, Etude géographique, Paris, 1953.
— J. DESANGES, Catalogue de tribus africaines, Dakar - Paris, 1962.
— S. GSEIL, histoire Ancienne de l'Afrique du Nord - 8 vol., 1916 — 28.
S. GSELL, Enquêté administrative sur les installations hydraulitiques anciennes, Paris, 1902.
— L. HOMO, Rome Empiriale et l'urbanisme dans l'antiquité, 1971.
— A. LAROUI, l'histoire du Maghreb, un essaie du synthèse, Paris, 1970.
— J. M. LASSER, Ubique populus, peuplement et mouvement de populotion dans l'Afrique romaine de la chute de carthage à la fin de la dynastie des sévères (146 a.c.—295 p.c.). Paris, 1977.
G.Ch. PICARD, J. Rougé, textes et documents relatifs à la vie Econ. et sociale dans l'Empire romain.
G. Ch. PICARD, la civilisation de l'Afrique romaine, Paris 1959.
G. PICARD, Castillum Dimmûdi, Alger, et Paris, s.d. 1948.
M. RACHET, Rome et les Berbères, un problème militaire d'auguste à diocletien, coll. tatomus, vol. 110 Bruxelles, 1970.
P. SALAMA, les voies romaines de l'Afrique du Nord, Alger, 1951.
V. TYLER. DOMINGO, Aspect agricoles de l'occupation romaine en Afrique proconsulaire et la Numidie, thèse IIIe cycle dactylographie, Paris 1970.
E. ALBERTINI et P. MASSIERA, «le poste romain de messad» REA, T. XLI, 1939.
J. BARADEZ, «Travaux d'hydraulique romaines revélès par photographie aèriennes dans une région aujourd'hui stépienne», actes du 79 congr. des stée sav., Alger, 1954.

G. CAMPS, «les bavards», RAF, 1955.
J. CARCOPINO, «l'inscription d'Aïn El Djemila, contribution à l'histoire des «saltus» Africaines et du colonat partiaire, MERF.
J. CARCOPINO, «Encore l'inscription d'Aïn El Djemila».
J. CARCOPINO, «Sur quelques passages contre versés du règlement d'henchir Mettich (C.I.I.VII, 25902), mémorial R. Basset» Paris 1923.
J. CARCOPINO, le (lemes) de Numidie et sa garde syrienne d'après des inscription», Syria, 1925.
R. CHEVALLIER, «la centuriation et les problèmes de la colonisation romaine», études rurales (1961—1962).
J. CARCOPINO, «les (Numeré) Syriens de Numidie», C.R.A.I., (1932).
J. CARCOPINO, «Note complémentaire sur les numeros syriens de la romaine», Syria (1933).
E. DEMOUGEOT, «le chameau et l'Afrique du nord Romaine», Annales E.S.C., 1960, II.
J. DESANGES, «les territoires getules de juba II», R. des études anciennes, 1964.
J. DESPOIS, «la bordure Saharienne de l'Algerie Orientale», RAF, 1942.
R. ETIENNE, et G. FABRE, «Démographie et classe sociale l'exemple du cimetière des officiales de carthage, Rech. sur les structures sociales dans l'antiquité classique», collogue de caen. 1969, Paris, 1971.
S. GSELL, «Esclave ruraux dans l'Afrique romaine», Mél., Glots, 1932.
L. LESCHI, «Une assignation de terre en Afrique sous septième sévère » S.A.C.
L. LESCHI, «Rome et les Nomades du Sahara Central», I.R.S., 1942.
G. Ch. PICARD, «La démographie de Mactar», act of the 5th intern. cong. of epigraphy. Cambridge, 1967 (Oxford, 1971.
R. THOUVINO, «Rome et les Berbères Africains» R. AF, 1955.

مراجع عربية

ـ م. روفتزف. تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي. ترجمة زكي علي. محمد سليم سالم. دار النهضة المصرية.
ـ شفيق الجراح. الحقوق الرومانية. المطبعة الجديدة ـ دمشق 1968.
ـ م.ب. شنيتي. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1984.

موقف الكاهنة من الفتح الاسلامي

محمد بن عميرة

تعتبر الكاهنة من أهم الشخصيات التي كان لها دور بارز في الاحداث التي عرفتها بلاد المغرب أثناء عملية الفتح الاسلامي، وقد تعرضت لها أبحاث كثيرة، لكن قلة المعلومات الواردة بشأنها في المصادر لم تسمح لاصحاب تلك الأبحاث بتغطية وتوضيح جوانب كثيرة من تاريخها.

والهدف من وراء هذا العمل هو محاولة توضيح بعض الجوانب الغامضة من هذا التاريخ اعتمادا على استنتاجات تتماشى مع المنطق بقدر الامكان، وهي طريقة تفرض نفسها طالما لم يعثر لها على بديل أي معلومات من مصادر موثوق بها.

وتتعلق الاستنتاجات الجديدة هنا باحتمال مساهمة الكاهنة في التصدي للمسلمين أثناء ولاية عقبة بن نافع الثانية وكذلك باحتمال اسلام ابنيها على يد خالد بن يزيد القيسي قبل المعركة بينها وبين حسان بن النعمان، بالإضافة الى التوقف أمام بعض المسائل كقضية تبني الكاهنة لخالد بن يزيد. لكن علينا قبل كل شيء أن نتعرف عن هذه الشخصية الغامضة بقدر الإمكان.

ـ من هي الكاهنة؟

هي داهيا بنت ثابتة (أو ثابتة أو ماتية أو تيقان)، سميت الكاهنة لما كانت تخبر به قومها بأشياء من الغيب، وليس هناك ما يؤيد تاريخيا قول قوتيه Gautier «ان الكاهنة معناها ساحرة وعرّافة باللغة العبرية وربما بالبونيقية وليس بالعربية»(1)، بل

ليس هناك ما يمنع منطقيا ان يكون العرب هم الذين أطلقوا عليها هذه التسمية، ولا شك ان اجتهاد قوتيي هنا كعادته يهدف الى محو أي أثر عربي مهما كان تافها من تاريخ المغرب خدمة لسياسة بلده آنذاك المبنية على مبدأ «فرق تسد».

ولا يعرف عنها قبل الفتح الاسلامي وأثناءه سوى أنها كانت تحكم قبيلة جراوة البترية بجبل أوراس. وقد عاشت مائة وسبعا وعشرين سنة، قضت منها خمسا وستين في الحكم، الذي توصلت إليه على حساب أبنائها الثلاثة، الذين ورثوا الحكم عن سلفهم، اذ سيطرت عليهم أولا، ثم سيطرت على قومها بهم، ونجحت في إنجاز مهمتها تلك بفضل «ما كان لها من الكهانة والمعرفة بغيبة أحوالهم وعواقب أمورهم».

وتذكر بعض المصادر أن جراوة قد تهوّدت قبل الاسلام لكن الباحثين في تاريخ المغرب لم يقتنعوا بذلك وراح بعضهم يشك في الأمر بينما راح البعض الآخر ينفيه تماما. وسيبقى المشكل مطروحا طالما لم يعثر على دليل قاطع يؤيده أو ينفيه.

فيما يخص تاريخ الكاهنة السياسي والعسكري يتطلب البحث فيه العودة الى ولاية عقبة الثانية(٤) التي توغل أثناءها في بلاد المغرب متبعا طريق باغاية فالمسن أو بليش فمدينة أذنة، حيث مرّ بوادي السهر الذي يبعد عنها بثلاثة أميال ومن ثم اتجه الى تيهرت فجبال درن (أي جبال المصامدة)، ومنها الى طنجة فالسّوس الأدنى وبعدها السوس الأقصى ثم قفل راجعا.

وفي حديثه عن هذا التوغل ذكر ابن عبد الحكم ان ابن الكاهنة البربري خرج «على أثر عقبة كلما رحل عقبة من منهل دفنه ابن الكاهنة فلم يزل كذلك حتى انتهى عقبة الى السوس ولا يشعر بما صنع البربري، فلما انتهى عقبة الى البحر أقحم فرسه حتى بلغ نحره... وانصرف راجعا والمياه قد غورت وتعاونت عليه البربر...»(٥).
ويضيف نفس المصدر أنه بعد قتل عقبة سنة 63 هـ / 682 م «زحف ابن الكاهنة الى القيروان يريد عمر بن علي وزهير بن قيس (وكان عقبة قد استخلفها على القيروان قبل خروجه الى السوس الأقصى) فقتلاه قتالا شديدا فانهزم ابن الكاهنة وقتل أصحابه، وخرج عمر بن علي وزهير بن قيس الى مصر بالجيش لاجتماع ملأ البربر وأقام ضعفاء أصحابها ومن كان خرج معها من موالي افريقية بأطرابلس»(٥).

ومن المتفق عليه تاريخيا ان الذي قتل عقبة هو كسيلة(٥) أمير قبيلة أوربة

البرنسية، وهو الذي استفاد من هذه العملية حيث بقي أميرا على القيروان مدة خمس سنين، وهي المدة التي انشغلت فيها الخلافة عن المغرب، بما كانت تعانيه من المشاكل التي تسبب فيها موت الخليفة يزيد بن معاوية وفتنة الضحاك بن قيس مع مروان بن الحكم بمرج راهط فيما كان يعرف بحروب آل الزبير(٥).

ويلاحظ هنا أن المصادر لا تذكر شيئا من شأنه ان يلقي الضوء على أوضاع المغرب المختلفة آنذاك ومن ثم لا يبقى أمام من يريد أن يتعرف عليها سوى باب الاستنتاجات، وفيما يخص الدور الذي تكون الكاهنة قد لعبته الى جانب كسيلة آنذاك لا نجد سوى الأخبار التي انفرد بها ابن عبد الحكم عن «ابن الكاهنة» في حين أنه لم يتحدث عن دور كسيلة ومن ثم يمكن وضع افتراضات منها:

أن يكون ابن عبد الحكم أطلق اسم ابن الكاهنة على كسيلة، إمّا خطأ، أو عن قصد، في حالة ما إذا كان كسيلة يسمى ابن الكاهنة وهذا لا يستبعد، خاصة اذا ما تأكدت صحة المعلومات التي بلغت حسّانا عنها فيما بعد، من أنها تمثل أكبر قوة تُشكّل خطرا على المسلمين، يخافها جميع الروم ويطيعها كل البربر، فمن باب الطاعة اذن يكون كسيلة قد تلقب «بابن الكاهنة» وَلِمَ لا؟ وخاصة اذا كان مثل هذا اللقب يجلب لصاحبه فوائد، وفي هذه الحالة قد لا تكون الكاهنة لعبت أيّ دور في الأحداث التي وقعت بين عقبة وكسيلة أو كان لها دور ثانوي جدا لدرجة لم يلفت نظر المؤرخين فلم يسجلوا شيئا عنه

وقد يكون ابن الكاهنة لعب فعلا دورا في تلك الأحداث، إما كطرف مستقل أو كحليف لكسيلة، ويؤيد هذا الافتراض ما أورده ابن خلدون عن لكاهنة في قوله «وكان قتل عقبة بن نافع في البسيط، قبلة الأوراس، بإغرائها برابرة تهودا عليه»(٦). فما دامت تغري وتحرض على الحرب يمكن جدا أن تكون قد أرسلت جيشا للمساهمة في القتال وعلى رأس هذا الجيش أحد أبنائها، ونفس المصدر يذكر مرة أخرى أن «الكاهنة لها بنون ثلاثة»(٥)، سيطرت بهم على قومها، وعند حديثه عن هزيمة حسان لها، لم يختلف مع غيره من المؤرخين في قولهم انه كان لها «ابنان قد لحقا بحسان»(٥) دون أن يتحدث عن مصير الابن الثالث، فلعله قتل اذن في المعركة التي خاضها ضد زهير بن قيس وعمر بن علي بالقيروان. المهم أن أخباره انقطعت بعد ذلك ولم يبدأ الحديث عن أمه إلا في ولاية حسان بن النعمان.

ويظهر ان جراوة قد استقطبت قبائل افريقية، وخاصة البتر منها، بعد قتل كسيلة في معركة سهل ممس على يد زهير بن قيس البلوي الذي غادر افريقية بعد ذلك الى برقة حيث استشهد مع بعض أصحابه في معركة ضد الاغريق (أي البيزنطيين) الذين قاموا بغارة على سواحلها، وكان الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان منشغلا بحروبه مع عبد الله بن الزبير، فلم يهتم بشؤون المغرب الا بعد ست سنوات.

حينئذ ، أي في الفترة الواقعة ما بين سنة 68 و 79 هـ / 687_699 م، أرسل الخليفة حسانا بن النعمان الغساني، على رأس جيش مصر، ثم بعث يأمره بالتوجه الى المغرب، وأطلق يده في أموال مصر يعطي منها ما يشاء لمن يرد عليه من الناس، وبهذه الكيفية تمكن من تجنيد أربعين ألف مقاتل، سار بهم في اتجاه الغرب، ولما وصل الى طرابلس انضم اليه المسلمون الذين سبق لهم أن غادروا افريقية مع زهير بن قيس، وواصل طريقه الى القيروان ومنها زحف على قرطاجة فحاصرها وهدمها وطهّر نواحيها من الروم الذين لجأوا الى بونة وإلى باجة.

بذلك تمكن حسان من القضاء نهائيا على سلطة البيزنطيين في بلاد المغرب، لان المسلمين قبله، كانوا قد ركزوا جهودهم على الجزء الجنوبي من افريقية، ذلك الجزء الذي استقل به جرجير عشية فتح المغرب، وجعل من سبيطلة (تقع على بعد 200 كلم جنوب غرب مدينة تونس) عاصمة له، أما الجزء الشمالي ، من افريقية، الذي كان يحكمه ممثل للامبراطورية «Legat»، وعاصمته قرطاجة فان فتحه لم يتم الا على يد حسان.

بعدئذ راح القائد العربي يستفسر عمّا اذا كانت هناك قوة أخرى تشكل خطرا على المسلمين فأخبر أن هناك امرأة يقال لها الكاهنة ، بجبل أوراس ، يطيعها كل البربر ويخافها كل الروم في افريقية، وهي تمثل أهم قوة باقية بالمغرب، وكانت تلك المعلومات كافية لحسان كي ينطلق نحوها مارا بمرماجنة، وكانت قلعة لم تفتح بعد، وتحصن الروم بها آنذاك ، فقضى وتركهم، مما يدل، ولا شك على انه كان يريد أن يسرع في سيره حتى يفاجئ الكاهنة أو انه كان يريد أن يحافظ على كامل نشاط جيشه لخوض غمار المعركة الحاسمة في عملية فتح المغرب، واذا صح أحد هذين الافتراضين أو كلاهما، فهو دليل على ان حسّانا كان يقدر أهمية الخصم.

لم تبق الكاهنة مكتوفة الأيدي ، عندما علمت بتقدمه اليها، بل تحركت هي الأخرى وقصدت مدينة باغاية، الواقعة على الجانب الشرقي من جبل أوراس فأخرجت من بها من الروم وهدمتها، خوفا من أن يتحصن بها المسلمون، ثم واصلت طريقها الى نهر اختلف المؤرخون في تسميته وان كانت غالبيتهم تطلق عليه تسمية مسكيانة (يسمى أيضا نهر البلاء ووادي العذارى وواد نيني) فنزلت على هذا النهر، وكان حسان قد سبقها اليه، وقضى الطرفان ليلتهم على سروجهم، استعدادا لمواجهة أي احتمال.

في الصباح نشب القتال، وكان النصر حليف الكاهنة التي لاحقت المسلمين الى أن أخرجتهم من عمل قابس، ومن هناك عادت الى مقرها بالأوراس، وكانت قد أسرت ثمانين جنديا أحسنت اليهم وأطلقت سراحهم جميعا، فالتحقوا بقائدهم، الا واحدا، هو خالد بن يزيد القيسي أو العبسي، فقد أعجبت به كما يبدو ذلك من قولها له، حسب ما ورد في كتاب البيان المغرب لابن عذارى المراكشي «ما رأيت من الرجال أجمل منك ولا أشجع وأنا أريد أن أرضعك فتكون أخا لولدي»، ثم أخذت قليلا من دقيق الشعير بزيت ووضعته على ثديها واطعمت منه خالدا وولديها، وكان اسم احدهما قويدر والآخر يمين[15] ، وهما اسمان عربيان لا شك، حتى ولو صح ما ذكره ابن عذارى من أن أحدهما من أب يوناني والثاني من أب بربري[16].

ويلاحظ هنا أن الفكرة التي طرحها الرائد كوفي«Gauvet» فيما يتعلق بالتجاء الكاهنة الى حيلة التبني هذه كي تخفي وراءها فكرة اتخاذه خليلا لها وكي تنجو من انتقادات قومها، لا تقوم على أي أساس تاريخي ولا نجد لها أثرا، ما عدا اعجابها به، وهذا ليس دليلا كافيا يسمح باستنتاج مثل هذا الرأي، خاصة اذا سلمنا بقول ابن خلدون من ان سنها كان آنذاك يتجاوز مائة وعشرين سنة، وأغلب الظن أن كبر سنها هذا هو الذي عاقها عن الزواج ولا نرى كيف يسمح لها باتخاذ الخلان.

وقد بقيت الكاهنة بعد انتصارها تحكم بلاد المغرب مدة خمس سنوات «نفت خلالها العرب منها» ووجهت جنودها الى كل ناحية، فقطعوا الأشجار وهدموا الحصون وخربوا المدن ونهبوا الأموال حتى لا يبقى، في نظرها، ما يجذب العرب اليها، من مدن وذهب وفضة، وكانت هذه السياسة «سياسة الأرض المحروقة» معروفة في

القديم، غير أن المؤرخين بالغوا ، بكل تأكيد، في وصفهم للبلاد على أنها «كانت ظلا واحدا من طرابلس الى طنجة، وقرى متصلة ومدائن منتظمة» ثم لم يبق من هذا كله أي أثر، لكن ما تم من التخريب كان كافيا لإثارة الرأي العام وجلب سخط السكان على رئيستهم وجنودها لدرجة أن الكثير منهم هاجروا من البلاد الى الاندلس والى جزر البحر الأبيض المتوسط[12]، كما انضم الكثير، ممن لم يهاجر، الى حسان عندما عاود الكرة عليها سنة 74 هـ / 673_674 م.

وكان حسان بعد هزيمة مسكيانة، قد انسحب بالمسلمين من افريقية، ولما خرج من قابس بعث يخبر الخليفة عبد الملك بن مروان بما جرى، فرد عليه بأن يقف حيثما وافاه الجواب، فورد عليه في عمل برقة، فأقام بها ينتظر مدة خمس سنوات.

وقد استغل حسان فرصة وجود خالد بن يزيد مع الكاهنة، فاتصل به سرا يطلب منه تزويده بمعلومات عنها، وتمت بينهما مراسلات، في هذا الشأن، زوّد بها خالد قائده بما يحتاجه ثم تلقى هذا الأخير امدادات وأمر بالزحف على العدو، من الخليفة عبد الملك الذي التفت الى المغرب من جديد، بعد قضائه على الثورات التي كانت قائمة ببلاد الحجاز والعراق، فسار صوب جبل أوراس، ولما وصل مدينة قابس «لقيه أهلها بالأموال والطاعة وكانوا قبل ذلك يتحصنون من الأمراء»[13] ثم قصد قفصة ليختصر الطريق فأطلعه من بها واستولى على قسطيلية ونفزاوة أيضا.

وما أن علمت الكاهنة بتقدم جيش المسلمين اليها حتى تحركت من جبلها، مثل المرة الأولى، للقائه، وحسب ابن عبد الحكم فقد أحضرت خالدا وطلبت منه أن ينطلق بابنيها الى قائد المسلمين ليأخذ لهما الأمان، ففعل خالد وبقيت هي وجنودها الى أن اصطدموا بالمسلمين في معركة حاسمة انتهت بهزيمة جيشها وقتلها[14]. وقد قتلت بمكان يسمى «بئر الكاهنة».

ومن يتأمل كلام ابن عبد الحكم هنا يجد أنه لا يتماشى مع المنطق السليم، اذ أنه من الصعب أن يقتنع الانسان بتصرف كهذا يصدر عن قائد أو رئيس يرضى لابنيه ما لا يرضاه لنفسه ولجيشه، اللهم الا اذا كان مجنونا أو درويشا ، حتى ولو كان الأمر كذلك فان مثل هذا التصرف من شأنه أن يجلب اليه سخط جنوده ورجال دولته وبالتالي تخليهم عنه، ويقتضي المنطق هنا أن يكون التفكير بالطريقة التالية:

في حالة ما اذا كان القائد أو الرئيس مجنونا أو درويشا فانه لا يفكر في خطورة النتائج التي يمكن أن تنجم عنها تصرفاته ومن ثم فانه لا يفكر في اخفائها وفي هذه الحالة ستنخفض الروح المعنوية لمقاتليه وتضطرب أحوال دولته لدرجة لا تسمح له بجمع جيش يمكنه أن يعتمد عليه في التصدي لاعدائه.

وفي حالة ما اذا كان الرئيس أو القائد سليم العقل، فاما ان يكون أمله قويا في الانتصار، وفي هذه الحالة يقدم على خوض غمار المعركة بكل امكانياته ويمكنه أن يفكر في أن يجنب ابناءه خطر التعرض للموت بأية طريقة دون أن يرمي بهم في أحضان العدو، لانه في هذه الحالة يفقدهم أيضا بالإضافة الى الدعاية السيئة التي ستشوه سمعته وسمعة عائلته وسمعة شعبه فيما بعد.

أما اذا كان أمله في الانتصار ضئيلا، أو رأى أن هزيمته محققة، فانه في هذه الحالة يجب عليه أن يبحث عن مخرج لكل رعاياه بمن فيهم الجيش والأبناء، يفاوض بالجميع أو يخوض غمار الحرب بالجميع أو يستسلم بالجميع ، دون أي تمييز لانه في حالة ما اذا ميز أبناءه عن جيشه فمعنى ذلك أنه اناني بل خائن ليس في مستوى الثقة التي وضعها فيه شعبه ولا يستحق منصب القيادة.

بناء على كل هذا يمكن القول ان الكاهنة ، لو صح أنها تصرفت مثلما ذكره ابن عبد الحكم فانه لا يمكن تبرئتها من أحد أمرين هما الجنون والدروشة أو الخيانة ، وبما أنه يصعب على المرء أن يقتنع بهذا لأنه لا يمكن لقوم مهما بلغت درجة رقيهم الحضاري أن ينقادوا لدرويش أو مجنون أو خائن، من هنا يصبح من الضروري تصور رسم خط آخر لسير الأحداث يختلف عما ذكره ابن عبد الحكم لكنه يتفق مع المنطق.

ويعتمد رسم هذا الخط على العلاقة التي تكون قد نشأت بين خالد وبين ابني الكاهنة فلا شك أن عملية التآخي التي ربطتهم بها الأم، مهما كان التزام كل طرف بها، قد أدت الى تقاربهما لدرجة تمكن الواحد من فهم الآخر، خاصة وان مدة خمس سنوات كانت، ولا بد، كافية لذلك ومن ثم لا يستبعد أن يكون خالد قد أثر في ابني الكاهنة، عندما شرح لهما الدين الإسلامي فأسلما على يديه وأخفيا ذلك على قومهما لتجنب ما يمكن أن ينجم عن ذلك من مشاكل.

وإذا صح هذا الافتراض فان ابني الكاهنة يكونان قد التجآ إلى حسان مع

خالد من تلقاء أنفسهما ودون علم من أمهما، وهذا ما يفسر ثقة قائد المسلمين فيهما، بعد هزيمة قومهما، عندما أسند لكل منهما قيادة ستة آلاف من قومهما، وضمهما الى جيشه، ثم واصل فتح بلاد المغرب[15].

وهناك افتراض آخر يقضي بأن ابني الكاهنة لم يلجآ الى حسان الا بعد انهزام قومهما، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون أمهما هي التي أرسلتهما معه ليأخذ لهما الأمان، بعد تفرق جيشها عنها، وفقدان كل أمل لها في الانتصار وفضلت هي عدم اتباعهما الى أن قتلت أو ماتت (لان ذلك تم في ظروف غامضة) حتى لا يقال أن ملكة البربر استسلمت وتفادى ما يمكن أن ينجم عن ذلك من عار على قومها.

وأخيرا يمكن أن يكون ابنا الكاهنة قد لجآ الى حسان بعد الهزيمة وربما بعد قتل أو موت أمها وبعد أن تبين لهما أن لا أمل في تحقيق أي انتصار على المسلمين فاقترحا على خالد أو اقترح عليهما أن يأخذ لهما الأمان من حسان.

المهم أن هذين الابنين وجدا كل ترحيب وتقدير من القائد العربي ، وكانت ثقته فيهما كبيرة لدرجة أنه أمّن قومهما «ومن انضوى اليهم من جبل أوراس»[16]، على شرط أن يعطوه اثني عشر ألفا منهم يضمهم الى جيشه ليستكمل بهم فتح المغرب، فوافقوا وأسلموا على يديه، فجعل كل واحد من ابني الكاهنة على ستة آلاف منهم، وضمهم الى صفوف جيشه وراح يستكمل فتح البلاد[17] ، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على اعجاب حسان بهؤلاء القوم الذين استطاعوا أن يلحقوا أول هزيمة من نوعها بالمسلمين في المغرب.

ولم يسجل المؤرخون، بعد ذلك، شيئا عن أخبار هذا الجيش الجديد، مما يدل، ولا شك، على اندماجه مع الجيش الاسلامي، وعلى أن ثقة حسان فيه كانت في محلها.

ولما أتى موسى بن نصير، الذي استخلف حسان على ولاية المغرب[18] وفتح البلاد عيّن مولاه طارقا بن زياد على طنجة وما والاها وترك معه جيشا اختلف المؤرخون في تقدير عدده لكن معظمهم يتفق على أن البربر فيه كانوا اثني عشر ألفا[19] ، وحسب الرقيق القيرواني فان هؤلاء «يمثلون العدة التي جعلها عليهم (على البربر) حسان بن النعمان»[20] ، فإذا صح ذلك فان قوم الكاهنة اي جراوة هم الذين كان لهم شرف فتح الأندلس بقيادة طارق بن زياد سنة 92 هـ / 711 م.

وخلاصة القول أن قبيلة جراوة التي كانت أقوى من تصدت للمسلمين أثناء فتحهم لبلاد المغرب وأول قوة الحقت بهم أول هزيمة من نوعها هناك بزعامة الكاهنة، كانت أيضا أكبر قوة ساندتهم في مواصلة عملية الفتح بزعامة ابني الكاهنة، كما أخذت على عاتقها مهمة فتح بلاد الاندلس بقيادة طارق بن زياد، ولا يبرر هذا التحول في موقفها من معارض الى مؤيد سوى اعتناقها للاسلام حيث أصبحت تعتبره دينها وتعمل على نشره كما يقتضيها الواجب.

الهوامش

(1) E. F. Gautier, Les Siècles obscurs du Maghreb, p. 245.

(2) ابن خلدون العبر، ط. دوسلان، 11/2.

(3) كانت ولايته الأولى سنة 46 هـ / 666_667 م، وهي الحملة التي أسس فيها مدينة القيروان، ثم عزله والي مصر، مسلمة بن مخلد الانصاري سنة 51 هـ / 671_672 م، وعين مكانه أبا المهاجر دينار، لكن الخليفة معاوية سرعان ما ردّ عقبة على ولاية افريقية (انظر يحيى هويدي، تاريخ فلسفة الاسلام، 35/1، أو ان الخليفة يزيد بن معاوية هو الذي رده سنة 65 ه (الدباغ، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان).

(4) فتوح افريقية والأندلس، ص 59_60، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، بيروت، 1964.

(5) المصدر نفسه.

(6) البكري، المغرب في ذكر افريقية والمغرب، ص 74. انظر موسى لقبال، المغرب الاسلامي، ص 53_54،

Ch. A. Julien, L'histoire de l'Afrique du Nord, t. 2, pp. 175 54.

(7) السلاوي، الاستقصاء، 39/1.

(8) العبر، 10/2 (ط دوسلان).

(9) نفسه، ص 11. (10) نفسه.

(11) الرقيق القيرواني، تاريخ افريقية والمغرب، ص 58.

(12) البيان المغرب، 37/1.

(13) نفسه، 36/1_37.

(14) ابن الأثير، الكامل، 32/4.

Conquête de l'Afrique, p. 341. En-Nouweiri.

(15) فتوح، ص 64.

(16) المالكي، رياض النفوس، ص 36، ابن الأثير، الكامل، 32/4. ابن عذارى، البيان، 38/1.

(17) ابن خلدون، العبر، 11/2 (ط. دوسلان).

(18) المالكي، رياض النفوس، ص 36. ابن الأثير، الكامل، 32/4. ابن عذارى، البيان، 38/1.

(19) تختلف المصادر في تحديد تاريخ هذا التغيير في الفترة التي تتراوح ما بين 77 هـ و 96 هـ / 696ـ715 م.

(20) ابن عذارى، البيان، 49/1. ابن خلدون، العبر، 220/6 (ط. بيروت). الرقيق القيرواني، تاريخ افريقية والمغرب، ص 69.

الفن في مسجد قرطبة

مظفر عزت الشيخ قادر

المدينة :

توينبي، المؤرخ الشهير، يضع لنا هذه المدينة الرائعة ضمن قائمة تحتوي عشرين مدينة اعتبرها من أمهات المدن القديمة والحديثة على الكرة الأرضية.

أورتيكا كاسيت، الأديب الفنان الأسباني، يمثلها لنا كشجرة ورد أصلها في السماء وأورادها على الأرض.

وعبر القرون العديدة ظلت هذه المدينة مصدراً للالهام الثقافي والفني، لربما تأتى هذا الدور بحكم موقعها الجغرافي المتميز حيث تقع على ضفاف نهر كواد الكفير (الوادي الكبير) وتكمل مع شقيقتها الصغرى قادس (اوغادير) الميناء الهام على البحر المتوسط القوة السياسية والاقتصادية ذات السيادة على القسم الجنوبي كله من شبه جزيرة ايبريا.

وأول ذكر في التاريخ لمدينتنا هذه يرد في العصر القرطاجي حيث يرد اسم القرطبيين ضمن عناصر الجيش الذي يقوده هانيبال ضد روما. ويحتلها الرومان عام 206 قبل الميلاد حيث نراها ، بعد حوالي الثلاثين عاما، تشيّد من قبل كلوديس مارسيلوس على طراز العاصمة روما وأشاد لها سورا كبيرا. وتأتي موجة اضطهاد المسيحية لتمتد إلى اسبانيا وتتركز في قلبها قرطبة حيث تعتبر هذه المدينة على رأس المدن الأسبانية التي قدمت أكبر عدد من شهداء المسيحية من بينهم أشهر قادتها مثل سنت أسيكلو وستتا فكتوريا.

وتعاني قرطبة موجة الرعب البربري من جراء الهجمات التي يشنها الاسكندنافيون والقبائل الجرمانية حتى يستقر المقام بالملك القوطي الآري بغزوها في نهاية القرن السادس ويعتنق المسيحية شكليا (كما حصل للمغول الذين أغرقت موجاتهم البربرية الشرق بالدماء حتى أسلم الغازي محمود بن تيمورلنك).

ويدخل العرب اسبانيا عام 711 م وبعد نصف قرن من تبعية شبه جزيرة ايبريا إلى الدولة الأموية مسترشدة بتعاليم العاصمة دمشق، يصلها عبد الرحمن الداخل، وهو الرجل الوحيد الذي ينجو من حملة الإبادة التي مارسها العباسيون لقطع نسل العائلة الأموية فيؤسس عبد الرحمن هذا دولة أندلسية مستقلة تدوم أكثر من قرنين ونصف القرن حيث يتوارث أبناء عائلته الحكم جيلا بعد جيل. ثم يأتي عبد الرحمن الثالث فيعلن نفسه خليفة ويجعل من مدينة قرطبة العاصمة الكبرى لكل أوروبا وواحدة من أكبر مدن العالم بالسكان.

مسجد قرطبة:

صحيح أن الفن العربي الإسلامي قد ترك لنا من المعالم الرائعة ما يمكن الاشارة إليه في كل العصور والأزمان بالفخر والاعتزاز ولكن مسجد قرطبة، في تقديرنا، يعتبر قمة في الروعة والكمال الفني بكل جوانبه المعمارية والزخرفية. حتى ان الاسبان أنفسهم يعتبرون اليوم هذا الانجاز المعماري العربي الإسلامي مفخرة لهم لانه أشيد ضمن حدودهم السياسية وعلى أرض وطنهم الحالي. فضلا عن كونه مشيدا في مدينة كانت في عهد مشيديه عاصمة القارة الأوروبية كلها بكل جدارة واستحقاق. بل أن هذه التحفة المعمارية والفنية العديمة المثال كانت اللوحة التي تبارى فيها معظم أمراء الأندلس ليترك كل منهم أثرا لعهده عليها حتى صار هذا المسجد أعظم وأكبر مسجد في طول العالم الإسلامي وعرضه بل أنه يعد بحق قمة للابداع الفني الإسلامي في الأندلس.

واليوم، ان حاولنا التجوال في أركان هذه التحفة المعمارية النادرة لوجدنا فيها خليطا متجانسا عجيبا من طرز فنية متتابعة بشكل متكامل يدهش المتفحص الناقد وهو يلاحظ هذا التتابع المنسق في الألوان والاشكال عبر تسعة قرون توالت من عمر هذا البناء الرائع. واذ يبدو أن أيا من الأجيال التي توالت في السلطة عند عاصمة

أوروبا أبت أن تمر إلا وأن تترك أثرا لها في جانب من جوانب تحفة قرطبة الفذة هذه.

وككل مساجد الإسلام، نجد أن مسجد قرطبة يضم ساحة أمامية كبيرة عامرة بمنابع الماء التي كانت تخدم في الأصل المرافق التي يتوضأ فيها المصلون فصارت اليوم مصادر لارواء الحديقة العامرة بالحمضيات التي تغطي معظم مساحته. ثم المصلى الكبير الذي تغطيه الأعمدة التي توحي للداخل إليها بغابة عامرة بالأعمدة الرخامية الجميلة الحاملة لتيجان متباينة الطرز والأدوار. أما المحراب الذي تتمثل فيه كل ما يمكن أن يتصوره المعمار والفنان من ابداع فهو نادرة تعد جوهرة في العقد المسمى بمسجد قرطبة.

بُدئ العمل بانشاء مسجد قرطبة في نهاية القرن الثامن الميلادي (785 م) في أثناء حكم عبد الرحمن الأول وكان يتضمن ـ في هذه المرحلة ـ أحد عشر رواقا ممتدا من الشمال نحو الجنوب ، يتميز الرواق المتوسط فيها بكونه أوسع من الأروقة الأخرى على الجانبين بقليل.

وفي عام 831 م قام عبد الرحمن الثاني بتوسيع المسجد نحو الجنوب وأشاد محرابا جديدا له ، ثم جاء الخليفة الحكم الثاني ليضيف بدوره منذ عام 961 م أروع ما أمكن ابداعه الفنان والمعمار الأندلسيان. ويأتي أخيرا القائد المنصور ليعطي للمسجد المذكور الأبعاد التي نراه عليها اليوم.

وفي عام 1236 يتحول هذا المسجد الرائع الى كاتدرال من قبل (سنت فرناند) ومنذ هذا يضاف له الـ (Chapelle) والعناصر المعمارية والزخرفية التي ألفتها العمائر الكاثوليكية.

أما القسم المركزي (الأوسط) من المسجد فقد تم تدميره في القرن السادس عشر ليشاد في مكانه الـ Choeur والـ Chapelle الأكبر والـ Transept ، وهي العناصر الأساسية والمميزة لكل معبد مسيحي.

وإن رجعنا الى مخطط المسجد الأصلي لوجدناه عبارة عن شكل مستطيل طوله من الشمال الى الجنوب يبلغ (180) مترا وعرضه من الشرق نحو المغرب (130) م. فهو يضم اذا مساحة مقدارها 23400 م^{2} يضمها ساحة البرتقال Pateo Delos Naranjos وسوره الخارجي عبارة عن جدار مرتفع متوج في أعلاه بنهايات مسننة ومحصن على امتداده بأبراج مربعة تضم بينها أبواب المسجد العديدة.

الباب الرئيسية للمسجد تقع على الضلع الشمالي، وقد صار اسمها اليوم «باب الغفران» La puerta Del Pardon . ثم أعيد بناءها عام 1377 م بإضافة عناصر مسيحية فيها صيّرتها خليطا فقد التجانس (الهارموني) الذي كانت عليه أيام عزها فصارت على الطراز (المدخان) Mudéjar ، المهجين. وفي نفس الضلع الشمالي نجد بابا أخرى عمارتها ذات طراز أغريقي ـ روماني مركب، سميت بباب «العصا الغليظة» Cano Gordo وبالقرب منها شباك ذو ستارة مشبكة من حديد حيث تكرم عندها «عذراء المرافق» La virgen de los Faroles متمثلة في لوحة فنية رائعة من رسم الفنان القرطبي الشهير (خوليو روميرو) Julio Romero أما البرج الذي نجده عند هذا الضلع فهو مثير للاعجاب بشموخه وتحديه للزمن وعوائيه فهو عبارة عن المئذنة الأصلية للمسجد والذي بناه عبد الرحمن الثالث، زينه الفنان المسيحي هيرنان رويز Hernan Ruiz بعناصر الباروك Baroque التي غطت الكثير من معالمه الأساسية. كما نجد في قمة هذا البرج ـ المئذنة ـ تمثالا للقديس روفائيل وهو من عمل النحات القرطبي بيدرو دي باز Pedro de Paz . أما الضلع الغربية من المسجد فأنها تحوي الأبواب التالية:

ـ بوابة الحليب Postigo de la Leche وقد أعطيت هذا الاسم لأنها كانت تستقبل الأطفال الذين لا أباء لهم.

ـ بوابة العمداء La puerta de los Deanes وهي مشيدة منذ عهد عبد الرحمن الثاني.

وهاتان البوابتان تؤديان الى ساحة الحمضيات داخل المسجد Patio De los Naranjos اذ تليها باب ثالثة تؤدي مباشرة الى المصلى وقد أعطيت اسم بوابة القديس اسطيفان La puerta de san Esteban. وهذه الباب تثير اعجاب المدقق فيها فهي آية في التنسيق والجمال الفنيين اذ يعلوها قوس على شكل حدوة الفرس مبني بالحجارة البيضاء المتتالية مع الطابوق الأحمر المرتب على شكل شعاعي يخرج جميعه من مركز القوس ذاته ثم بوابة سان ميكيل San Miquel التي تم تحويرها في القرن السادس عشر وزينت بزخارف بيضية حولها تحمل طابع المباني الدينية المسيحية الاسبانية. والأبواب الثلاث المذكورة وهي القريبة من نهاية سور المسجد لجديرة بالاهتمام والدراسة الفنية حيث انها مزينة بنقوش على الطراز (القوطي) من القرن السادس عشر وهي بطبيعة

الحال تحوير وتغطية لما كان قبلها من النقوش والزخرفة الإسلامية. وأخيرا يمكننا الاعجاب ببوابة صغيرة وهي التي تؤدي من القصر الملكي الى المسجد وعلى جانبي ممرها رواق ذو أعمدة جميلة.

أما الوجه الجنوبي لسور المسجد فهو مزدان بدعامات ثقيلة تنتهي بأبراج ونلاحظ على هذا الجدار وبين الدعامات أقواسا نصف دائرية فوقها شرفات بنيت زمن الملوك الكاثوليك.

الواجهة الشرقية وهي من بناء المنصور الذي وسّع المسجد والذي حاول أن يقلد في طرازها عند الأبواب نماذج الأبواب والأروقة ذات الأقواس من نوع حدوة الفرس التي وجدها في المسجد الأقدم الذي بناه الحكم الثاني. ويحوي هذا الجدار بابين يؤديان الى ساحة الحمضيات التي ذكرناها سابقا. وجدير بالإشارة ان هذين البابين مزينين بطرز زخرفية من النوع المسمى بالروكوكو المعقد ومن طراز عهد النهضة المتميز.

وإذا ما توغلنا داخل المسجد مجتازين سوره من باب الغفران نجد أنفسنا في الباحة الخضراء التي سميناها بساحة الحمضيات ، اذ أن الصفوف المنسقة من أشجار الحمضيات التي أعطته الاسم المذكور والتي تتخللها بعض أشجار النخيل مضيفة روعة طبيعية متناسقة الى روعة التناسق الهندسي المعماري الذي نلاحظه في الأعمدة والأقواس المحيطة بالساحة. كما ونلاحظ في الساحة نفسها بقايا النافورة الحجرية المنقوشة بطراز الباروك وملحق بها خزان ماء يعود الى القرن العاشر وهو من المنجزات التي تمت في عهد المنصور لدى عملية توسيع المسجد ومجموع هذه التشكيلة المائية كانت بالأصل ميضئة المسجد الأصلية ولكن للأسف يصعب علينا اليوم تحديد المعالم المعمارية لهذه الميضأة بسبب التحويرات العديدة التي جرت عليها عبر قرون عديدة.

وتشير لنا المصادر التي وصفت هذا المسجد الرائع أنه كان يحوي في الأصل 19 قوس من نوع حدوة الحصان والتي كانت تربط المصلى بساحة الميضأة. أما اليوم فهي مغلوقة جميعا بسبب الحاقها بالجزء الخلفي من الكنيسة (الشابيل) التي بنيت فيما بعد.

ويجدر الإشارة الى أن شارعا مبلطا مناظرا للجدار الذي يحوي مأذنة الجامع يوصلنا الى بوابة النخيل (لابويرتا دو لاس بالماس) والمسمى أيضا بقوس البركات،

ذلك لان مراسيم تبريك رايات الجيش المسيحي الذاهب لمحاربة غرناطة كانت تجري أمامه ومن خلال بوابة النخيل يمكننا الدخول إلى المصلى الأصيل للمسجد وفيها يمكننا ملاحظة القسم الأول من هذا المصلى الذي بناه الأمير عبد الرحمن الأول عام 785 الذي يتميز عن الإضافات التي تلته. اذ ان المسجد الأول كان يحوي 11 رواقا باتجاه الشمال جنوب و12 صفا من الأقواس باتجاه الشرق غرب ونلاحظ أن الرواق الوسطي هو أوسع من مجنباته ويقع على نفس محور بوابة النخيل.

ان الأروقة الأحد عشر من المسجد الأولي محمولة على أعمدة تجلس على قواعد نراها مختفية تحت مستوى التبليط الحالي ونرى ان الأعمدة هذه مرتبة بشكل ربما يتبع لون المرمر المصنوعة منها، ونلاحظ أن أجمل الأعمدة تتركز عند الرواق المتوسط.

أما تيجان الأعمدة التي يبدو أنها نقلت من مبان رومانية قديمة فهي عبارة عن خليط متنوع من الطراز الآيونية والكورنثية والمركبة ، أما سقوف المسجد فكانت مسطحة مبنية من الأخشاب الجميلة المنقوشة بزخارف حفرا ومطلية بألوان متباينة زاهية.

أما الروابط التي تألفها في معظم الجوامع الشرقية من نفس العصر وهي تربط الدعامات بالأخشاب أو بالحديد فنرى المعمار القرطبي قد استعاض عنها في مسجده هنا بأطواق معلقة في الهواء وهي مجرد عناصر جمالية ليس لها أي دور (ستاتيكي) أما أشكالها فهي من نوع حدوة الفرس مركبة من حجر المفتاح في قمة القوس ومنسابة على جانبيه ببناء متتال يلي فيه ثلاث صفوف من الآجر وصفان من الحجر مما يعطي روعة وجمالا للابداع المعماري المنجز في هذا المسجد.

وإذا ما اجتزنا الصفوف الاثني عشر من العقود نجد أنفسنا في القسم المضاف من المصلى عام 833 بأمر الخليفة عبد الرحمن الثاني وهذه الإضافة نراها مؤلفة من 11 رواقا متجها نحو الجنوب وبعمق يبلغ ثمانية صفوف من الطاقات ويبدو أن تحقيق هذه العملية قد دفع ببنائي المرحلة الثانية الى هدم جدار القبلة وتحطيم المحراب الذي كان مشيدا ضمن المسجد الأولي. كما ونلاحظ أن البناء هنا قد زين أعمدته بتيجان تحت وفق الذوق السائد في هذه المرحلة وللأسف ان هذا القسم الرائع هو الذي تعرض معظمه للتخريب الذي حصل للمسجد في القرن السادس عشر من أجل بناء

المعبد المسيحي وسطه والذي تحول على أثره المسجد الى (كاتدرائية مسيحية).

وتبعا لازدياد نفوس مدينة قرطبة الكبير اضطر القرطبيون اجراء توسيع ثان في المسجد وهو ما قرره الخليفة الحكم الثاني عام 961 والذي تقرر بموجبه من الخطوط التي تشكلها الأروقة الأحد عشر الداخلية نحو الجنوب ، أما التقاطع فقد شكل (اثني عشر) صفا من العقود سدت نهائيا عند جدار القبلة بمحرابه الجديد النادر المثيل ويمكننا اعتبار هذه المرحلة التوسعية في المسجد قمة الجمال المعماري والفني. فنرى الأعمدة في هذه الأروقة تتوالى بعد بعضها حسب ألوان مرمرها وهي من غير قواعد. أما تيجانها فهي من النوع المركب فوق جذوع من المرمر الوردي اللون. أما التيجان (الكورنثية) فتحملها أعمدة من المرمر الأزرق والسقوف مبنية من الأخشاب المنحوتة والمطلية بألوان متعددة ورائعة التناسق. أما القبة الشهيرة لهذا المسجد ذات الأقواس السائدة من الحجر المعرق فتشكل عقودا صغيرة وهي تؤلف بمجموعها الجزء المركزي الرائع من المصلى ويعتبر هذا الانجاز الفني العديم المثيل من الاستنباطات التي انتجتها الحضارة القرطبية في القرن العاشر وأضافتها الى الفن المعماري العالمي. فضلا عن الروعة التي نلاحظها في الأقواس المقرنصة المحيطة بهذا الجزء من المسجد فيمكن اعتبارها أيضا ميزة تخص الفن القرطبي لا يضاهيها فيه أحد لما تحويه من روائع الزخرفة المزدحمة على الحجر وتعانقها بشكل يثير الدهشة والاعجاب.

المحراب ـ يقع في الجزء المركزي من جدار القبلة. أما قبته فهي عبارة عن شكل معماري مثمن ذو أعمدة مزدوجة عند الزوايا لتحمل عندها الأقواس الثماني المتقاطعة والمؤلفة للعقد كلها ملونة بألوان عديدة غاية في الدقة والروعة المتأتية من قطع موازيك المعملة منه. أما واجهة المحراب فهي مكسية بألواح مرمرية ومنحوتة بشكل جميل ونلاحظ أن قوسا من نوع حدوة الفرس يتوج واجهته وهو محمول على زوجين من الأعمدة الرائعة الجمال نقلت من المحراب الأول الذي بناه عبد الرحمن الثاني. أما أركان قواعد هذا القبو فنراها ذات زخرفة غاية في الجمال. وداخل المحراب فنراه بشكل مخططا مثمنا وبحجم أقل من الخارج. وجدير بالاشارة الى أن هذا الجزء من المسجد ما زال يحتفظ بأرضيته الأصلية وبقبته المكونة من صدفة حجرية بقطعة واحدة.

الإضافة الثالثة والأخيرة في المسجد فقد أنجزت عام 987 في حكم الخليفة هشام الثاني وبأمر وزيره الأول المنصور وتعتبر أكبر الأجزاء المكونة له اذ تؤلف نحو ثلث مجموع البناء الكلي. ونلاحظ أن قرب شواطئ نهر الوادي الكبير من جدار القبلة في المسجد قد حدد انتشار اتساعه في هذا الاتجاه وتركزه في الجانب الشرقي. ويحوي هذا الجزء الأخير من الإضافات ثمانية أروقة لا تضاهي في مستوى الكمال الفني للقسم الأصلي والإضافات التي تلته وذلك بسبب بدئ الوهن لدى السلاطنة الحاكمة في تلك الفترة. فبنظرة فاحصة يتبين لنا الفرق في مستوى الاتقان النوعي والفني بين أعمدة هذا القسم والأقسام السابقة فضلا عن أشكال تيجان تلك الأعمدة التي رغم ان الفنان فيها قد حاول تقليد نماذج صنعت في عهد الحكم الثاني الا أنها اقتصادية في أحجامها. أما الجدران في بناء هذه المرحلة فهي أرق من سابقاتها بشكل ملحوظ. كل هذا يظهر من خلال النظر الى واجهة الجدار الشرقي للمسجد.

وتجدر الاشارة الى أن السور لما قبل إضافة المنصور كان يلف على امتداد الجانب الشرقي من المسجد. ومن أجل الربط بين البناء الجديد والقديم فقد التجأ المعمار الى بناء أقواس كبيرة وعديدة وفي الجزء القصوي من الجناح الجنوبي للجدار والتي ما زالت آثار قواعد دعامات الطرمات القديمة قائمة حتى اليوم والتي تم هدمها لتحقيق هذا التوسع. وبعض هذه البقايا ما زالت مثيرة للاعجاب لانها احتفظت بكامل تفاصيلها الجمالية.

وتبقى معالم المسجد بالشكل الذي اتينا من وصفه الموجز ما عدا أعمال الصيانة التي جرت عليه بين الحين والآخر حتى ضم قرطبة الجميلة الى مملكة كاستيليا وليون عام 1236 من قبل فرناند الثالث، حيث تحول المسجد الى كاتدرائية في نفس العام. ومنذ هذا التاريخ أيضا بدأ رجال السلطة الدينية الذين وضعوا اليد على مسجد قرطبة يجرون بالتتابع التحويرات تلو التحويرات على هذا الأثر النادر الخالد، من أجل تكييفه للمراسيم المسيحية وفي القرن الخامس عشر سمح الملوك الكاثوليك بناء معبد كنيسي كامل داخل المصلى مما أدى للأسف الى تدمير جزء من أروع أجزائه الأصلية وركبوا عليها العقود الغوطية المستندة على الأقواس الأصلية التي سدت لهذه الغاية بعناصر معمارية وزخرفية جديدة أيضا شملت امتداد ثلاثة أروقة طولية.

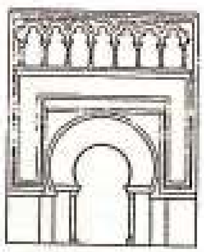
وفي القرن السادس عشر أدى ضغط كنائسي جديد الى تحطيم الممانعة التي

كانت تعلنها رئاسة بلدية قرطبة وجزء كبير من سكان المدينة في اجراء أي تحوير جديد في البناء فيصدر قرار ملكي من قبل شارل الأول الذي يضع حدا قاسيا وبالقوة لانتفاضة شعب قرطبة عام 1523 وتؤدي العملية الى تدمير الجزء الذي بناه عبد الرحمن الثاني وجزءا كبيرا مما بناه المنصور وتشمل أيضا المعبد الكاثوليكي الواقع في القسم الوسطي من المصلى.

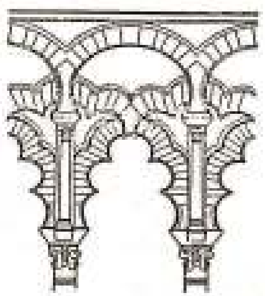
ولو حاولنا استعراض الطرز المعمارية والزخرفية التي طرأت على المبنى نجد أنها حوت خليطا عجيبا ألبس بشكل مستعجل على أركان البناء المختلفة استمر حتى عام 1766 ودام 243 سنة. تضمن من أنق العناصر الفنية الغوطية حتى أعلى مراحل تطور فن الباروك.

(1) البوابة الشمالية للمسجد.
(2) أقواس حدوة الفرس ذات الطوابق الثلاث المقرنصة التي ابتكرها الفنان الأندلسي.
(3) أقواس حدوة الفرس ذات الطابقين ابتكرها الفنان الأندلسي لاسناد السقف. (كلها من بناء القرن العاشر الميلادي).

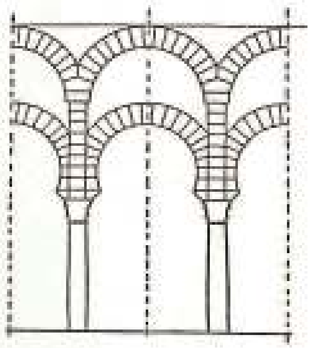
(1)

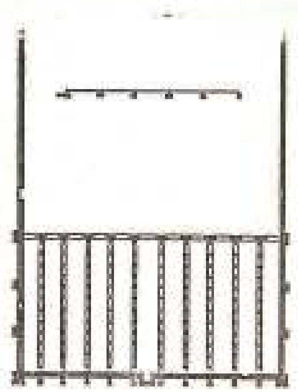


(2)

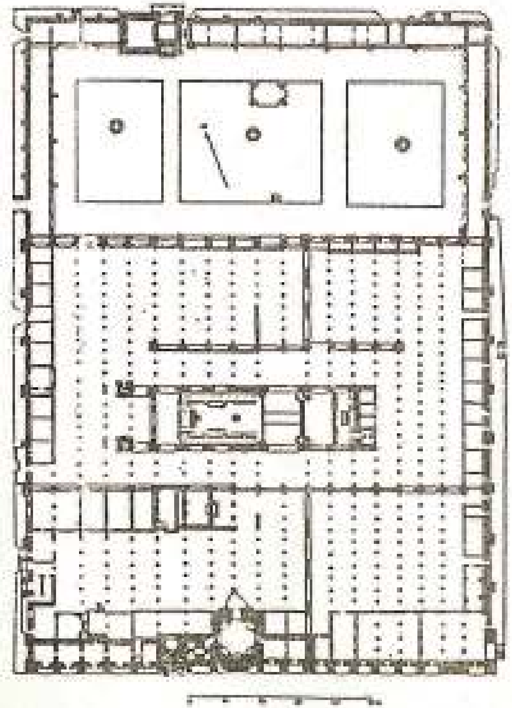


(3)





المرحلة الأولى من مسجد قرطبة الكبير (180 × 130 م). بناه الخليفة عبد الرحمن الأول عام 785 م.



المخطط النهائي للمسجد في عام 1236. لاحظ في وسطه الشابيل. بناه سنت فرناند الذي حوّله الى كاتدرائية.

التاريخ الحديث

إرشاد الحيران في أمر الدّاي شعبان

مولاي بالحميسي

حكم الجزائر عدد كبير من الدايات فقيهم من طال عهده وفيهم من قصر وفيهم من وُفّق وفيهم من خاب حتى تداولت على البلاد أيام السعد وأيام النحس غير أن التاريخ سوّل للدّاي شعبان صفحات مليئة بجليل الأعمال وأبهر الانتصارات رغم قصر المدة وغدر الزمان(1).

ومما يستغرب أن المؤرخين(2) تجاهلوا هذه الشخصية الفذة أو اقتصروا على ذكر جانب منها حتى أن القارئ يبحث عبثا في مؤلفات هؤلاء فلا يجد إلا قشور لا تسمن أو تفاصيل لا تجدي أو أخبارا مبعثرة لا تعطي الصورة الحقيقية لهذا الحاكم الموقر والقائد المظفر بل أعجب بعضهم بما جاء في «الشهب المحرقة» لأحمد بن مصطفى برناز الذي ادّعى أن شعبان «رجل ظلوم يأخذ أموال الناس بالباطل... وله مثالب في جميع الدنيا... ويصادر الأموال ولا يشبع» ونفس المؤلف التونسي يقول إنه «رجل مليح ومهما قعد في دار السلطان للحكم لم يدع الصدق من يده وانه في أوقات فراغه يقرأ القرآن ويصوم الاثنين والخميس والثلاثة أشهر والأيام البيض» وانه «متقشف يلبس نعلا... ويفصل بين الناس والمصحف في يده...»

والحقيقة أن الداي شعبان أكبر من هذا كله، تتجلى عظمته من خلال مراء...

لملك فرنسا[٣]، وهو لويس الرابع عشر آنذاك ـ وما تلقاه من أجوبة، ومن خلال رسائل القناصل المقيمين بالجزائر[٤]. وعاصر ملوكا وسلاطين أمثال مولاي اسماعيل العلوي[٥]، وملك اسبانيا شارل الثاني وغيرهم وكان العصر عصر الطموحات السياسية والتحديات العسكرية والنزاعات في مختلف القضايا الشيء الذي جعل الداي يبرهن على المقدرة والحكمة والشجاعة وبعد النظر حتى رغب الملوك والأمراء في تحالفه أو حياده...

1 ـ الداي شعبان والصراع الفرنسي البريطاني

كانت فرنسا ـ قبل ارتقاء شعبان على كرسي الجزائر ـ قد شنت غارات عديدة لقمع نشاط البحرية وقنبلت العاصمة سنة 1682 و 1683 و 1688 دون أن تحصل على نتيجة تذكر فتخلت بعد ذلك عن سياسة العصا وحذت حذو الانكليز والهولنديين ورغبت هي الأخرى في السلم والمصالحة وأرسلت الى الداي مبعوثين محنكين جاءوا بالاقتراحات المغرية والوعود المعسولة حتى إذا كان صيف 1689 أبرمت بين البلدين المعاهدة الشهيرة[٦] التي اعترفت بالجزائر كدولة تتعامل معها فرنسا مباشرة أملا في حل المشاكل المثيرة لاستعمال القوة.

وفي أيام الداي شعبان بلغت البحرية الجزائرية الذروة في الهجوم وكسب الغنائم ومراقبة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، فرنا لها كل من الدول التي لها تجارة عبر البحار أو لها مخططات توسعية.

ومن بين التناقضات في موقف هذه الدول من حيوية البحرية الجزائرية التشكي والتنديد والوعد والوعيد من جهة والرغبة في أن يتواصل هذا النشاط ويستمر ويمتد خارج البحر الأبيض المتوسط.

فكانت كل من فرنسا وانكلترا تسعى بشتى الوسائل لجلب الداي الى صفّها لتحارب به منافسيها أو ليلازم الحياد اذا تعذر التحالف فكيف تفسر هذه السياسة المبنية على السّخط والإعجاب في آن واحد؟

إن الحروب والأزمات التي اصطدمت فيها دول أوروبا لم تُمكّن فرنسا أو هولندا أو انكلترا من النصر الفاحل والهيمنة الكاملة فكانت هاته الدول تعرض على الداي الاقتراحات المغرية لأن المصلحة تحول العدو بالأمس الى حليف اليوم حتى ولو كرهت الكنيسة وأرعدت! فكان لويس الرابع عشر يكاتب شعبان داي المرة بعد الأخرى مُلحاًّ في طلبه. وجاء في إحدى رسائله: «لقدتبين لنا أنه من الضروري إرسال السيد مارسيل[٧] من جديد إلى الجزائر ليعرض عليكم أهمية الاسعافات التي تجدها سفن الجزائر في جميع موانئ مملكتنا وخاصة في مرسى بريست (Brest) إذا ما اتخذتم القرار لإرسالها الى المحيط. فاننا سنعطي الأوامر المدققة وسيشرح لكم السيد مارسيل التفاصيل. فإنها (السفن) ستُعامل نفس المعاملة التي تحظى بها سفننا الحربية. وبهذه الطريقة كونوا متيقنين أن الأرباح التي يحصّل عليها كلإعلان يخرج من الجزائر للغزو البحري ونظرا لغزارة الغنائم التي ستُؤخذ من الانكليز ستمنحكم تقديرا جديداً»[٨].

وبعث الوزير سانيولي Seigneley برسالة مماثلة تحرّض على اعلان الحرب ضد الانكليز: «وسيجد الجزائريون في مختلف مراسي المملكة مأوىً مضمونا وحرية مطلقة لشراء عتاد المراكب والحبال والبضائع التي يحتاجون إليها وبالثمن الذي يشتري به الملك»[٩] وان الغنائم ستودع في أماكن مأمونة في موانئ فرنسا.

وقدم الفرنسيون مقترحات أخرى لاقناع الداي شعبان، منها: حاجة الجزائريين الى تعويض العدد الكبير من الأسرى النصارى الذين ماتوا بسبب الطاعون، وضرورة تشغيل الميليشيا وكثرة العائدات المالية، ومنها كذلك التحالف الجزائري الفرنسي لطرد السفن الهولندية اذا ما دخلت الأبيض المتوسط وستُعطى أوامر لقواد السفن الفرنسية بالانضمام الى السفن الجزائرية للاستيلاء عليها إذا ما قرر الداي اعلان الحرب على الانكليز[١٠].

وذهب قادة فرنسا الى أبعد من ذلك لدفع الداي شعبان، فادعوا أنهم يتلقون من انكلترا ومن هولندا أخبارا مفادها أن الانكليز يُعدّون أسطولا من ستة مراكب لشن الحرب على الجزائر وتسليط القرصنة عليهم.. ولذا يُبلّغ الداي والديوان حتى لا يفاجأوا[١١].

وهناك وسيلة قد تحمل الداي على المبادرة المرجوة هي قضية الأسرى الجزائريين المعتقلين بفرنسا. وكانت انشغالات شعبان بها كبيرة. فاقتُرحَ عليه إطلاق سراح 257 بدون فداء والآخرين «بالثمن المتفق عليه في الماضي» وأضيف موضوع آخر لعله يغري الداي ذلك ان الانكليز لا يستطيعون شيئا ضد الجزائر لان قواهم مشلولة في

حروبهم ضد فرنسا وليس لهم سفينة واحدة يواجهون بها الجزائريين الذين لم يبق لهم الا هذه الفرصة لمضاعفة قوتهم في وقت قصير وتحويل مدينتهم إلى مدينة ذات ثروة. وبما أن للمال جاذبية خاصّة فان جلالة الملك أذن لمبعوثه دوسولت أن يعد الدّاي بباقي عشر ألف أسير بعد المرحلة الأولى من الشروع في الحرب...»[12].

وأمام هذا النشاط والالحاح والاغراء من طرف فرنسا هل كان الانكليز متفرجين؟ إنهم استعملوا ـ هم الآخرون ـ كل ما في وسعهم لاستمالة شعبان داي ولإفشال معاهدة 1689 وتظهر حدّة المنافسة في الصراع القائم والحرب الباردة بين قنصلي البلدين المقيمين بالجزائر فتفانى كل واحد في إرخاء الداي والديوان. واستعمل الانكليز المؤامرة والسخاء في آن واحد.

فقد حاولوا ـ عبثا ـ إثارة الشعب في العاصمة وحرضوا الأميرال قارا مصطفى على الانقلاب سنة 1690 الا أن شعبان أبعد هذا الضابط وصُودرت أمواله ولم يُعرف مصيره[13]. كما حرضوا مولاي اسماعيل العلوي على مهاجمة الحدود الجزائرية فكان ما كان بينه وبين الداي شعبان.

وعمدوا من جهة أخرى الى المجاملة فعرضوا على الداي شعبان الأموال الطائلة والخدمات الأساسية أملا في اندلاع الحرب بين الجزائر وفرنسا غير أن القنصل الفرنسي بالجزائر كان لهم بالمرصاد[14].

وكانت سياستهم مرنة للغاية فكثيرا ما قارن الداي شعبان بين تعنت الفرنسيين ومرونة الانكليز. قال يوما للوزير الفرنسي بونشارترين Pontchartrain في رسالة: «إن الانكليز يظهرون لنا وداً كبيرا والسبب في أن نعاملهم بإحسان ليس الحب في مالهم ولا الخوف منهم... إن قائد الأسطول الانكليزي حمل بغتة الى الجزائر كل الأسرى المسلمين الذين وقعوا في قبضته وأهداهم للديوان»[15].

2 ـ الداي شعبان ومأساة الأسرى الجزائريين

لقد انشغل جميع المسؤولين على الايالة بأمر الأسرى المحجوزين بأرض الكفر ولكنه لا يعرف داي من الدايات بذل في الموضوع ما بذله شعبان وعاناه من أجل لمّ المقيّدين أو التخفيف مما حل بهم.

سقط في قبضة الأعداء ـ وما أكثرهم عدداً آنذاك وأشرسهم ـ جماعات من المسلمين وخاصة الجزائريين ـ والجزائر دار حرب ـ فرمت بهم الأقدار الى سجون أوروبا المسيحية. وتعود أسباب هاته المحن التي تعوّد المعارك البحرية بين الأساطيل والغارات على العاصمة أو على بعض الشواطئ الجزائرية مما أدّى الى اختطاف الأهالي وكذلك الى القبض بحرا على المسافرين من تجار وحجيج أو الى اقتحام مراكب الجزائر وهي راسية في بعض الموانئ الغربية.

وسيق الكل الى أسواق العبيد مثل ليفورن (Livourne) ونابلي (Naples) والبندقية (Venise) وجنوة (Gênes) ومالطة وساردينية وصقلية ومارسيليا وغيرها.

وكان هؤلاء يوزعون حسب حاجات أصحابهم فيذهب الصغار والنساء للأعمال المنزلية ويُعين بعض الكهول للعمل في الحقول أو المصانع على أن أصحاب القوة البدنية يساقون الى المجاديف لأنهم أحسن طاقة للمراكب وأرخصها.

وخلافا لما كتبه الغربيون في موقف حكومة الجزائر على أنها لم تبال بمصير هته الطائفة وان الديوان لم يكن يوما مستعدا لدفع ثمن المفاداة[16] فقد تعين على قادة البلاد بذل الجهود للافراج عن إخوانهم في الملّة عملا بقوله ﷺ: «من فكّ أسيرا من أيدي الكفار، حرّم الله جسده على النار».

وطرح على شعبان داي ثلاث مسائل: دفن موتى المسلمين بأرض اعتقالهم وتحسين ظروف معيشتهم وكيفية اطلاق سراحهم.

أ ـ مقبرة مرسيليا.

من بين الاحتجاجات التي وردت على الداي والتي كانت تمس مشاعره وتثير قلقه وتسرع بتدخله قضية دفن المعتقلين بفرنسا. فكان لا بد أن يخصص مكان يُحوّل الى مقبرة مسوّرة.

ورغم كثرة المسائل التي لم تجد حلا بعد ابرام معاهدة 1689 فان شعبان داي تصدّى لهذه النقطة وكاتب ملك فرنسا يُذكره بما قامت به الحكومة هنا من تأسيس مقابر للنصارى بينما لا يوجد بمرسيليا شيء مماثل وانه عار أن تحفر خنادق بين الصخور على شاطئ البحر ثم أضاف يقول: «كان سفيرنا [محمد الأمين] بطولون

عندما توفي أحد أتباعه فعين حاكم تلك المدينة موضعا لدفنه. وعند الليل خرج بعض السكان وحفروا وأخرجوا الجثة وأشعلوا فيها النار وفي الغد شاع الخبر وذاع ورأى كل الناس وحتى الضباط هذه الجثة المحروقة .. وفي الجزائر يموت يوميا عشرون أسيرا فيدفنون في مقبرة حسب تقاليدهم وتقرأ كتبهم وتؤدى صلواتهم ... إن الشعوب التي تخشى الله لا تُقدم على مثل هذه الأفعال [الجارية في بلادكم]... وستعلم جلالتكم ان حكام طولون لم يوقفوا محرقي الجثة فحسب بل لم يتفضلوا حتى بالاطلاع على ما حدث!»[18]. وما هي إلا شهور حتى خُصّص للمسلمين مكان للدفن.

ب ـ ظروف المعاش

وصلت الداي أخبار عن تغذية الأسرى ولباسهم وإرهاقهم وإهاناتهم عن طريق المكاتبات وتصريحات الفارين من السجون وأقوال التجار القادمين من مرسيليا فحزن لذلك وكاتب ملك فرنسا معاتبا: «ان الأسرى يشكون سوء معاملة الشراعين الذين يأخذون منهم بالقوة الأموال التي تتساقط بين أيديهم بفضل كدّهم كما يأخذ نوتيو الاشارة من كل واحد فلسا إذا أراد مغادرة المركب لحين. وان هؤلاء وأولئك وحتى العساكر ينهبون أسرانا ويضربونهم... وقد جيء الى الجزائر بقطع من الخبز الذي يقدم لهم في كل يوم ، فنسأل الله أن يحفظنا منه! فأنه يتعذر أكله لا على البشر فقط بل حتى على الحيوان... ثم إننا تلقينا كثيرا من الشكاوي تقول ان بسطاء الضباط يشاركون الأسرى في الجراية التي يمنحها الملك إياهم.. ارحموا هذه الجماعة من البؤساء الذين يقتلهم الجوع والجداف ألف مرة في اليوم!»[19].

وكانت هذه التصرفات والتعسفات تحمل شعبان داي الى كتابة الرسائل الطوال يدعو فيها الى تبديل القهر بالاحسان وقد ألف الناس هناك معاملة المسلمين بالغلظة والاجحاف والسطوة. لقد بلغه ذات يوم أن بعض الأسرى ما أن نُزعت القيود من أرجلهم حتى عادت وتكرر الأمر ثلاث مرات لاسباب واهية وغير مقبولة ولا زال المعذبون في جحيم[20].

وهذا خرق لمعاهدة 1689. ويقول بندها الرابع: «ولكي نصل الى احلال السلم حصل الاتفاق على مفادة حرة للأسرى من الجانبين وبقطع النظر عن الثمن الذي سيدفعه الباشا وقنصل ملك فرنسا»...

وفي انتظار تنفيذ المعاهدة لقي الداي شعبان جدارا من الحواجز وسوء النية وخبث الموظفين في طولون ومرسيليا. فأرسل سفيره محمد الأمين الذي أقام بفرنسا أكثر من ستة أشهر وفي طليعة مهمته أمر الأسرى.

ج ـ عودة الأسرى الجزائريين

لم يكن إطلاق سراحهم بالأمر الهين لأنهم كانوا من أمهر الجدّافين ويصعب على البحرية الفرنسية التخلي عنهم. فترددت حكومته فيرساي بين احترام الاتفاق وبين مصلحة الملاحة. فكانت تلجأ الى المماطلة والكذب والوعود والتسويف ونذكر هنا بعض الأمثلة.

قام الأميرال تورفيل ـ رغم اتفاق 1689 ـ بعملية تدمير على رأس اثني عشر سفينة حربية قرب مضيق جبل طارق. ودافع رايس والي بما أمكن عن مركبه حتى غرق واستولى الفرنسيون على من كانوا فيه من النوتية وعندما طالب شعبان بعودتهم الى الجزائر رغم المبعوث الفرنسي المدعو مارسيل انهم غرقوا غير أن السفير محمد الأمين استطاع أن يبحث عنهم في طولون وأن يجدهم في سجونهم . ثم أن مارسيل هذا قدم الى الجزائر في منتصف ديسمبر سنة 1689 يقود 113 أسيرا جزائريا أفرج عنهم بموجب الاتفاق وبينما هو يتظاهر بالوفاء الصداقة يكتب المدعو فوفري (Vauvré) الى الوزير سانيولي (Seigneley) ما نصّه: «... يظهر أن من بينهم عددا قليلا نتأسف عليه...»[21] ومعنى ذلك أنهم أرسلوا العجزة والمعطوبين واحتفظوا بمن يفيدون. ولم يتجرع شعبان داي الخديعة فأرسل للملك جوابا يقول فيه: «نحيط جلالتكم علما بأن السبب الحقيقي الذي يجعل معاهدات السلم بيننا لا تدوم هو أن جلالتكم تصدر الأوامر الصارمة للافراج عن أسرى الجزائر الا أن الضباط المسؤولين على هؤلاء الأسرى ساؤوا لسفرائنا الذين أرسلوا لهذا الغرض وعليه فإن كثيرا من أهلينا بقوا منذ ذلك الوقت في أسر رهيب وأفرج ـ مكانهم ـ عن أسرى أجانب ليسوا من الجزائر ومن طالبنا بهم ضُيّق عليهم أكثر فأكثر رغم موافقتكم على تسريحهم. وهكذا فإن الجزائريين أصدقاءكم يعانون منذ خمسة وعشرين عاما من حديدكم وسجونكم ويُداسون بالأقدام! وان عدم الوصول الى فكهم يحزن قلبنا وهذا هو السبب الذي ترك معاهدات السلم كل مرة لا تدوم طويلا

كما كان يجب[22].

ودفعت الحاجة الماسة الى هؤلاء النوتيين وتمسك البحرية الفرنسية بهم أن حكومة فيرساي رفضت لفاداتهم مبالغ لم تخطر بالبال[23] خوفا من عدم وجود من يعوض السواعد المهرة.

ولم تثبط هذه المماطلة عزم الداي شعبان بل زادته حزما فخصص للأسرى الجزائريين اهتماما قل ما وجدناه عند غيره. قال يوما للوزير سانيولي: «لتعلم سعادتكم أن كل مرة تعكر فيها الجو بين رعايا المملكتين وساد بينهم سوء التفاهم يعود السبب في ذلك إلى أمر أسرى الجزائر» وقال لفوفري (Vauvré): «ان معاهدات السلم التي سبقت لم تنقض الا حبّاً في أسرانا»[24].

وكانت رغبة شعبان داي واضحة وشاملة تتلخص في «اطلاق سراح جميع الجزائريين من ترك ومن عرب الذين سجلت أسماؤهم في دفاتر الديوان سواء أكانوا من الميليشيا أو من رجال مركب محمد خوجة أو محمد الصغير أو والي رايس أو مصطفى رايس أو حسن رايس أو أيوب رايس وكذلك الافراج عن كل الذين قُبض عليهم بعد ابرام سلم 1689 وهم 28 من نوتية مركب قارا مصطفى و8 من الحجيج الذين وقعوا في الأسر قرب تونس وهم على متن مركب انكليزي و5 من بقايا طاقم ايوب رايس و60 من الذين أمر الملك بإطلاق سراحهم بمناسبة زيارة السفير الحاج جعفر والمبعوث محمد خوجة والذين لا زالوا محجوزين رغم أوامر الملك والذين أرسل الى الجزائر مكانهم أناس من دولة أخرى ولم يكن الداي في حاجة إليهم[25].

وأبدى شعبان داي رأيه في الموضوع وهو أن بقاء هؤلاء الأسرى ظلم لا يرضى به وألح على عودتهم جميعا حتى النوتيين الأحداث وسواء أكانوا بمرسيليا أو يجذفون بالمحيط أو يقيمون بمدينة روان (Rouen) وكان الداي على علم كامل بأحوال هؤلاء البؤساء فأرسل قائمة تحمل أسماءهم وألقابهم وعددهم وظروف وقوعهم في الأسر وما يميز كل واحد وسنّهم مما لا يترك لمن هناك فرصة للمناورة والكذب والمغالطة.

وطالت المفاوضات فلجأ شعبان الى التهديد والضغط. وها هو يوقف تنفيذ المعاهدة ومعنى ذلك استئناف الغزو البحري وغلق باب الافراج على الأسرى النصارى بالجزائر ويقول في رسالة للملك لويس الرابع عشر: «عندما يعود الينا طاقم مركب محمد خوجة ومحمد الصغير ونوتية والي رايس... لن يبقى عندنا واحد من بين

المئات من الفرنسيين وستعرف أنه لا يسرنا الاحتفاظ بالأسرى[26].

ولم ينفع التهديد فضاعف الداي العمليات البحرية وكاتب الملك قائلا: «... اذا كان الجزائريون ضروريين لكم فالنصارى أيضا ضروريون لنا والحمد لله وان جمهوريتنا اليوم قادرة على مفاداة ألف أسير في سبيل الله وليبق أسرانا عندكم وأسراكم عندنا وهذا لا يمنع من أن نبقى أصدقاء مع العلم بأن لديكم 300 من اخواننا على الأكثر وربما عليكم أن تفدوا أكثر من ستمائة هنا وستعلم أننا لسنا في حاجة الى أسرى»[27].

ورغم الصعوبات والجو المعادي لحل المشكل فان شعبان نجح في مساعيه الى حد بعيد بفضل علو منزلته وحاجة الدول لمهادنته. فكان يرسل الكتاب تلو الكتاب والقائمة بعد الأخرى وقلّما خاب ظنه! فما ان بعث رسالة في شأن ابن الشريف التونسي وهو «رجل يكن له الداي المحبة» حتى جاء جواب سانيولي سريعا بأن الملك «وافق على إطلاق سراح ابن الشريف وأرسل الأوامر اللازمة من الغليرات فيما اذا كان على متنها». واهتم شعبان بانكليزي يُدعى شارشومين (Charchoumine) وكان قد وقع في قبضة الفرنسيين وحُمل الى طالون وكان قبل ذلك مكلفا بمهام من طرف الداي وقال الداي في طلبه ان اعتقاله يتسبب في ضياع أموال كثيرة للجمهورية [الجزائر] فبادر الوزير بونشارتدين بارضاء رغبة الداي وزفّ الخبر للسفير محمد الأمين. وتعددت المبادرات كلما أشار شعبان داي الى أحد الأسرى أو الى جماعة وهم الوزير الفرنسي الوحيد هو رضى الداي. ويقول في رسالة لمحمد الأمين وهو آنذاك بفرنسا «... أريد أن لا يبقى لدى الديوان أي موضوع يثير الشكوى فاني حملت الملك على أن يهدي للداي 8 أسرى يختارهم بنفسه وجلالة الملك يأمر باطلاقهم وسيحمل القائمة متصرف الباستيون [السد دوسولت] الذي آمره بالعبور الى الجزائر بصحبتك[28].

وكان دوسولت هذا كلّما قدم الى الجزائر قاد جماعة من الأسرى حتى تعبّد بهذه المبادرة طريق المفاوضات.

وكانت زيارته في أواخر سنة 1692 عبارة عن تدفق الأسرى الجزائريين منهم من نصّت عليهم اتفاقية 1689 ومنهم من قبض عليه في البحر ومنهم من عوّض الأسرى النصارى الذين فرّوا من الجزائر بتواطئ مع ربّان هذا المركب الفرنسي أو

ذلك ! «اعتبارا لشخصية الداي واحتراما لإيالة الجزائر»[29] وكاتب السيد روبير مسؤول البحرية بطولون سنة 1693 رسالة الى قنصل فرنسا بتونس يقول: «أمرت بركوب 13 جزائريا على متن المركب «لاموتين» (La Mutine) رمتهم صدف البحر الى هنا وذلك ان قرصانا من مدينة سان مالو (Saint Malo) استولى على مركب انكليزي كان بدوره قد استولى على مركب جزائري وكان هؤلاء على متنه وادّعوا أنهم من الجزائر ولم يستطع القرصان هذا أن يثبت أن كانوا فعلا من الجزائر أو من سلا فأرسى بمدينة نانت (Nantes) ثم أبحر قاصدا مرسيليا حيث أدلى بتصريح لموظفي مصلحة الصحة ونواب الغرفة التجارية الذين تحققوا من هوية الجماعة ... فاستقدمت هؤلاء الجزائريين وقررت ارسالهم الى بلادهم في أمن ولذا أبعث بهم اليك وأرجو أن تجد لهم في أقرب وقت ما يحملهم الى الجزائر وان تزودهم بالأغذية الضرورية لسفرهم... وأخبركم أنه لا داعي لاعطاء هؤلاء الجزائريين أية فرصة للاحتجاج على مثل هاته اللقاءات [البحرية] وابذل ما في وسعك لارسالهم راضين بمدّهم المؤن والسفر وهذا ما أوصيك به بصفة خاصة»[30].

وعندما اندلعت حرب الداي مع تونس سنة 1694 وقام قنصل فرنسا بتزويد الباي بالسلاح والعتاد غضب شعبان وعاتب الحكومة الفرنسية ، أسرع الملك لمحو هذا الخطأ السياسي «مراعاة لشخص الداي والجمهورية الجزائر» بارسال 17 جزائريا كانوا موزعين على مختلف سفنه و3 من الذين فرّوا من جنوة و11 كانوا جذّافين على متن مركب جنوي سيق الى طولون[31].

3 ـ سعة الإحسان عند الدّاي شعبان

ولم يكن اطلاق سراح المسجونين من طرف واحد. لقد قامت حكومة الجزائر المرة بعد الأخرى بالافراج عن عدد من النصارى[32].

وعندما بلغ شعبان خبر الجزائريين اللّذين فرّا من اسبانيا وقبض عليهما في مرسيليا راسل الملك لويس الرابع عشر مطالبا بتحريرهما ومذكرا أنه لم تمر سنة حتى أفرج هنا على خمسين أو ستين فرنسيا كان القراصنة المعادين لفرنسا قد قبضوا عليهم ، وما أن تدخل القنصل حتى أرسلوا الى طولون[33] ويذكر شعبان داي بعمل جدير بالذكر والشكر. قال للوزير بونشارترين «لقد أفرجنا على 285 بحّار أقوياء من

ملاكي السفن ورؤسائها وعمال قادرين على أن يقدموا لنا خدمات كبيرة وأرسلناهم»[34].

وإذا خرجنا من قضايا الأسر وتعقيداته ومآسيه وجدنا الداي شعبان معداً دائما لإغاثة المغبون أو المحروم. ولا نستطيع أن نسرد في هذه الصفحات أعمال الداي الخيرية ونقتصر على مثالين يبرزان شخصية الرجل.

رغم تصلب مواقف اسبانيا وتعنتها وغاراتها على العاصمة في القرن السادس عشر واحتلالها لوهران والمرسى الكبير فان الداي شعبان قبِلَ مساعدة النصارى بالجزائر واسعافهم وخاصة الفقراء منهم. ولهذا الغرض منح الأب جوزيف كويرالت (J. Queralt) مدير مستشفيات العاصمة امتيازا لم يسبق له نظير والهدف منه تقديم المساعدة وشفاء المرضى لفقراء النصارى. وكانت المؤسسة في حاجة الى أموال فإن الداي قرر أن كل مركب من مراكب النصارى يرسو بالعاصمة يدفع أربع ريالات للأب وان كل أسير يطلق سراحه يدفع ريالين من الفضة لنفس المسؤول[35]. كما أعفيت المستشفيات من دفع بعض الضرائب.

ولبى شعبان نداء كل من استغاث به وهذا ما وقع ليهودي بإيطاليا. جاء في رسالة بعث بها الداي إلى ملك فرنسا: «لنا الأمل في أن جلالتكم ستنزل عند رغبتنا وتكتب للدوق مدينة فلورانس لصالح المدعو اسحاق داوود فرناديز اليهودي لكي يسمح له بالذهاب هو وعائلته الى ليفورن والأقامة بها فقد طرد منها بسبب وشاية أعدائه»... وقد حصل اليهودي هذا على ما كان يصبو اليه.

4 ـ المتآمرون من البلدان المجاورة

لم يكن شعبان مشغولا بشؤون البحر وحدها وبمواجهة امراء أوروبا بل اضطر الى افشال المؤمرات غرب الإيالة وشرقها.

أ ـ تحدي مولاي اسماعيل العلوي

اغتنم السلطان المغربي[37] تأزم الوضع الداخلي بالجزائر بعد الهجومات الفرنسية وبعد قيام الميليشيا على الحاج حسين باشا فأغار على غرب البلاد[38] وقد حرضه على ذلك الانكليز الذين أقلقتهم معاهدة 1689. وبمجرد ما أقدم السلطان على الحرب سنة 1692 وكان معظم جيش الجزائر مشغولا في تونس. نهض الداي

شعبان وفي ظرف وقت قصير جمع الجموع وزحف نحو العدو بحرا وبرا[39]

وجاء في رسالة الداي الى الوزير الفرنسي بونشارترين ما نصه:

«لقد قصد القلعة التي هي لنا (كريستل قرب وهران) 500 لواء مع 10.000 من أشجع جنودنا تصحبهم أفتك المدافع وكل الأسلحة والذخائر والمؤن.. وعن طريق البر أرسلنا 5000 من الفرسان و 30.000 من الأهالي بقيادة أمرائهم ولن يمضي عشرون يوما حتى أخرج أنا والتحق بالجيش»[40].

وقد سمع مولاي اسماعيل بما يعده الداي وقبل أن يتحرى هذا الأخير أرسل السلطان الرسائل يطلب الأمان والعفو غير أن شعبان لم يصغ لنداء الاستعطاف «لان هذا العاهل لم يتقيد يوما بوعد ولم يف بعهد» كما جاء في الرسالة الى الوزير الفرنسي وسارع شعبان للقتال وكان أول لقاء في 4 جويلية على الضفة الشمالية من الملوية، ودار رحى الحرب على الغزاة وانهزم مولاي اسماعيل وتقهقر جيشه وواصل الداي زحفه الى أن اقترب من فاس فوجد في طريقه جيشا آخر بقيادة السلطان نفسه وكاد الاصطدام ينفجر لولا تدخل علماء الجانبين، فهدأ الجو وحصل الاتفاق وتعهد السلطان باحترام الحدود[41] ثم ذهبت خيمة بين الجمعين ووصل اليها مولاي اسماعيل «ويداه مكتوفتان وراء ظهره اشعارا بالاستسلام وقبل الأرض ثلاث مرات أمام الداي وأضاف قائلا: أنت الخنجر وأنا اللحم فاقطع ان شئت..» غير ان الداي امتنع من كل اذاية ولم ينل السلطان أي مكروه[42].

ثم أرسل السلطان الى الجزائر ولده مولاي عبد الملك يرافقه كاتبه وقائده ومفتيه وعدد من التجار(؟) وجماعة أخرى بلغ بها الوفد 120 شخصية لابرام الصلح[43].

والجدير بالذكر ان شعبان عندما عاد الى العاصمة وسط غنائم كثيرة تسابق القناصل في الخروج للقائه وتهنئته بالنصر وكانت المنافسة حادة بين قنصل فرنسا وقنصل انكلترا وأراد كل منهما أن يسبق الآخر ومعه أكبر عدد من أعيان جاليته وخادع كل منهما الآخر وكانت الحيلة لصالح القنصل لومير..

وما مرت سنتان حتى أعد مولاي اسماعيل غارة أخرى ولم يهضم مرارة الهزيمة السابقة وكرّ من جديد على غرب الايالة مغتنما حرب شعبان داي مع محمد باي تونس. وكان اتفاق قد حصل بين سلطان المغرب وصاحب تونس على مهاجمة

الجزائر. وقام شعبان داي مرة أخرى وألحق بمولاي اسماعيل هزيمة جديدة سنة 1694.

ومن جهة أخرى كان الوضع جد متأزم مع إيالة تونس وكان الصراع الداخلي في هذا البلد قد أدى الى ظهور مترشحين متنافسين على السلطة وكان شعبان داي يؤيد محمد بن شاكر على منافسه محمد باي فاندلعت الحرب مرة أخرى سنة 1689 وهزم محمد باي ودخلت جيوش الجزائر تونس ونُصّب ابن شاكر وفرّ محمد باي، غير أنه جمع جموعه وما إن عاد الجزائريون الى بلادهم حتى استولى محمد باي على الحكم ولم ينس الداي هذا التحدي.

وفي سنة 1694 شن شعبان الحملة على صاحب تونس قصد ارجاع ابن شاكر على كرسي الامارة ولمعاقبة محمد باي[44] بأمر من السلطان العثماني[45].

وكما هي العادة عند شعبان داي فانه هيأ جيشا وأرسل بعضه بحرا وبعضه برا ووصل القسم الأول الى عنابة على متن 10 مراكب حربية يحمل الرحال والعتاد والذخائر والخيام كما وصل الى ميناء عنابة أربع سفن من طرابلس مشحونة بلوازم الحرب[46]، وتم الزحف على تونس وبدأ الحصار وطال ثلاثة أشهر ونزل على المدينة مطر من القنابل دمّر أجزاء كبيرة منها وخرج منها محمد باي ليلا والتحق بالقيروان ودخل شعبان تونس وسط هتافات وتهاني تتدفق عليه ولم تتخلف الجالية الفرنسية عن ذلك[47].

وكادت الحرب مع تونس تتسبب في أزمة بين الجزائر وفرنسا. فان طول مدة الحصار يرجع الى المعونة التي قدّمها القنصل الفرنسي بتونس الى محمد باي من أسلحة وغيرها ولم يسكت شعبان داي على هذا الموضوع وندد به في رسائل عديدة للحكومة الفرنسية. قال في احداها: «بمجرد ما وصلنا أمام العاصمة التونسية علمنا أن ستة مراكب فرنسية قدمت من طولون وأرست بحلق الوادي وأنزلت كمية من البارود والقنابل لفائدة المجرم محمد باي ليحاربنا... ونخبركم بأننا عندما استولينا على أسوار المدينة وجدنا مائة قنطار من البارود وألف كُرة مدفع جاءت بها سفن فرنسية ونفكر الآن في استعمالها في الألغام التي ستحطم القصبة وهكذا لكم منا كل الشكر فإنكم أثلجتم قلوب جنودنا وقد قصدتم إذايتهم»[48]. ورغم هذا المدد فإن الداي شعبان انتصر على خصمه وأعاد ابن شاكر الى منصبه قبل أن يعود الى الجزائر حيث

وصل في 16 فيفري 1695.

5 ـ سمعة الجزائر في عهد الداي شعبان

رغم قصر المدة ورغم الزوابع التي هزت البلاد فقد بلغ شعبان داي من الجاه والقوة والهيبة والاحترام ما جعله يُزار ويستشار ويستنجد به ويُعوّل عليه في أمهات القضايا الدولية.

فما ان استتب له الأمر وأحرز على انتصارات أولية على مولاي اسماعيل وقاوم الحزب المعادي للجزائر في فرنسا حتى اتجهت نحوه الأنظار.

قدم مركب من طرابلس يحمل مبعوثا مصحوبا بهدايا ثمينة ويرجو بها صاحبها من شعبان داي الحماية من صاحب تونس الذي هاجم جاره وعاث في البلاد (وكان شعبان يومئذ مشغولا في المغرب الأقصى)[49].

وفي سنة 1693 توسط شعبان في النزاع بين فرنسا وطرابلس لانهاء الأزمة وفي هذا الشأن حلّ بالجزائر مبعوث من الباي ومعه أوامر مفادها اتباع الخطة والنصائح التي يقدمها الداي في كل ما يتعلق بالمفاوضات مع فرنسا[50]، وعندما تناسى ملك فرنسا هذا الدور ذكّره شعبان داي قائلا: «ان السلم مع طرابلس تحققت بفضلنا اعتبارا لما بيننا من صداقة ولم يكن هذا بممكن إلا بعد أن تلقى قادة طرابلس رسائل من ديواننا وزيادة على هذا فاننا سواء في الجزائر أو في تونس أو في طرابلس فقد تدخلنا بنجاح في اطلاق سراح الأسرى الفرنسيين عدة مرات»[51].

وعندما تحقق انتصار شعبان على جاريْه كتب للويس الرابع عشر: «ان الجزائر وطرابلس وتونس تخضع من الآن لأوامرنا وستخضع لسلطة واحدة ولن تبقى جمهوريات متفرقة مثل ما كانت عليه في السابق وقد وحدنا بين الايالات الثلاث[52]» وفي رسالة أخرى أكد حقيقة الوحدة وقال: «ان الجزائر وتونس وطرابلس ما هي الآن الا دولة واحدة ولنا القيادة منذ ست سنوات[53]».. وقد عيّن السلطان [العثماني] أميرا وقائدا عاما على الجمهوريات الثلاث ونائبه في المملكة.

وكانت فرنسا تزيد في ملاطفتها للداي ومجاملتها له عندما ظهر من شعبان ما ظهر من قوة في الشخصية وحدة في النظر حتى أوصى دي لا كروا (Petis de la

Croix) بأن «السلم مع الجزائر ضرورة لفرنسا تمنع القراصنة من نهب مراكبنا التجارية وتحملهم على تخريب تجارة الانكليز والهولنديين...»[54].

وكان لشعبان تصوّر ونظر في الدولة وصاحبها. فعندما أبرمت معاهدة 1689 وطال تنفيذها بسبب المماطلة والمعارضة والعصيان من طرف موظفين بفرنسا كتب الداي للملك لويس الرابع عشر يقول: «هنا في هذا البلد رجل واحد يحكم ويأمر وبفرنسا مائة رجل يتصرفون وكل واحد يصدر أوامره ويتصرف حسب أهوائه» وعندما قلق الداي من وقاحة المدعو فوفري (Vauvré) وهو موظف بسيط بمقاطعة بروفانس (Provence) ندّد به الداي وأبدى غضبه كما ندّد بمواقف المدعو مارسيل الذي «له مهام معينة ومع هذا تدخل في شؤون سفيرنا ومنع أيا كان من الاقتراب منه وقيل انه ترك يفعل هكذا احتراما لمتصرف طولون ولكن الجزائر أولى بهذا الاحترام. لا والله! إن ديواننا لن ينتظر كلاما في شأن السلم الا من الملك أو من وزيره مباشرة وليس من عادات ديواننا التفاوض في قضية السلم مع متصرف بطولون ولسنا مستعدين لان نتلقى أوامر منه وما هو الا عامل بدار الصناعة وخادم حصون ونحن أدرى منك بأصله وولادته[55]».

وكان شعبان بعيد النظر فقد أدرك ما للجزائر من دور في العلاقات الخارجية وأبدى بذلك للوزير الفرنسي قائلا: «على الجزائر يُعوّل السلطان العثماني في المحافظة على كامل مملكته بافريقيا» وفي مناسبة أخرى قال وما أصحه من قول. «اللهم احفظ الجزائر من كل خطر.. فانه اذا ما حدث ادنى انهيار للجزائر فإن أيالات تونس وطرابلس ومصر تفلت بعد ذلك بقليل من أيدي سلاطين بني عثمان»[56].

الهوامش

القايد

(1) قاد الجزائر في النصف الثاني من القرن السابع عشر بطلان قلّ ما جاد بهما الدهر: شعبان آغا (1661 ـ 1665) الذي تصدّى للحملة الفرنسية على جيجل سنة 1664 وألحق بالمغيرين أشنع الهزائم وأفدح الخسائر، والثاني شعبان داي وهو موضوع هذه الصفحات والذي خلف حسين باشا بعد نكبته في جانفي 1689 وبقي على رأس الإيالة الى صيف 1695.

(2) من ابن ميمون صاحب التحفة المرضية الى توفيق المدني في كتابه حرب الثلاثمائة سنة!.

(3) راجع :

Plantet (E.); Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France, t I 1579—1700, pp. 174–490.

(4) Grammont (H de), correspondance des consuls... pp. 2-39.

خاصة القنصل الفرنسي رُوني لومير rené Lemaire الذي مكث ببلادنا من 1690 الى 1697.

(5) حكم من 16 الى 1717.

(6) يوجد النص الأصلي باللغتين بباريس (دار الأرشيف الوطني تحت رقم BIII—322) وقد درسه وعلّق عليه بربروقجير Berbrugges أنظر المجلة الافريقية Revue Africaine سنة 1863 ص 431 ـ 441.

(7) مفاوض في معهدة 1689.

(8) رسالة للملك الى الداي بتاريخ 30 أكتوبر 1689. أنظر:

A.N. Affaires Etrangères, consulat d'Alger.
Plantet, Correspondance des Deys... I, 177–178.

(9) انظر :

A. N. Aff. Etrangères, Ordres du Roi et Dépêches, Affaires d'Alger, 1691.

(10) انظر :

A. AN. A. E. B2 – 87 (1692).

(11) رسالة الى السيد دوسولت المبعوث الفرنسي بتاريخ 1691/12/29.

(12) انظر:

AN. Aff. E. B3 93 p. 116 lettre de 1693.

(13) راجع بالغرفة التجارية بمرسيليا سنة 1350 رسالة القنصل لومير بـ 1690/12/11.

(14) راجع رسالته بـ 12ـ4ـ1690 بالمجلة الافريقية 1882 ص 136.

(15) انظر : رسالة الداي الى هذا الوزير بـ 29ـ10ـ1691.

(Plantet, Correspondance... I, 356.)

(16) ستصدر لنا عن قريب ان شاء الله دراسة وافية في موضوع الأسرى الجزائريين في العهد العثماني.

(17) انظر :

Venture de Paradis, notes sur Alger au XVIIIe siècle Revue Africaine, 1896, p. 38.

(18) أرشيف البحرية رقم :

B7 - 49. Levant et Barbarie. Lettre du 23 juillet 1691.

(19) المصدر نفسه.

(20) رسالة شعبان الى الوزير بونشارترين Pontchartrain بـ 24ـ3ـ1692 ، أنظر:

Plantet, Correspondance..., I, 377.

(21) راجع الرسالة في: Plantet, Correspondance, I, 185

(22) رسالة شعبان الى لويس الرابع عشر بتاريخ 10ـ5ـ1690.

Plantet, Correspondance.. I, 230 et 239.

(23) أنظر : Teissier (O.,) Visite à l'Arsenal de Toulon, p. 127.

(24) راجع الرسالة بتاريخ 10ـ5ـ1690. Plantet, Correspondance, I, 244.

(25) من طلب الديوان الى لويس الرابع عشر والذي قدمه للعاهل السفير محمد الأمين عند استقباله يوم 26 جوليت 1690.

(26) رقالته الى ملك فرنسا بتاريخ 23 جوليت 1691.

(27) أرشيف البحرية: Marine B7 214- 215. Lettre du 23 juillet 1691.

(28) رسالة بونشارترين الى محمد الأمين بتاريخ 9ـ12ـ1690 راجع :

Plantet, Correspondance, I, 293.

(29) رسالة الوزير الى الداي بتاريخ 24ـ12ـ1692.

(30) أرشيف الغرفة التجارية C - 34. Lettre du 21 oct. 1693

(31) أرشيف باريس : B 2 - 102 (1694)

(32) يذكر الأب هيرولت Hérault أن علي بتشين قبل وفاته أعتق أعلاجه وخدمه السود وأربعة عشر نصرانيا.

(R. OMM. 1 - 1975 p. 54

(33) رسالة شعبان داي الى لويس الرابع عشر بتاريخ 23 جوليت 1691.

(plantet, Correspondance... I, 311).

(34) رسالة شعبان الى نفس الوزير بـ 24 مارس 1692.

(Plantet, Correspondance... I, 375).

(35) يوجد نص الاتفاقية باللغتين الاسبانية والعثمانية بأرشيف إكس (Aix) تحت رقم 6/56 I a بتاريخ 5ـ1ـ1694 (خمس صفحات).

(36) الرسالة في Correspondance, I, 175.

(37) حكم من 1672 الى 1717.

(38) لم تكن هذه الغارة بالأولى وقد سبقتها غارات عديدة نهبت فيها أموال القبائل المجاورة للحدود.

(39) كتاب تشريفات ص 9ـ10.

(40) رسالة بتاريخ 4 مارس 1692 (Plantet, I,380_381) وفعلا غادر الداي العاصمة في 6 أفريل ولم يعد اليها الا في 11 أوت 1692.

(41) أنظر :

Grammont (H. de), Un épisode diplomatique à Alger au XVIIIè siècle, R.A. 1882, pp. 130–138.

(42) أنظر : Galibert (L.), L'Algérie ancienne et moderne, p. 234.

(43) انظر رسالة القنصل الفرنسي لومير الى نواب الغرفة التجارية بتاريخ ·أكتوبر 1692.
(A.CC.M série AA 470.).

(44) وقيل كذلك ان شعبان استنكر سياسة محمد باي الذي حرّض قبائل الحدود على الانضمام اليه والذي استولى على تراب هو للجزائر كما ساتولى على أجزاء من إيالة طرابلس (تشريفات ص 9).

(45) انظر رسالة الداي الى الوزير بونشارترين بتاريخ 1ـ9ـ1694.
(Plantet, Correspondance, I, 415).

(46) تشريفات ص 10.

(47) أنظر:
Rousseau, Annales tunisiennes, pp. 74–76.

(48) رسالة شعبان داي إلى الوزير الفرنسي بتاريخ 1ـ9ـ1694.
(Plantet, correspondance, I, 437).
كان القنصل يرجو من هذه المساعدة مراعاة المصالح الفرنسية بالرأس الأسود
(Cap. Nègre)

41) أنظر :
De Grammont, Histoire d'Alger... p. 28.

(50) أرشيف باريس رقم B2 93 (1693).

(51) رسالة شعبان الى الوزير الفرنسي بتاريخ 1ـ9ـ1693. (Plantet, Correspondance, I, 455)

(52) رسالة الداي الى الملك بتاريخ 1ـ9ـ1694.

(53) رسالة الداي الى الملك بتاريخ 6ـ3ـ1695.

(54) أنظر :
Petis de La Croix, Mémoire sur Alger, 1695.
(publié par M. Emerit, A.I.E.O. Alger 1953, p. 20).

(55) رسالة من شعبان داي الى الوزير بونشارترين أنظر :
Plantet, Correspondance, I. 320.

(56) وسقطت الجزائر سنة 1830 فتبعتها تونس سنة 1881 ومصر 1882 وطرابلس 1911.

العلاقة بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي وانعكاسها على المقاومة في أوائل عهد الاحتلال

ناصر الدين سعيدوني

تكمن أهمية العلاقة بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي في كونها تشكل الحلقة المفقودة في الأحداث التي تميزت بها السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، وتمثل في نفس الوقت نقطة الضعف في المقاومة الجزائرية، كما أنها في حد ذاتها تعطي صورة حقيقية ومثالا حيا لواقع العلاقات بين الزعماء المسلمين وأسلوبهم في التصدي للغزو الأوروبي في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

فضلا على أن العلاقة بين قطبي المقاومة في شرق البلاد وغربها قد تثير النقاش وتدفع الجيل الحاضر من الجزائريين الى التساؤل: لماذا لم تنسق الجهود وتوحد الصفوف للوقوف في وجه العدو المشترك، وهذه التساؤلات ـ مع وجاهتها ـ ان لم تجد اجابة من أقلام جزائرية تتجاوب والمصلحة الوطنية وتتماشى والحقيقة التاريخية، فانها قد تدفع الكتاب الأجانب والمؤرخين الأوروبيين الى عرضها حسب ميولهم واتجاهاتهم التي قد تتنافى وواقع الأحداث وطبيعة المجتمع الجزائري.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات سوف نحاول في هذا البحث التركيز على تفسير الأحداث واستخلاص النتائج من المعلومات المتوفرة والوثائق المنشورة، مما يبرز بحثنا هذا في شكل عرض تحليلي أكثر منه دراسة توثيقية، وذلك رغبة منا في التوصل قدر المستطاع الى تكوين فكرة صحيحة لطبيعة العلاقة بين زعيمي المقاومة في أوائل

الاحتلال، وبالتالي نضع حدا لتساؤل جيل ما بعد الاستقلال الذي لمسنا بحكم احتكاكنا به في مدرجات الجامعة، انه كثيرا ما يميل الى الحكم على الماضي بمنظور الحاضر، ومفهوم هذا العصر، وان اختلف الاطار التاريخي وتغير الواقع الاجتماعي.

فالعلاقة بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي تحكمت فيها عوامل نفسية واعتبارات اجتماعية وظروف سياسية، أدت الى توتر في العلاقات استحال معه تبادل المساعدة والعون بين هذين الزعيمين، بل نتج عنه في بعض الأحيان وضعية مضرة بالمقاومة الجزائرية وعاملا مساعدا للاحتلال الفرنسي.

فالعامل النفسي الذي باعد بين الأمير عبد القادر وأحمد باي يعود الى المكونات الشخصية لكل منهما. فالأمير عبد القادر كان لا يميل الى العنصر التركي ولا يطمئن الى جماعة الكراغلة ولا يثق بموظفي البايليك ولا يتعاون مع فرسان المخزن، وذلك بفعل انتمائه للطريقة القادرية وانتسابه لقبيلة هاشم العربية الأصيلة وبحكم اكتسابه ثقافة عربية اسلامية، زادته أنفة واعتزازا بأرومته العربية، التي تأبى الظلم وترفض تعسف رجال الايليك والمتعاونين معهم من قياد وحكام وشيوخ وأعيان، وقد انتهى به الأمر بعد احتجازه بوهران، عندما كان متوجها الى الحج مع أبيه الشيخ محي الدين الى عدم الاعتراف بشرعية الحكام الأتراك، وعدم التسليم بأحقيتهم في حكم البلاد(1).

ولعل المبرر الوحيد في نظر الأمير عبد القادر للقبول باستمرار حكم الدايات، هو دفاعهم عن البلاد وحمايتهم لها من العدو الخارجي، ولهذا عندما ابعد الخطر الاسباني من وهران والمرسى الكبير (1792)، وفشل الداي حسين في التصدي للجيش الفرنسي ورضخ لشروط الفرنسيين في 4 جويلية 1830، اعتبر الأمير عبد القادر ان الحكم التركي بالجزائر قد انتهى الى الأبد وان ارتباط البلاد الجزائرية بالدولة العثمانية لم يعد أمرا واردا، واقتنع عند ذلك بضرورة تغيير الأنظمة والقوانين التي كان العمل جاريا بها، فأبطل في دولته امتيازات الأتراك وألغى ما كانت قبائل المخزن وجماعة الكراغلة تحظى به من معاملة مفضلة على حساب عامة سكان المدن ومجموع قبائل الرعية بالأرياف، وقد عبر عن ذلك في العديد من رسائله، ففي رسالة وجهها الى السلطان عبد المجيد أظهر نقمته على تصرفات الأتراك وألقى كل المسؤولية فيما حل بالجزائر من ويلات ومحن على فرق الانكشارية، اذ ذكر أن: «ما

من مدينة من مدن الاسلام دخلها الكفار الا كان الينشارية هم دعاتهم اليها ومن سببها... فذهبوا الى تلمسان «أي الكفار» باتفاق الينشاري الذين بها»(2).

هذا في الوقت الذي كان فيه أحمد باي يرى ضرورة المحافظة على سلطة البايليك ويعمل على ربط البلاد الجزائرية بالدولة العثمانية...، وقد كان لانتمائه لجماعة الكراغلة وتوليه منصب باي قسنطينة منذ 1826، ورغبته في الابقاء على سلطته وتطلعه الى نيل لقب الباشا، دخل كبير في تمسكه بهذا الموقف الذي لم يحد عنه ولم يتنكر له طيلة مقاومته للفرنسيين.

وقد انتهج أحمد باي لتحقيق طموحه وتنفيذ مشروعه هذا خطة عملية مكنته بالفعل في ظرف عدة سنوات من تدعيم مكانته على رأس بايليك قسنطينة، وسمحت له بتنصيب نفسه كمدافع عن الجهات الشرقية من الجزائر ضد الفرنسيين، وتتلخص هذه الخطة في أنه بعد أن لمس مدى الضعف العسكري والفوضى الادارية التي كانت تعيشها البلاد الجزائرية عند نزول الفرنسيين بسيدي فرج، سارع بالرجوع الى مقره بقسنطينة، وعمل على كسب تأييد الحضر، فأرضى شيخ البلد سيدي أحمد بن الفقون لما له من نفوذ عليهم، وكون قوة عسكرية حسنة التدريب والتنظيم، ساعدته في بسط نفوذه على أغلب قبائل الشرق الجزائري، ومكنته من اخضاع أعدائه وقهر منافسيه من حضر وأتراك وشيوخ قبائل، وفي اطار هذا المخطط، كان أحمد باي لا يتسامح مع أي شخص قد ينافسه في زعامته، اذ بادر بقتل رسل الباي مصطفى بو مزراق حاكم التيطري الذين حملوا اليه الهدايا وخلعة التولية، لأنهم طلبوا منه تقديم المدد ودفع الضريبة للباي بو مزراق الذي اعتبر هو الآخر نفسه أحق بتولي الأمور بالجزائر بعد تسليم الداي، وحاول تنظيم المقاومة ضد الفرنسيين بنواحي التيطري(3).

وهكذا استطاع أحمد باي بفضل هذه الخطة أن يظهر نفسه الحاكم الجدير بقيادة المقاومة والكفيل بارجاع هيبة البايليك، فالتحق به الأتراك الذين خرجوا من مدينة الجزائر بعد سقوطها في يد الفرنسيين كما انضم اليه الكراغلة في مختلف الجهات، وتطوع في جيشه عدة مئات من كراغلة وادي الزيتون(4)، وانضوى تحت لوائه أغلب فرسان المخزن بالجهات الشرقية، وهذا ما أكد له أحقيته في تولي منصب باشوية الجزائر، ودفعه الى الحط من شأن الأمير عبد القادر الذي وصفه في احدى رسائله بهذه العبارات المستهجنة: «ان هناك منافق يعرف بعبد القادر بن محي الدين

ويدعي الشرف ظهر في المغرب...»[د]. وقد شاركه في موقفه هذا معظم أعيان الحضر وزعماء الكراغلة كابراهيم باي ومصطفى باي والقائد بيروم وكذلك حمدان خوجة صاحب المرآة الذي أظهر تعاطفه مع أحمد باي في السنوات الأولى للاحتلال، ووصف الأمير في احدى رسائله بهذه العبارة الجارحة: «ومن جملة ما فعل هذا المرتد أنه تحيل على أن يظهر واحد من العرب يحببه للفرنسيين لعل أن يسلموا له البلاد»[هـ].

أما الوضع الاجتماعي الذي فرق بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي، فيعود في أساسه الى واقع العلاقة بين المدينة والريف، فالمدن الجزائرية حيث تتركز الأقلية التركية وتتواجد العناصر الكرغلية، وتعيش جماعات الحضر وطوائف اليهود كانت من حيث نشاطها الاقتصادي وقدرتها الحربية وثقلها الديمغرافي تعتبر هامشية بالنسبة للمجتمع الجزائري آنذاك، اذا كانت غالبية السكان تتألف من سكان الريف بنسبة لا تقل عن 95 ٪[و]، وهذا ما جعل الريف الجزائري ينطوي على قدرات عسكرية فعالة وامكانيات اقتصادية كبيرة واحتياط بشري متزايد، عكس المدن التي بقيت منعزلة داخل اسوارها تتخوف من الأرياف المحيطة بها.

فمن هذه الأوضاع الاجتماعية التي كانت تعيشها المدن والأرياف الجزائرية يعود تباين واختلاف مفهوم ومميزات الكفاح الذي كان يخوضه كل من أحمد باي والأمير عبد القادر، فأحمد الباي باعتباره من سكان المدن يقدم لنا نموذجا لمقاومة المدينة، هذه المقاومة التي لم تجد صدى بالأرياف المجاورة، اذ ان سقوط قسنطينة في يد الفرنسيين (1837) لم يحدث رد فعل بالأقاليم المحيطة بها، في حين نجد أن مقاومة الأمير عبد القادر، هي في أساسها انتفاضة الريف الجزائري بما يزخر به من امكانيات اقتصادية وقدرات عسكرية هائلة، وهذا هو السر في استمرار مقاومة الأمير مدة طويلة ناهزت سبع عشرة سنة، بخلاف كفاح أحمد باي الذي ما لبث أن تراجع وانحصر بالزيبان والأوراس اثر سقوط قسنطينة.

هذا ويندرج في سياق العلاقات الاجتماعية التي نتج عنها اختلاف أسلوب كفاح الأمير عن مقاومة أحمد باي، تأثير نوعية نظام الملكية وطبيعة استغلال الأرض على استمرار هذه المقاومة وتطورها، ففي المناطق التي ظل فيها السكان يستغلون الأرض بأنفسهم ولفائدتهم الخاصة كدواخل بايليك الغرب وجهات التيطري

وأطراف بايليك الشرق، نلاحظ اشتداد المقاومة واستمرارها مدة طويلة، وفي الجهات التي استحوذ فيها موظفو البايليك وحضر المدن على الملكيات الزراعية واستخدموا فيها جموع الفلاحين الفقراء، كسهول متيجة ونواحي عنابة وقسنطينة، أو التي استقرت عليها قبائل المخزن، كسهول وهران ومناطق الهضاب العليا القسنطينية، نلمس ارتباط المقاومة فيها بأوضاع المدن الواقعة بالقرب منها، فتواجد الفرنسيين بوهران ومستغانم وآرزيو وعنابة والجزائر والبليدة وقسنطينة ترتب عنه بسط السيادة الفرنسية بسهولة على سهول وهران ومتيجة وعنابة ومناطق الهضاب العليا القسنطينية، بينما واجه الفرنسيون صعوبات جمة ومقاومة عنيدة في اخضاع دواخل وهران ونواحي التيطري وأطراف بايليك قسنطينة، فلو ان مناطق غريس وتلمسان والسرسو والمدية وزكار امتلك أراضيها البايليك ووضع عليها سكان المدن أيديهم لتغيرت طبيعة كفاح الأمير عبد القادر وصعب عليه تجنيد السكان وتنظيم المقاومة ولانتهت هذه المقاومة بعد استيلاء كلوزال على معسكر في 6 ديسمبر 1835 ودخوله تلمسان في 13 جانفي 1836، وبعد سقوط حصون تاقدامت وتازة. ونفس الشيء ينطبق على أحمد باي، اذ لو أن الأوراس والزيبان عرفت نفس نظام الملكية الذي كان سائدا في الهضاب العليا لما وجد أحمد باي ملجأ أمينا ومكانا ملائما لاستمرار المقاومة بعد سقوط قسنطينة.

ومن هذا الواقع الاجتماعي نرى ان الخلاف بين أحمد باي والأمير عبد القادر هو في أساسه يعود الى عدم الثقة بين سكان المدن والأرياف، فالمدن ظلت منكمشة على نفسها منطوية داخل أسوارها منعزلة عن الريف المحيط بها، بينما الريف ظل يفتقر الى دعم المدن وخبرتها في مجال الصناعة الحربية بالخصوص، وقد عبر أحمد باي في رسالة بعثها الى حسين باشا طرابلس يخبره فيها بسقوط قسنطينة، عن نظرة سكان المدن نحو أهالي الريف، عندما أبدى تخوفه من سكان البادية وأظهر تشككه في قدرتهم على مواصلة الكفاح، بهذه العبارة: «انا ان مكثنا بالبادية وطال الأمر عنا يحصل لهم الملل والوطن دخلته رائحة الكفر، وأهل البوادي ضعفاء القلوب لا سيما وابن محي الدين وهو الآن في اعانة العدو»[ز].

فهذه النظرة بالذات هي التي جعلت أحمد باي لا يستنجد ببعض شيوخ الطرق ورجال الزوايا، ولا يرى فائدة حتى في تكوين قوة محاربة من رجال القبائل

خارج قسنطينة، في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يخططون للقضاء عليه، بل انتهى به الأمر اثر الحصار الأول (1836) وتراجع الفرنسيين منهزمين الى عنابة، الى تفضيل اسلوب المقاومة داخل الأسوار، وحتى عند انسحابه نحو الجنوب القسنطيني بفعل قرابته مع شيخ العرب ابن قانه، فانه لم يحسن استغلال الأوضاع ويعطي كفاحه صبغة دينية كما فعل الأمير، بل بقي يتصرف بعقلية حكام البايليك، مما أدى به الى الاصطدام بالتكتلات القبلية والأحلاف العشائرية، الأمر الذي حد من قدرته على مواجهة الفرنسيين في تلك الجهات.

وقد أثبت تطور الكفاح الجزائري ضد الاحتلال، ان المقاومة الممكنة آنذاك ضد الجيش الفرنسي المتفوق عدة وعددا وتدريبا، لا يمكن أن تعتمد على سكان المدن أو تقوم على اكتاف زعمائهم كأحمد باي مثلا، بل من الضروري أن ترتكز أساسا على أهالي الريف حيث الاستعداد النفسي والحماس الديني الذي يدعو له أتباع الطرق الدينية ويتعهده شيوخ الزوايا. فلو أن الأمير عبد القادر اعتمد في مقاومته على مناعة أسوار معسكر وتلمسان ومليانة والمدية أو اطمأن الى حصانة ابراج تاقدامت وبوغار وتازة وسبدو لانتهى نشاطه الحربي واختفى أثره اثر الهجمات الفرنسية الأولى التي قادها ضده الجنرال كلوزال، ولارتكب نفس الخطأ الاستراتيجي الذي وقع فيه أحمد باي عندما اقتنع بعد دحر الفرنسيين عام 1836 بجدوى التصدي للفرنسيين حول أسوار قسنطينة، ونفس الدواعي هي التي دفعت الجنرال بيجو بعد تعرفه على الواقع الجزائري الى نقل الحرب الى الريف وانتهاج اسلوب الأرض المحروقة الذي مكنه بالفعل من القضاء أخيرا على مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1847 [5].

أما الظروف السياسية، التي تحكمت هي الأخرى في علاقة الأمير عبد القادر بأحمد باي ودفعت كل منهما الى معاداة الآخر والتخوف منه، فهي ترجع في مجملها الى تجاهل الأمير للحاج أحمد باي، وعدم تفهم هذا الأخير لخطورة الوضع في الفترة التي تلت احتلال الجزائر العاصمة مباشرة، فأحمد باي كان يعتقد أن في امكانيته انقاذ الناحية الشرقية وحصر الخطر الفرنسي في السواحل والجهات الوسطى القريبة من مدينة الجزائر ولو لفترة زمنية محدودة، ولعل احجام أحمد باي عن الاتصال بحكام وهران والمدية والتنسيق معهم وتنظيم القوة التركية المتواجدة آنذاك بحصون شرشال والقليعة ومليانة والبليدة وغيرها ناتج عن طبيعة الصدمة التي أحدثها

الاحتلال وعن الأوضاع الصعبة التي كان يعيشها الشرق الجزائري، فضلا عن ان المناورات الفرنسية الرامية الى ايهام أحمد باي بأن حملتهم موجهة ضد الداي حسين فقط، كان له دخل في هذا الموقف الذي وقفه احمد باي من الأحداث، فقد اتصل به الفرنسيون أثناء استعدادهم لغزو الجزائر وحاولوا اقناعه بعدم القيام بأي عمل معاد لهم، ولكن أحمد باي حسبما يظهر تفطن لهم، ولذلك كان يجمع قواته للالتحاق بالجزائر كما طلب منه الداي وفي نفس الوقت كان يجري هذه الاتصالات مع الفرنسيين، وبعد سقوط الجزائر وتراجعه الى قسنطينة أعاد الفرنسيون الاتصال به وأجروا معه مفاوضات عن طريق قنصلهم بتونس دي لسبس de Lesseps وبواسطة قاضي عنابة السابق خليل المقيم ببنزرت، وحاولوا هذه المرة استدراجه للتعامل معهم لكنه رفض [55]، وهذا ما يدفعنا الى الاعتقاد بأن هذه الاتصالات والمفاوضات اقنعت أحمد باي الى حد ما بامكانية حصر النزاع مع الفرنسيين في سواحل القالة ومنطقة عنابة والمحافظة على بايليك الشرق تحت سلطته.

وقد كان بمقدور الحاج أحمد باي باعتباره حاكم أكبر المقاطعات ان يجمع فلول القوة التركية وينظم الدفاع عن اقليمي دار السلطان والتطري، بعد تسليم الداي حسين، لكنه فضل أن يعود الى قسنطينة بسرعة، مكتفيا بتشجيع العائلات التركية وجماعات الكراغلة على الالتحاق به، بعدما ظل منهمكا في تنظيم شؤون بايليك الشرق ومكتفيا باجراء اتصالات مع الدولة العثمانية، ولم يحاول البتة أن يتدخل في قضية كراغلة تلمسان أو يتصل بكراغلة وادي الزيتون رغم تعاطفهم معه واستعدادهم للانضمام اليه، ولم يتعرف حتى عن تطور الأمور ببايليك الغرب حيث بدأ أمر الأمير يتعاظم ونفوذه يتسع، وهذا ما يسمح لنا بالقول ان أحمد باي لم يحاول استغلال كل الظروف السياسية لصالحه ولخدمة المقاومة الجزائرية، فهو من جهة ظل يتجاهل كل القوى الجديدة التي برزت الى الميدان للتصدي للفرنسيين، ومن جهة أخرى لم يحاول الدخول في علاقات سياسية ومحالفات عسكرية مع ولاة طرابلس وبايات تونس لتدعيم مكانته وقطع الطريق أمام المحاولات الفرنسية الرامية الى عزل الجزائر عن نطاقها المغربي وبعدها الاسلامي ومجالها العثماني، وهذا رغم تخاذل حكام طرابلس وتواطئ بايات تونس مع الفرنسيين، ولهذا نرى ان عدم تحرك أحمد باي في الوقت المناسب لمواجهة الأوضاع سمح لبايات تونس بانتهاج سياسة

ملء الفراغ التي أصبحت في نظرهم تعيشه البلاد الجزائرية بفعل انهيار الدايات ، بعد أن أوهمهم القنصل الفرنسي بتونس دو لسبس بمشاريع خيالية ، وأظهر لهم موافقة الجنرال كلوزال على حكم مقاطعتي قسنطينة ووهران من طرف أفراد من الأسرة الحسينية الحاكمة بتونس ، وكان الجنرال الفرنسي في سياسته هذه يرمي الى تطبيق اسلوب عملي في احتلال الجزائر يعتمد في ظاهره على اتفاق فرنسي ـ تونسي ، ويؤدي في النهاية الى وضعية تضمن لفرنسا حكم الجزائر واستغلالها بدون تحمل نفقات ، مما سمح باجراء مفاوضات بين الحاكم الفرنسي للجزائر كلوزال وضابط القصر التونسي محمد شولاق ورفيقه حسونة مورالي في شهر اكتوبر 1830 ، وانتهى الأمر بهذه المفاوضات الى صياغة بنود معاهدة في 18 ديسمبر 1830 بقيت حبرا على ورق ولم يكتب لها النجاح لأسباب يطول التعرض لها[11].

ومع فشل المخطط الفرنسي وغض النظر عن هذه المعاهدة، الا أن موقف بايات تونس مع الحاج أحمد باي ظل بفعل هذه الأطماع يتصف بالسلبية، الأمر الذي زاد من مصاعب حاكم قسنطينة واعاقه على اقتناء البارود واشتراء الأسلحة الايطالية من الموانئ التونسية في كثير من الأحيان.

وهكذا تركزت مساعي أحمد باي الدبلوماسية على الاتصال بالحكام العثمانيين في محاولة توثيق الصلات مع السلطان، وعلى عقد صفقات تجارية مع الانكليز بواسطة ممثلهم في تونس السير توماس ريد Thomas Reade[12] ، الأمر الذي لم يؤثر بصورة ملموسة على تطور الأحداث بالجزائر، بينما كان موقف الأمير عبد القادر من الظروف السياسية التي تميزت بها السنوات الأولى للاحتلال يختلف كثيرا عن أحمد باي، اذ حاول الأمير جاهدا تفويت الفرصة على الفرنسيين والوقوف في وجه مخططاتهم الرامية الى جر المسلمين لمحاربة بعضهم البعض ، فتقرب في هذا الصدد من المغاربة بفعل مداراته لسلطان المغرب وتقربه اليه، وتمكن بالفعل من الحيلولة دون حدوث تقارب مغربي ـ فرنسي، بل تسبب بصورة غير مباشرة في احتكاك فرنسي ـ مغربي، اثر دخول الجيش المغربي الأراضي الجزائرية في 13 نوفمبر 1830، استجابة لنداء سكان تلمسان وردا على رسالة الوزير التونسي ابي عبد الله بن ادريس الذي بعثها الى قائد وجدة في 30 اكتوبر 1830، يعلمه فيها بقرب وصول كتيبة تونسية لتتولى حكم الاقليم وتنظيم شؤونه عملا بالاتفاق التونسي الفرنسي

السالف الذكر[13].

ونفس المساعي قام بها الأمير قصد احداث تقارب جزائري تونسي، فبعث بالهدايا ووجه الرسائل الى باي تونس ووزرائها عن طريق خلفائه في النواحي الشرقية، وعلى رأسهم الحسين بن عزوز ومحمد الصغير بن عبد الرحمن بن أحمد بن بالحاج وأحمد بن سالم، هذا في الوقت الذي كان فيه مصطفى ابن التهامي يتوجه الى طنجة وفاس والرباط في محاولة حث الانكليز على الدخول في منافسة الفرنسيين[14] أملا في احداث نوع من التوازن يخفف من الضغط الفرنسي ويحد من طموحات قادة جيش الاحتلال.

كل هذه الأساليب الدبلوماسية والعلاقات السياسية التي تميزت بها الأحداث آنذاك تعكس تعارض وجهات النظر بين أحمد باي والأمير، اذ في الوقت الذي كان يركز فيه أحمد باي نشاطه على جهة واحدة هي الدولة العثمانية، نجد أن الأمير عبد القادر كان يحاول قدر المستطاع ايجاد توازن لصالحه بين مختلف الاتجاهات والقوى الدولية التي كان يتعامل معها. ورغم التواطؤ الاسباني والسلبية الانكليزية والتخاذل التركي والانهزامية سلطان المغرب وضيق أفق بايات تونس، فانه قد استطاع الى حد ما اثارة تنافس انكليزي ـ فرنسي على المستوى الأوروبي ، واحداث احتكاك تونسي مغربي ـ عثماني على المستوى المحلي.

بعد هذه العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية التي سبق التعرض لها، والتي أدت الى احداث قطيعة نهائية بين أحمد باي والأمير عبد القادر وحالت دون التوصل الى مصالحة لخدمة مصالح المسلمين. رغم توفر الرغبة الصادقة لكليهما في الوقوف في وجه التوسع الفرنسي. بعد هذا نتعرض الى بعض الأحداث التي تعكس لنا ذلك التوتر والعداء الذي ميز العلاقة بين الزعيمين. مثل موقف أحمد باي من معاهدتي الأمير مع فرنسا. ورأي الامير في حصار قسنطينة وسقوطها في يد الفرنسيين . ومحاولة كل منهما جر الباب العالي الى جانبه في صراعه مع الآخر. وأخيرا مدى تأثر أحمد باي من اتساع نفوذ الأمير في الشرق الجزائري. على حساب سلطته.

أ ـ أما بالنسبة لمعاهدتي الأمير مع الفرنسيين ، سواء معاهدة 26 فيفري 1834 المعروفة بمعاهدة دي ميشال Des Michels ، أو معاهدة 30 ماي 1837

المشهورة بمعاهدة التافنة، فان أحمد باي اعتبرهما عملاً عدائيا موجها ضده، ورأى فيها خطة تستهدف القضاء على حكمه ببايليك الشرق. وهذا ما دفعه الى التشهير بهذا التواطئ واتهام الأمير عبد القادر بأنه يتعامل مع العدو الفرنسي لالحاق الهزيمة به، ففي رسالة وجهها الى كمال باي، أحد أعيان الدولة العثمانية، في شهر جوان من عام 1837 اي بعد حوالي شهر من عقد معاهدة التافنة، أبدى أحمد باي رأيه في هذه المعاهدة بقوله: «ان العدو أبرم السلام مع عبد القادر... وأحد شروط هذا السلام ان عبد القادر متفق تماما مع العدو على القضاء على كل أثر لسلطتي بالبايليك»[14]، وفي رسالة أخرى وجهها الى الباب العالي في أواسط شهر جانفي 1838 اثر التجائه الى الأوراس لمواصلة الكفاح أكد نفس هذا الموقف اذ ذكر ان «عبد القادر انضم الى الفرنسيين قائلا لهم اذا منحتموني قسنطينة ومقاطعتها فاني آتي لكم بالحاج أحمد حيا، وقد أجابه الفرنسيون عندما تسلم لنا الحاج أحمد فسوف نعطي لك قسنطينة ومقاطعتها»[15].

هذا وان الواقع ينفي هذه النظرة الشخصية للأحداث التي رأى من خلالها أحمد باي اتفاق الأمير مع الفرنسيين، لأن دواعي معاهدتي دي ميشال والتافنة تكمن أساسا في رغبة الأمير عبد القادر في ارساء دعائم دولته وتقوية جيشه وتأكيد شرعيته وحصر مناطق النفوذ الفرنسي في السواحل حول مدن الجزائر وعنابة ووهران ومستغانم وآرزيو، كما تعود أيضا تلكا المعاهدتان الى الظروف الحرجة التي كان يعيشها الغرب الجزائري من جراء محاولة سلطان المغرب المستمرة لاستيعاب جهاد الأمير وادخاله في نطاق نفوذه. ونظرا لموقف قبائل المخزن وجموع الكراغلة وأعيان المدن وبعض شيوخ الزوايا كزاوية عين ماضي مثلا. هذا مع أننا لا ننكر سوء النوايا الفرنسية التي كانت تهدف الى تجميع القوات الفرنسية في جهة واحدة حتى يسهل عليها القضاء على مقاومة أحمد باي بالشرق الجزائري.

وعلى كل فان اتفاق الأمير عبد القادر مع الفرنسيين قد أشعر أحمد باي بأنه لم يعد الشخصية المؤهلة لتصدر الأحداث وتزعم المقاومة أو القادرة على جلب انتباه الدول الأوروبية، مما يعطي الأسبقية للأمير باعتباره الممثل الوحيد والزعيم الحقيقي لكل الجزائريين، والخصم القوي الجدير بالاعتبار في نظر العدو. وهذا ما ساعد كثيرا على اخراج القضية الجزائرية نهائيا من اطار الدولة العثمانية، لتأخذ بعدا دوليا من

جهة وطابعا جزائريا محضا من جهة أخرى.

ب - وفيما يخص حصار قسنطينة في شهر نوفمبر 1836 وسقوطها في يد الفرنسيين في 13 أكتوبر 1837، وانعكاسه على العلاقة بين أحمد باي والأمير عبد القادر، فان كاتب سيرة الأمير، هنري تشرشل[16]، حاول أن يعرض وجهة نظر الأمير، ويبرر موقفه السلبي من حصار قسنطينة الأول، اذ ذكر أن الأمير كان يعتبر المخطط الفرنسي لمحاصرة قسنطينة الذي كان يعتزم كلوزال تنفيذه في خريف عام 1836، لا يتعارض مع مصالحه سواء في حالة نجاحه أم فشله، ففي حالة تمكن الفرنسيين من الاستيلاء على قسنطينة وايقاعهم الهزيمة بأحمد باي فانه يكون قد تخلص - في هذه الحالة - من خصم خطير وعدو لدود من دون تضحيات، ويصبح بامكانه بعد ذلك مد نفوذه على بايليك الشرق وكسب ولاء قبائل الجهات الشرقية من الجزائر بفعل توجه الأنظار اليه وازدياد هيبته وتعاظم نفوذه بين السكان، وفي حالة فشل الخطة الفرنسية وتمكن الحاج أحمد باي من تحقيق انتصار على الجيش الفرنسي - وهذا ما حدث بالفعل - فان الأمير يصبح في موقف قوة لتزايد مصاعب الفرنسيين. مما يدفع بقادة الجيش الفرنسي في الأخير اما الى الانسحاب واما الى الرضوخ لمطالب الأمير والتسليم بشروطه.

وبالفعل فان موقف الأمير من خلال وجهة النظر التي عرضها تشرشل يعتبر سلبيا في أساسه وواقعيا في مراميه، لكنه في نفس الوقت كان ينطوي على مجازفة ويحمل في طياته اخطارا لا يمكن التقليل من نتائجها على مستقبل مقاومة الأمير عبد القادر نفسه، اذ ان اندحار الفرنسيين أمام أسوار قسنطينة في أواخر خريف عام 1836، ساعد على توقيع معاهدة التافنة التي كانت أغلب بنودها في صالح الأمير اذ سمحت له بمهلة لتقوية جيشه وتنظيم دولته، ولكنها في نفس الوقت سمحت للفرنسيين أن يركزوا جهودهم الحربية لاخماد مقاومة أحمد باي، وهذا ما جعل الاستمرار في اتباع سياسة كهذه يعتبر خطأ حربيا قاتلا، وهذا ما برهنت الأيام عليه ودفع الأمير عبد القادر ثمنه غاليا.

هذا وتكمن نقطة الضعف في موقف الأمير عبد القادر من سقوط قسنطينة موقف المتفرج، في حصول اختلال في توازن ميزان القوى بالجزائر، فاختفى الخصم الضعيف للأمير، وهو أحمد باي، وبقي الخصم القوي وهم الفرنسيون، وكان من

المفروض أن يظل أحمد باي يمثل قوة توازن في الشرق الجزائري تشغل فرنسا وترغمها على مهادنة الأمير. وقد تفطن الأمير الى خطورة الوضع بعد تغيره في غير صالحه، وحاول أن يتدارك ذلك لكن بعد فوات الفرصة، فلم تجده تلك الهجمات الخاطفة التي شنتها قواته بعد أن أصدر لها الأوامر من مقره بالمدية، ولم يتمكن رغم الغارات الجريئة من ارغام الفرنسيين على التراجع الى مدينة الجزائر في اواخر شهر نوفمبر 1839، اذ ما لبث أن وجد نفسه في مواجهة خصم قوي، فلم يطل به الأمر حتى ارغم على التقهقر والانسحاب من مدنه ومراكزه، والالتجاء الى حرب العصابات، وفي الأخير وبعد مقاومة بطولية التجأ الى المغرب طلبا للعون والمدد عام 1846، قبل أن تضطره الظروف ويرغمه جيش السلطان عبد الرحمن الى الخروج من المغرب والتسليم للفرنسيين في 23 ديسمبر 1948.

جـ ـ أما فيما يتعلق بمحاولة كل من أحمد باي والأمير عبد القادر ربط صلات وتوثيق علاقات مع الباب العالي على حساب الآخر، فتتميز خاصة بنجاح مساعي أحمد باي الذي تمكن باعتباره أحد رجال البايليك السابقين الذين ظلوا مخلصين للدولة العثمانية والعاملين على ابقاء صلات البلاد الجزائرية بالباب العالي كما كانت قبل الاحتلال، أن يكسب مناصرة السلطان له وتعاطفه مع كفاحه، وان لم يحصل بالفعل على عون معتبر أو مساعدة هامة، ولم ينل لقب الباشا رسميا مع أنه كان يسعى لهذا اللقب لتأكيد مكانته في نظر العامة، وذلك لتردد الباب العالي في اسباغ هذا الامتياز لاعتبارات خاصة، وهكذا اقتصر تأييد الدولة العثمانية لأحمد باي بعد التجائه الى الجنوب القسنطيني بعد دخول الفرنسيين قسنطينة على توجيه رسائل التشجيع والايعاز الى باي تونس لتقديم ما يراه ممكنا من المساعدة له(٢٣).

وقد كان أحمد باي أثناء سعيه لاكتساب تأييد وعون الدولة العثمانية، يحاول اظهار الأمير عبد القادر في صورة الشخص المعادي للباب العالي والمتواطئ مع الفرنسيين، اذ ذكر في احدى رسائله ان: «عبد القادر بن محي الدين يدعي الشرف... اتفق مع الفرنسيين... وحاول اقناع الناس بأنه سوف يأخذ قسنطينة ويقضي على بقايا الترك في هذه الناحية»(٢٤)، مما عمل على ازدياد تخوف الساسة العثمانيين من كفاح عبد القادر ودفعهم الى اعتباره عائقا في وجهه الخطوات الرامية الى التوصل الى اتفاق مع الفرنسيين تسترد الدولة العثمانية بموجبه الجزائر بالطرق

السلمية والأساليب الدبلوماسية.

ومع استحالة التوصل الى مثل هذا الاتفاق، بعد أن امتنعت الحكومة الفرنسية عن الدخول في مفاوضات مع الباب العالي، فان الممثلين العثمانيين في العواصم الأوروبية ظلوا يصرون على عداوتهم للأمير ويحاولون دفع الفرنسيين الى عدم الاعتراف به أو التفاوض معه، فقد كاتب السفير العثماني نوري بعد انتقاله من لندن الى باريس، وزير خارجية فرنسا الكونت مولي Molé يطلب مقابلته ويعرب عن أسفه البالغ «بسبب وضع شخص عادي تابع للسلطنة العلية بشكل حازم ومصالحة جناب فخامة دولة فرنسا مع ذلك الشخص المرقوم (يعني عبد القادر) أمر مناف لاصول روابط الخلاص والصفاء القائمة بين فرنسا والدولة العثمانية العلية»(٢٥)، وفي تصريح لنفس السفير أثر توليه منصب مستشار لرشيدي باي توجه به الى الكونت مولي أيضا عبر فيه عن موقف الباب العالي من كفاح الأمير بهذه العبارات: «ان عقد معاهدة مع شيخ عربي مثل عبد القادر يعد عملا منافيا لعظمة فرنسا». الأمر الذي أثار الوزير الفرنسي وجعله يرد عليه بحدة: «ان فرنسا حرة في التصرف فيما تشاء»(٢٦).

وعلى كل فاننا نرى أن نوعية العلاقة بين أحمد باي والباب العالي كان لها دخل في عداء موظفي الدولة العثمانية للأمير عبد القادر. وان كان هذا العداء يرجع في أساسه الى السياسة غير الواقعية التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية وترمي من ورائها الى تحقيق اتفاق مع فرنسا يضمن لها اعادة الجزائر الى حظيرة النفوذ العثماني، لا سيما بعد أن خدعهم ذلك الأسلوب الدبلوماسي الماهر الذي اتبعه الفرنسيون لتحييد الدولة العثمانية في غزوهم للجزائر، ففي الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يعملون لتوطيد حكمهم بالجزائر كانوا يتظاهرون بصداقتهم للسلطان، ويعرضون امكانية وضع باشا عثماني على رأس حكومة الجزائر وابقاء حامية تركية نظامية معه تستبدل كل خمس سنوات مع الاحتفاظ بمقاطعة عنابة عملا يحقوق امتيازات صيد المرجان، وذلك بعد القضاء على الرق والقرصنة والغاء الاتاوات، ولاخذ مثال عن هذا الأسلوب الفرنسي الذي تأثر به موقف الساسة العثمانيين نورد هذه الفقرات من رسالة رسمية مؤرخة في 18 جويلية 1830 توجه بها دوبولينياك De Polignac للممثل الفرنسي باسطنبول الجنرال قيومينو Guilleminot : «ان الملك يعتزم اعادة

الجزائر الى السلطان، لأن الصداقة القديمة التي تربطنا بالباب العالي تلزمنا أن نتقاسم معه نتائج انتصاراتنا»[22]. مع العلم بأن خبر سقوط الجزائر في يد الفرنسيين لم يحدث أي رد فعل بعاصمة الدولة العثمانية ، ولم يثر أي استياء أو قلق لدى عامة الناس، وهذا ما يفهم من برقية مؤرخة في 10 جويلية 1830 بعثها الممثل الفرنسي الجنرال قيومينو الى وزارة الخارجية الفرنسية جاء فيها بالخصوص : «ان الانتباه الذي أولاه الأتراك لحملتنا على الجزائر، يتصف باللامبالاة وعدم الاهتمام، أكثر مما ينم عن القلق والاستياء ، اذ حسبما يظهر كانوا يجهلون حتى اذا ما كانت لهم حقوق سيادة على الجزائر أم لا وعلى كل فان معالجة القضية في المستقبل لا تثير قلق أي شخص، وحسب أقوالهم ان ايجاد حل لهذه القضية يتعلق بالجزائريين أنفسهم. فالجزائر بالنسبة لهم كانت لا تشدها الى الدولة العثمانية سوى روابط ضعيفة، وان حكامها كانوا لا يكلفون أنفسهم حتى بالرد على فرمانات التولية التي كان يبعث بها السلطان لهم، فالجزائر لا تعني لدى السلطان أكثر مما تعنيه الدول الكاثوليكية لدى البابا»[23].

ومع هذا الموقف العدائي الذي وقفته الدولة العثمانية من جهاد الأمير عبد القادر، فان الظروف اضطرت الأمير بعد نقض معاهدة التافنة وتجدد الحرب مع فرنسا منذ 20 نوفمبر 1839، الى الاتصال بالسلطان العثماني أملا في نيل العون والحصول على المساعدة والضغط على فرنسا، وكان حمدان خوجة قد شجعه على ذلك، بدليل أن الأمير ذكر في رسالته لحمدان خوجة نفسه، بقوله: «فاعتمدنا اشارتك بهذا الرأي الرشيد واستعطفنا سيدنا ومولانا السلطان عبد المجيد، وعرضنا على حضرته العليا حالنا، وعرفنا أفعالنا وأقوالنا لعله ينظر الينا بعين الرحمة والاشفاق»[24].

وقد حاول الأمير في اتصاله بالباب العالي أن يعرض وجهة نظره من الأحداث وموقفه من أحمد باي خاصة، وذلك من خلال النقاط التالية:

1) ألقى الأمير عبد القادر مسؤولية ما حل بالبلاد الجزائرية من استعمار وما أصاب السكان من مضرة على الحكام الاتراك الذين تولوا شؤون البلاد قبل الاحتلال، وعلى الجيش الانكشاري خاصة الذي ظلم السكان واستبد بالأمور، فذكر في رسالته الأولى للسلطان عبد المجيد والمؤرخة في 26 ديسمبر 1838: «ان الينشارية الذين كانوا بالجزائر لما خرجوا على طاعة أمير المؤمنين والدك المرحوم، عاقبهم الله بسوء فعلهم وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم، فبدد

شملهم وأجث أصلهم وملك القرى، والمدائن»[25]. كما تعرض في نفس الرسالة الى الاضطهاد الذي كان مسلطا على السكان والذي تسبب في عدم قدرتهم على مواجهة الأعداء، اذ قال: «وأهل هذا الوطن بالأصالة ضعاف. منذ عاملهم عمال الجزائر في السابق بالظلم الكبير والاعتساف»[26].

2) دافع عن زعامته وجدارته في حكم البلاد والدفاع عن المقدسات والحرمات. وهذا ما تدل عليه هذه الفقرة التي تضمنها خطابه للسلطان: «ان الناس احتاجوا الى من يضبط جهادهم ويقوم بجمع أمرهم ويجمعهم ويجمع ما به قوام جهادهم. ويتكلف سياسة خاصتهم». وفي فقرة أخرى يؤكد ذلك ويظهر وحدة الشعب الجزائري وتآلفه بقوله: «ان كلمات المسلمين اجتمعت من حدود طاعة الشرفاء الى حدود تونس، واتقى منها كل شر ولم يبق الا ما يسر ويؤنس»[27].

3) حاول أن يبرر مهادنته للفرنسيين اثر عقد معاهدتي دي ميشال والتافنة، فأوضح أن أوجه الخلاف بينه وبين الفرنسيين، وبيّن في نفس الوقت الهدف من ابرام المعاهدتين بكل وضوح، وذلك حتى يخفف من حالة السخط والانزعاج السائدة في الأوساط السياسية للدولة العثمانية، فذكر في خطابه للسلطان عبد المجيد ما يلي: «لم أكن متفقا مع الفرنسيين ولم يقع ذلك البتة. وحسب مبادئ الاسلام يسمح باستعمال الحيلة والمداهنة مع العدو، وهذا ما قمت به تجاه الفرنسيين»[28].

وللتأكيد على أن المعاهدة مع الفرنسيين ليس المقصود منه الحاق الضرر بالمسلمين. بل من أجل ابعاد الاطماع الفرنسية عنهم. أشار الى أن الحرب تجددت، وقد أبطل مفعول معاهدة التافنة عندما حاول القادة الفرنسيون تفسيرها لصالحهم بقوله: «أجبنا الكافر بأن المسلمين شيء واحد. واننا لم نهمل قسنطينة، ولكن الكافر رفض فانقطع السلم وأعلنت الحرب»[29].

4) نفى كذلك اتهامات الحاج أحمد باي له بأنه تواطأ في القضاء عليه مع الفرنسيين. وألمح الى عجز أحمد باي عن التصدي للعدو. وذلك في معرض شرح موقفه من قضية قسنطينة. بقوله: «ولما أخذ الكافر قسنطينة من يد الحاج أحمد ولم يبق في مقابلته من ذلك الوطن أحد وقع الذي بيننا على تلك الايالة»[30]، وهذا ما جعل الفرنسيين يعارضون مطالبة الأمير لهم للتنازل عن قسنطينة، بحجة انهم استولوا عليها من يد غيره. مما يلقي المسؤولية في ذلك على أحمد باي، وهذا ما تدل

عليه هذه الفقرات من رسالة الأمير: «فالكافر يحتج بأخذها من يد غيرنا وانه أفنى عليها أمواله ورجاله ونحن نقول المسلمون جسد واحد فاترك أمرهم الينا»[31].

5) سعى الأمير عبد القادر للحصول على التأييد الدبلوماسي على الأقل من الدولة العثمانية وذلك حتى يقنع الانكليز بفائدة التدخل لصالحه، لان حكومة بالمارستون Lord Palmerston كانت تتظاهر بتأييد الدولة العثمانية وتبني مواقفها في قضية الجزائر، وقد ذهب به الحال الى التلميح للانكليز بامكانية السماح لهم بالاستقرار بميناء تنس التابع لدولته، وكلف مبعوثه الشخصي العقيد سكوت Scott Le colonel أن يصل مكاتباته المتأخرة مع الباب العالي ـ وهي على الأرجح أربع رسائل ـ عن طريق لندن، في شتاء عام 1841، وذلك حتى يطلع عليها وزير خارجية بريطانيا اللورد ابردين Lord Aberdeen، ويسلمها للممثلين العثمانيين.

لكن استعراض وجهات النظر هذه ومحاولة التقرب للباب العالي واكتساب عطف الانكليز لم تسفر عن أي نتيجة ايجابية بعد رفض اللورد ابردين استقبال العقيد سكوت على اعتباره ممثلا شخصيا للأمير عبد القادر، وبعد أن أوضح السفير البريطاني باستانبول السير ستراتفور كانينج Sir Stratford Canning في جوابه عن استفسار الحكومة العثمانية في شأن اتصالات عبد القادر بالسلطان، ضرورة التريث والتعقل حتى يمكن الاتصال بفرنسا والتفاوض معها، وقد ورد هذا الرد من السفير البريطاني الذي أدلى به في 21 جوان 1842، بالعبارات التالية: «ان حكومة جلالته ترى في رفض الباب العالي لطلب عبد القادر عملا يتميز بالرزانة والتعقل. فمن دون شك ان كل مساعدة قد يقدمها الباب العالي لعبد القادر، سيعرف أمرها في أقرب وقت وستثير نقاشا حادا بين الباب العالي وفرنسا. وهذا ما على الباب أن يتجنبه بأي وجه من الوجوه»[32].

وهذا ما يجعل من اتصالات الأمير عبد القادر بالدولة العثمانية مجرد محاولة لجس النبض وسبر النيات، لم تجد تجاوبا من الحكام العثمانيين لحالة الضعف والانهيار، ولأسلوب الخنوع والتبعية والتضليل والمداهنة الذي فرضته أوضاع الامبراطورية المتردية بعد انهزام جيوشها بالبلقان وتراجع نفوذها بالشام والأناضول أمام زحف محمد علي في الثلاثينات من القرن الماضي.

د ـ أما النقطة الأخيرة التي تتعلق بتوتر العلاقة بين أحمد باي والأمير عبد

القادر، فتتمثل في محاولة الأمير توسيع نفوذه على حساب سلطة أحمد باي ببايلك قسنطينة، وقد وجد أحمد باي بالفعل نفسه في موقف حرج من جراء اكتساب الأمير الأنصار والمؤيدين في المناطق الغربية من بايلك الشرق، وهذا ما جعله يذكر في احدى رسائله للباب العالي: «ان عبد القادر يعمل على خلق روح عداء لي بين السكان الخاضعين لسلطتي»[33].

وحتى لا يعطي فرصة لأعدائه لاستغلال هذا الموقف كان أحمد باي يحاول دائما التقليل من تعاظم شأن الأمير وتزايد سمعته بين أهالي الشرق الجزائري، وهذا ما يفهم من مذكراته التي ورد فيها: «ان الحاج عبد القادر قد كتب الى العرب يخبرهم بأنه أبرم الصلح مع الفرنسيين الذين اعترفوا بسيادته على كامل البلاد، وعليه يطلب منهم أن يتخلصوا من سلطاني ويدخلوا في طاعته... ولم يكن لهذه الرسائل تأثير على عرب قسنطينة ولم يستجب لعبد القادر غير فرحات بن سعيد لعداوته لعزيز ابن قانة»[34].

لكن بعد سقوط قسنطينة في يد الفرنسيين وتمكن الأمير عبد القادر من انشاء ثلاث ولايات «خليفاليكات» بالشرق الجزائري، انتهى الأمر الى التصادم بين أنصار عبد القادر ومؤيدي أحمد باي، فاستنجد فرحات بن سعيد بالفرنسيين ثم توجه الى الأمير عبد القادر بالمدية لمساعدته على طرد أحمد باي من مقره ببسكرة، فاغتنم الأمير الفرصة وأرسل معه جيشا بقيادة الخليفة محمد البركاني، مما اضطر أحمد باي الى الانسحاب من بسكرة والالتحاق بالصحراء، وبذلك أمكن لفرحات بن سعيد الاستقرار ببسكرة وحكم اقليم الزيبان باعتباره خليفة للأمير عبد القادر[35].

ومما يلاحظ في هذا السياق ان أحمد باي لم يحاول في أي وقت من الأوقات توسيع نفوذه في الجهات الوسطى والغربية من الجزائر، مما يعطي حركته طابعا محليا تعوزه النظرة الشاملة على اعتبار ان الجزائر بلاد متكاملة، بخلاف الأمير عبد القادر فانه استطاع بفضل سعيه الدائم لتوحيد الجزائريين تحت لوائه أن يبسط نفوذه على مناطق شاسعة من الشرق الجزائري، مكونا بها ثلاث ولايات على رأسها حكام يدينون له بالولاء، فتولى ولاية برج حمزة التي تضم مناطق جرجرة والصومام والبيبان الغربية المرابط أحمد بن الطيب بن سالم، وتعاقب على ولاية مجانة التي تشتمل جهات الحضنة وونوغة والقرقور كل من محمد بن عبد السلام المقراني وسيدي أحمد

بن عمر العيساوي والخروبي، ونصب بيسكرة لادارة ولاية الزيبان فرحات بن سعيد ثم الحسن بن عزوز ولد حسان ومحمد الصغير بن عبد الرحمن بن أحمد بن الحاج (٥٥).

وبما يدفع الى التساؤل بعد استعراض الأحداث التي تميزت بها علاقة الأمير عبد القادر بأحمد باي، غياب أية محاولة توفيق لتضييق شقة الخلاف وتوحيد الجهود أمام العدو المشترك، فالوثائق المنشورة والدراسات المتوفرة الآن حول علاقة زعيمي المقاومة لا تتضمن أي اشارة الى محاولة المصالحة والوفاق، مع ان هذه المحاولة كانت ضرورة حتمية وواجبا وطنيا، هذا باستثناء تحرك حمدان خوجة في هذا الاتجاه ومحاولة تنسيق الجهود للضغط على الفرنسيين، فحمدان خوجة بحكم تفهمه للنوايا الفرنسية وتحوله عن عداوة الأمير، واحتفاظه بصداقة أحمد باي، واطلاعه على الأوضاع الأ روربية وتعرفه على أحوال الدولة العثمانية، نصح الأمير عبد القادر أن يتصل بالباب العالي وأن يبدي اعترافه الصريح بالسلطة الروحية للسلطان على مسلمي الجزائر، كما أشعر أحمد باي بفضل الأمير وصدق عزمه على محاربة الفرنسيين واقترح عليه في احدى رسائله تنسيق الخطط في مهاجمة الفرنسيين، بقوله: «والآن لت محبة عبد القادر للفرنسيين الى المخاصمة واتخاذه الحرب والعداوة فسلط عليهم صناديد العرب وأوقعوا بهم وكسروا شوكة الكفار وأوهنوا قواتهم ولله الحمد، فنرجوا أن يوافق ذلك مقترحكم ويكون لكم فيه راحة بل غنيمة ان يمكنكم والحالة هذه ان يسلطوا على الكفار بمن معكم من شجعان العرب وأن تقعدوا لهم كل مرصد»(٥٧).

لكن اتصالات حمدان خوجة جاءت متأخرة ولم تؤد الى تقريب وجهات النظر وكان من المفروض أن يتم الاتصال بين الزعيمين وتوحد الجهود في الاجتماع العام الذي عقده الأمير بعد رجوعه من محاصرة عين ماضي بأبي خرشفة ناحية مليانة وحضره جميع فرسان وقادة وممثلي جميع الأقاليم بالجزائر باستثناء الاقليم الذي يخضع لأحمد باي، وهذا ما جعل هذا الملتقى يقتصر أساسا على حكام وقياد تلمسان ومعسكر والمدية ومليانة وسبدو وتازة وتاقدامت (٥٨).

وعلى كل فان مستقبل المقاومة المنظمة في أوائل الاحتلال كان يرتبط بمحو الخلافات الشخصية والاعتبارات العرفية والميول الاجتماعية، وهذا ما يدفعنا الى

القول ان فشل المقاومة يعود الى أسلوب الكفاح وليس الى طبيعة الصراع في حد ذاته، اذ لو امكن توحيد المقاومة وتمكن الأمير بفعل تأييد أحمد باي له من اكتساب العناصر الحية من المجتمع الجزائري وهي جماعة الكراغلة وطائفة الأتراك وفرسان المخزن، لتغير سير التاريخ الجزائري الحديث ولأمكن بدون شك ايقاف الزحف الفرنسي وآثاره المدمرة على الاقتصاد والمجتمع والثقافة بالجزائر لمدة قد تصل الى نصف قرن، وعندها تكون الأوضاع قد تغيرت ويكون المجتمع الجزائري قد اكتسب مناعة تمكنه من الوقوف في وجه الاستعمار.

هذا وفي آخر هذا البحث يجب علينا أن نسجل بكل فخر واعتزاز مقاومة كل من أحمد باي والأمير عبد القادر، وان كنا نرى من خلال واقع الأحداث وطبيعة العلاقات بينهما بأن أحمد باي كان يمثل الماضي ويحاول الابقاء على الأوضاع التي كانت سائدة قبل الاحتلال بما لها وما عليها، وان الأمير عبد القادر كان ينظر الى المستقبل ويحاول أن يقدم بديلا للأوضاع التي أدت الى الاحتلال، وذلك بانشاء دولة مستقلة تعتمد على الشريعة الاسلامية في معاملاتها ونظمها ويسعى لتكوين جيش قوي وارساء أسس ادارة تتصف بالفعالية والمرونة، وهذا ما يجعل منه الشخصية الوحيدة القادرة على التصدي للفرنسيين ويبرز كفاحه في شكل حركة تحرر وطنية أصيلة.

وهذا ما يجعلنا نستنتج في الأخير ان مقاومة الأمير عبد القادر ذات صبغة ثورية لأنها كانت تهدف الى توحيد البلاد اعتمادا على العامل الديني والحركة المرابطية ورجوعا الى تقاليد السلف الصالح، وبذلك فهو يعبر بحق عن آمال وأفكار أغلبية الجزائريين، مما يجعل منه رمزا وطنيا طيلة كفاحه للاستعمار الفرنسي.

(1) راجع دراستنا حول «علاقة الأمير عبد القادر ببقايا الادارة التركية بالجزائر»، المنشورة في العدد الخاص بالذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر، بمجلة التاريخ، التي يصدرها المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر.

(2) الاستاذ أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية: حمدان خوجة، أحمد باي، الأمير عبد القادر، والدولة العثمانية. مجلة التاريخ، عدد 4، 1977، ص 102_103.

(3) Serres, J., La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet, Paris, P. Gouthmer 1925, p. 132.

(4) Pellisier de Raymond, Annales Algériennes, Alger, Anselin et Gautier laguione 1836, t. II, pp. 255--256.

(5) Temimi, A., Beylik de Constantine et Hadj Ahmed 1831-- 1837, Tunis, 1978, Document No. 21 «lettre datté de 16-01-1838».

(6) المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ص 39. يقصد بواحد من العرب وساطة بوضرية.

(7) انظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في العهد العثماني 1800_1830. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1979، وكذلك مقال لنفس المؤلف نشر في المجلة التاريخية المغربية حول الوضعية الاجتماعية لقبائل المخزن والآثار المترتبة عنها.

(8) المدني، احمد باي والباب العالي، مجلة التاريخ، عدد 6 (1978) ص 83.

(9) Le Général Azan, p., L'armée d'Afrique 1830--1852, Paris, Plon 1936 ch. 10-11, pp. 331--379.

(10) Serres, Op. Cit, pp. 127--128.

(11) عبد الجليل التميمي، مغامرة الحماية التونسية على وهران، مقال منشور في المجلة التاريخية المغربية بتونس.

(12) Serres, Op. Cit, pp. 131—132.

(13) D'Estailleur Chanterau, Ph., Abd-El-Kader: l'Europe et l'Islam au XIXe siècle, Paris Janin, 1947, pp. 115--118.

(14) D'Estailleur Chanterau, Ph., l'Emir Magnanime, Abd-El-Kader le croyant, Paris A. Fayard, 1959, pp. 99-100.

(15) Temimi; le Beylik de Constantine, Document No. 18, p. 255.

(16) المصدر السابق، وثيقة رقم 21.

(17) Churchill, Ch. H., La vie d'Abd-El-Kader, tra. Habart Alger SNED 1971, p. 120.

وكذلك ترجمة نفس الكتاب من طرف الاستاذ د. أبي القاسم سعد الله.

(18) اسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص ص 272 و276.

(19) Temimi, le Beylik de Constantine, Document No. 21 (lettre du (16-01-1838)

(20) ارجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827_1847) ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس، ط 2، 1974، ص 68.

(22) Darcy, J. Cent années de rivalité coloniale, l'Afrique, Paris, Perrin 1904 p. 149.

(23) Darcy, Op cit., p. 151 Dépêche du 10-07, Affaires étrangères

(24) المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ص 113 «رسالة مؤرخة في 15 شوال 1257 هـ، 10 ديسمبر 1841».

(25)، (26) عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس والجزائر وطرابلس، من 1816 – 1871، تونس 1971، ص.ص 222_223. وكذلك الاستاذ أحمد توفيق المدني أبطال المقاومة الجزائرية، ص 100.

(27) عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق، ص.ص 222_224، عن أرشيف اسطنبول قسم العلاقات الخارجية (ادارة خارجية 280).

(28) المصدر، ص 202.

(29) المصدر السابق، ص.ص 190_200، وكذلك المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ص 102.

(30) المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ص 102، وكذلك التميمي الذي أوردها في كتابه بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ص.ص 190_200، بهذه الصياغة «ان الكافر تمكن من أخذ قسنطينة من الحاج أحمد باي ولم يلاق أية مقاومة في الناحية».

(31) المدني، أبطال المقاومة الجزائرية، ص.ص 113 «رسالة مؤرخة في 10 ديسمبر 1841».

(32) Serres, Op cit., p. 216.

(33) Temimi, Le Beylik de Constantine, Document No. 18, p. 255.

(34) محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1973، ص 80.

(35) محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر، نشر ممدوح حقي، بيروت، دار اليقظة ط 2، 1964، جـ 1، ص 300.

(36) يحيى بو عزيز، مظاهر المقاومة وروادها في الشرق القسنطيني، مجلة الثقافة، عدد 55 (1980) ص 13.

(37) التميمي، بايليك قسنطينة الحاج أحمد (بالفرنسية) ص 258، اعتمادا على الأرشيف التركي ادارة خارجية، ملف 2 رقم 277.

(38) Roches, L., Trente deux ans à travers l'Islam 1832--1864, Paris F. Didot, 1884, t. I, p. 370.

المسائل الافريقية في السياسة الأوروبية قبيل الحرب الكبرى

اتفاق 4 نوفبر (1911) الفرنسي الالماني حول المغرب والكونغو

جمال قنان

ساد العلاقات الفرنسية الألمانية، حول المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة، نوع من الهدوء. ولقد حاول الطرفان كبح جماح مطامعهما بالفعل من أجل ايجاد صيغ للتعاون الاقتصادي بين البلدين في المملكة. وهي الجهود التي أسفرت عن تحديد مجالات للتعاون ووضع أسس له في عدد من القطاعات الاقتصادية في المغرب وفي الكونغو. لكن الاتفاقات المبدئية هاته بقيت حبرا على ورق. اذ أن الجانب الفرنسي تردد في النهاية وأحجم عن السير الى الامام في طريق تنمية التعاون بين البلدين في هاته القطاعات عندما أدرك خطورة ذلك على مستقبل المشروعات الفرنسية في المملكة المغربية.

لقد صادف فشل سياسة التعاون هاته وصول النفوذ الفرنسي في هاته البلاد الى الحد الذي لا يفصله عن الحماية سوى بعض الخطوات. واعتقد الفرنسيون أنه بامكانهم ادراك هذا الهدف بدون الافصاح عنه، فقاموا بارسال حملة عسكرية الى عاصمة المملكة، فاس. لكن الألمان أدركوا مغزى هذه المبادرة وهدفها ورفضوا

محاولة وضعهم، مرة أخرى، أمام الأمر الواقع، فقرروا ارسال باخرة حربية الى ميناء آغادير.

لقد تعرضت العلاقات بين الدولتين، بسبب ذلك، لحالة من التوتر الشديد كادت تتحول الى أزمة أوروبية. لقد خيم جو التوتر المفعم بالأزمة على الدبلوماسية الأوروبية ليحصر في النهاية في توتر في العلاقات بين فرنسا والمانيا فقط. لقد عمدت الأطراف الأروبية الأخرى الى بذل جهود متوالية ومتصلة من أجل تهدئة هذا التوتر ودفع الطرفين الى التفاهم. لقد دعمت هاته الجهود، الرغبة العميقة التي تحلى بها رجال الدولة، وخاصة أولئك الذين يحتلون مواقع القرار وساعدهم من ناحية على مجابهة بعض قطاعات من الرأي العام، في كل من البلدين ذات النزعة المتطرفة، التي كانت تتحرك بصخب وضجيج للوصول بحالة التوتر هاته الى حالة أزمة قد تتحول الى حرب بين البلدين، ومن ناحية أخرى ساعدهم على تطويق هذا التوتر ووضعه في حدوده الضيقة وبذلك تمكن الطرفان من الوصول الى التسوية التي كرسها اتفاق 4 نوفبر 1911.

لقد عبأ الطرفان في هاته المبارزة الدبلوماسية الحادة كل جهودهما وامكانياتهما السياسية والاقتصادية والاعلامية وحتى أساليب الحرب النفسية، من أجل الحصول على تنازلات معتبرة من فرنسا بالنسبة لالمانيا ومن أجل الظفر بالمغرب بأقل تعويض ممكن بالنسبة لفرنسا.

سنحاول

سنحاول تتبع مراحل هذه المبارزة الدبلوماسية في مراحلها الثلاثة: مرحلة الغموض والتساؤل: أزمة أم تسوية؟ ومرحلة التوتر التي تعرضت لها المفاوضات الجارية بين الدولتين، والمرحلة الثالثة والأخيرة وهي المرحلة التي تجسد فيها جهود دبلوماسية البلدين في العمل حثيثا من أجل الوصول الى تسوية وتتويج هاته الجهود بتوقيع اتفاق 4 نوفبر.

- 1 -

أزمة أم تصفية ؟

في اليوم الأول من شهر جويلية ، قدم السفير الالماني في باريس ، دي شوان، مذكرة الى الحكومة الفرنسية توضح الدوافع التي جعلت الحكومة الالمانية تتخذ قرارا بارسال باخرة حربية الى ميناء آغادير، «ان عددا من البيوتات التجارية الالمانية التي استقرت في جنوب المغرب وخاصة في أغادير ونواحيها، والتي أزعجها حالة القلق والغليان التي عليها القبائل في هذه المناطق والتي تسبب فيها، على ما يبدو، الاحداث الأخيرة التي جرت في مناطق أخرى من البلاد. ان هذه البيوتات توجهت الى حكومة الامبراطورية لتطلب منها حماية أرواح أفرادها وممتلكاتهم. وبناء على هذا الطلب قررت الحكومة ارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير، لمد يد العون ومساعدة رعاياها ومواليها (محمييها) في حالة الضرورة، وكذلك من اجل حماية المصالح الالمانية الهامة الموجودة في هذه المناطق. وسوف تقوم الباخرة المكلفة بمهمة الحماية هاته بمغادرة ميناء أغادير بمجرد عودة الأمور في المغرب الى حالتها السابقة...»[1]. وفي أثناء تقديمه لهذه المذكرة عبر السفير الالماني لوزير الخارجية الفرنسي، عن تحفظات حكومته بخصوص العلميات العسكرية الفرنسية الجارية في المغرب. كما حرص في نفس الوقت على التأكيد بكون ليس في نية حكومته مضايقة فرنسا وخلق الصعوبات في وجهها انما هدفها من وراء المبادرة التي اتخذتها هو حماية مصالح رعاياها من جهة ، وتهدئة الرأي العام في المانيا من جهة ثانية الذي هو جد قلق ازاء تطور الأوضاع في المملكة المغربية.

كما عبر السفير عن أمله في أن لا يكون للاجراء الذي اتخذته حكومته أي تأثير سلبي على العلاقات بين الدولتين. ورغبة منها في تحاشي ذلك فان الحكومة الالمانية على استعداد للدخول في مفاوضات مع فرنسا لايجاد تسوية ترضي الطرفين وتمكن من شطب هاته المسألة نهائيا من اهتمامات السياسة الدولية[2].

لقد رد وزير الخارجية الفرنسي على السفير بكونه متأسف أشد الأسف لقرار

حكومته بالرغم من كونه هو الآخر مقتنع بضرورة التباحث حول الشؤون المغربية ، لكن ارسال الباخرة الحربية الى اغادير سوف يغير من طبيعة هذه المباحثات وهدفها[3].

1 ـ حيرة في باريس

لقد فوجئت الحكومة الفرنسية الجديدة، التي تشكلت تحت رئاسة كايو يوم 27 جوان المنصرم بالمبادرة الالمانية. واذا كان رد دي سلف على السفير الالماني هادئا ومتزنا، لكنه في قرارة نفسه يريد أن يرد على «التحدي» بتحد مماثل. لقد عرض موضوع المذكرة على رئيس الوزراء مباشرة بعد خروج السفير الالماني من مكتبه. وكان من رأيه أنه يجب على فرنسا أن تقوم من جهتها بارسال باخرة حربية بعد الاتفاق مع انكلترا، اما الى أغادير، والأفضل أن توجه الى ميناء الجديدة (موقادور). ولقد رد كايو على هذا الاقتراح بأنه يجب دراسة الموضوع مع وزير البحرية قبل عرض الفكرة على مجلس الوزراء. لقد فوجئ كايو باقتراح وزير خارجيته واعتبره جريئا ومتهورا. وعندما عرضت الفكرة على وزير البحرية، د لكاسي، الذي كانت خبرته في الشؤون المغربية وفي السياسة الدولية بوجه عام، موضوع اعتبار، كان رأيه مناقضا للفكرة التي عرضها وزير الخارجية : فارسال باخرة الى الجديدة يعكس موقف ضعف من طرف فرنسا وارسالها الى أغادير يعني الدخول في نزاع مع المانيا.

فالمبادرة الالمانية هي في نظره عبارة عن دعوة جافة من طرف برلين الى الحوار والتفاوض. فالتفكير في الرد على هاته المبادرة الآن، هي مسألة سابقة لأوانها ولا يوجد ما يبررها الا اذا تقدمت المانيا بمقترحات لا يمكن قبولها[4].

لقد تبلور خلال هذا اللقاء موقفا ضمنيا مفاده ان على فرنسا أن لا تقوم بأي عمل يكون بمثابة الرد على القرار الالماني بل يجب أن تنتظر لمعرفة ما وراء هذا الاجراء، وحمل المانيا على كشف أوراق لعبتها[5].

يبدو أن دي سلف لم يكن مقتنعا بالموقف الذي تبلور في اللقاء الذي جمعه مع زميليه رئيس الوزراء ووزير البحرية. لقد بعث في نفس اليوم ببرقية الى السفير الفرنسي بلندن، بول كامبون[6]، يطلعه فيها على محتوى المذكرة الالمانية ويستطلع

رأيه في نفس الوقت على الموقف الذي يتعين على فرنسا اتخاذه ازاء المانيا. وفي نفس البرقية أوعز دي سلف للسفير بجس نبض الانكليز بطريق غير مباشر لمعرفة ما اذا كان هؤلاء على استعداد لارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير.

لقد رد كامبون بأنه يعتبر بأن المبادرة الالمانية أوجدت أمرا واقعا جعل فرنسا أمام اختيارين: اما التنديد بالاجراء الالماني والادعاء بكونه يشكل خرقا لمعاهدة الجزيرة «وهو شيء لا نجني من ورائه أية نتيجة»، أو الاكتفاء بتسجيل تصريحات الحكومة الالمانية حول الموضوع مع ابداء دهشتنا بكوننا لم نكن نتوقعها ولكونها لا يوجد ما يبررها»[٦].

لم يعتبر دي سلف رد السفير بكافيا كما أن جس النبض الذي قام به هذا الأخير حول مشروع المظاهرة البحرية المشتركة لم يسفر عن نتيجة. فموقف الانكليز حول هذه الفكرة لا يزال غامضا. وهو ما جعل وزير الخارجية الفرنسي يطرح الموضوع مرة أخرى على الانكليز وبشكل مباشر. يبدو أن هاته الخطوة الجريئة التي قام بها دي سلف كانت بايعاز وتشجيع من طرف أوساط الحزب الراديكالي في البرلمان بزعامة كليمنصو. فمعاداة الالمان والتقرب من الانكليز هو موقف تقليدي لهذا الحزب وموقف زعيمه على الخصوص[٨].

خلال لقاء جمع بين السفير الفرنسي وكاتب الخارجية الانكليزي السير ادوارد قري بناءاً على طلب الأول في يوم 3 جويلية، استعرض الطرفان موضوع المظاهرة البحرية المشتركة. لقد أوضح قري في هذه المقابلة بأن المبادرة الالمانية قد أوجدت وضعية تستحق الاهتمام وتستوجب اجتماع مجلس الوزراء لبحث الموقف على ضوء هذه التطورات الجديدة[٩].

لقد جاء موقف مجلس الوزراء الانكليزي عكس ما كان يتوقعه بول كامبون[١٥] وعكس ما كان يأمله دي سلف. اذ أن الحكومة الانكليزية «ترى الآن أنه لا داعي لارسال باخرة حربية الى أغادير والتي لا يسعها الا الظهور فقط ثم الاختفاء أما الباخرة الالمانية فهي ماكثة في عين المكان. واذا تطورت الحالة فان الحكومة الانكليزية على استعداد لدراسة مسألة ارسال هاته الباخرة». لقد اتخذت الحكومة الانكليزية هذا الموقف قبل أن تصل برقية رئيس الوزراء كايو الى السفير بول كامبون. وهي البرقية التي تضمنت تعليمات جديدة مغايرة للتعليمات التي كان

دي سلف قد أرسلها الى كامبون في لندن. وملخص هاته التعليمات ان الحكومة الفرنسية لا تنوي الآن ارسال باخرة حربية الى أغادير وانه كخطوة أولى تريد معرفة نوايا المانيا والمغزى الذي تنشده وراء اجرائها قبل التفكير في أي شيء آخر[١١].

لقد اندهش كايو لمبادرة وزير خارجيته. ومنذ الآن سوف يعمد الى مراقبة تحركه ومتابعته مسألة العلاقات مع المانيا عن كثب خلال هاته الفترة الى أن تتم تسوية مسألة أغادير. كما ان الرأي العام في فرنسا كما أبرزته تعليقات الصحف على الاجراء الالماني وكما اتضح من خلال المناقشات التي جرت في كل من البرلمان ومجلس الشيوخ حول نفس الموضوع، كان لا يرى في القرار الالماني عملا استفزازيا موجها ضد فرنسا يبرر تصعيد الأزمة بين الطرفين، بل اعتبره مجرد دعوة جافة وجهتها المانيا الى فرنسا من أجل استئناف الحوار والتفاوض لغرض تصفية المسألة المغربية بين البلدين[١٢]. فما على الحكومة الى أن توجه جهودها في هذه الاتجاه للتعرف على نوايا المانيا الحقيقية وسبر امكانية التفاهم والتسوية بدون الأضرار بمصالح فرنسا وبمستقبلها في المغرب.

وإذا كانت المانيا قد امتنعت عن تقديم أي اقتراح مباشر لفرنسا حول تصورها لكيفية تصفية المشكلة المغربية بين الدولتين[١٣] معلنة فقط، عن استعدادها لدراسة كل اقتراح تتقدم به فرنسا حول المسألة، ولكنها من ناحية أخرى عمدت الى جس نبض الفرنسيين بطريق غير مباشر باطلاق عدد من المقترحات في الأفق مدركة وصولها بالتأكيد اليهم. فعند تقديمه للمذكرة الالمانية بخصوص مبادرة أغادير للحكومة الانكليزية عقب وولف مترنيخ، سفير المانيا بلندن، بكون وجود القوات الفرنسية في عمق الأراضي المغربية واحتلال اسبانيا لبعض الاجزاء من المملكة، كل ذلك جعل من معاهدة الجزيرة مجرد حبر على ورق «مما يستلزم عقد اتفاق جديد، حول المغرب، بين كل من المانيا وفرنسا واسبانيا متمنيا أن تبارك الحكومة الانكليزية ذلك وتشجعه»[١٤]. ونفس الرأي عبر عنه زمرمان، كاتب الدولة للخارجية الالماني بالنيابة، في لقاء له مع الكاتب الأول للسفارة الروسية ببرلين، كما صرح المستشار بتمان هولفيق للسفير الاسباني في المانيا، بكونه يعتبر سيادة السلطان ووحدة اراضي مملكته في حكم المنتهية بسبب ما قامت به كل من فرنسا واسبانيا من اجراءات عسكرية في هاته البلاد. وانه مستعد لسماع مقترحات الدولتين وقبول كل تسوية

بهذا الشأن «شريطة ضمان مبدأ سياسة الباب المفتوح ضمانا مطلقا»[14].

قبل أن تحدد فرنسا موقفها من الاقتراح الالماني المحتمل الذي يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب، طلبت من سفيرها في برلين، والذي كان في اجازة في العاصمة الفرنسية أن يفيدها برأيه بهذا الخصوص. وبعد أن ندد بموقف اسبانيا واتهامها بالتواطئ مع الالمان، أوضح جول كامبون أن أي اقتراح يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب لا يمكن قبوله، لان قضية المغرب تم تسويتها دوليا بمقتضى عقد الجزيرة ومن غير المعقول ان تقوم مجموعة من الدول بالتفاوض فيما بينها بهدف مراجعة هذه المعاهدة اذ لا يحق لها ذلك. ففي رأي كامبون أنه يجب رفض هذا الاقتراح اذا تقدمت به لفرنسا بصفة رسمية، وقبول فكرة التفاوض الثنائي مع ألمانيا ليس حول المغرب وحده وانما في اطار أوسع تندرج فيه قضية المغرب ضمن تسوية عامة لجميع المسائل ـ غير الأوروبية ـ المعلقة بين الدولتين[15].

لقد تحدد هذا الموقف في الرسالة التي بعث بها كايو للسفير الفرنسي في برلين في اطار التعليمات التي زوده بها قبل عودته الى مقر عمله. عزم الحكومة الفرنسية على اشراك كل من روسيا وانكلترا في أية مفاوضات تنحصر في اطار المغرب وحده وقبول فكرة التفاوض الثنائي في اطار واسع يستهدف «تذليل أكبر قدر ممكن من العقبات حول المسائل التي هي محل خلاف بيننا في مختلف مناطق الأرض»[16].

لقد تبين فيما بعد أن فكرة المباحثات الثلاثية كانت مجرد جس نبض وكرة اختبار أطلقها الألمان في الهواء لمعرفة ردود الفعل. أكد هذا الاعتقاد، الموقف الذي اتخذه دي شوان سفير ألمانيا في باريس في أول لقاء له مع دي سلف بعد مبادرة أغادير، عندما أكد له أنه يعتبر زيارته له هي امتداد للقاء الذي جمع بين كيدرلين وجول كامبون في كيسنجين في الشهر المنصرم. ورغم الجفاف الذي ظهر على دي سلف باصراره على معرفة الدوافع التي جعلت ألمانيا تقوم بارسال باخرة حربية الى أغادير، فإن دي شوان حرص على تمكين المفاوضات من الانطلاق بطمأنة الفرنسيين بكون ليس لحكومته أي تطلعات اقليمية في المغرب وبكونه يعتقد «بأن الكونغو يعطي مجالا للتفاوض من أجل التسوية»[18]، وسوف تتمكن هاته المفاوضات من الانطلاق عندما يلتقي كامبون بكاتب الدولة للخارجية الالماني كيدولين في اليوم التالي، 9 جويلية.

لقد انتصرت وجهة نظر رئيس الحكومة على وزير خارجيته والتي تتلخص في التباحث أولا مع ألمانيا قبل التفكير في أي اجراء كرد فعل ضد مبادرتها. عكس دي سلف الذي بقي دائما متشبثا بفكرة تنظيم مظاهرة بحرية مشتركة مع انكلترا للرد على «التحدي» الالماني وما ينطوي عليه ذلك من المخاطر. ومن المفيد في هذا المجال استعراض موقف الدول الأوروبية الكبرى من القرار الالماني لمعرفة أي من الموقفين أسلم من زاوية المصالح الفرنسية.

2 ـ موقف الدول الكبرى من حادثة أغادير

ان موقف انكلترا من المبادرة الالمانية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسياسة الأوروبية بصفة عامة وبالنسبة للدبلوماسية الفرنسية على وجه الخصوص[19]. فبمقتضى تصريح 8 أفريل 1904 فان الدولتين التزمتا بدعم بعضهما البعض دبلوماسيا لمواجهة أية محاولة تستهدف عرقلة البلدين في مصر والمغرب. وخلال أزمة 1905 توطدت العلاقات بين الطرفين الى درجة ان انكلترا عرضت على الفرنسيين عقد حلف عسكري بينهما، وهي الفكرة التي أبعدها رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، روفيي، لاعتقاده بأن فرنسا هي التي ستدفع الثمن في أية حرب قد تنشب مع ألمانيا «فانكلترا ليس لها جيش». وخلال السنوات التالية تدعم التقارب بين الدولتين، والذي في ظله تم توقيع اتفاق بين انكلترا وروسيا مكن الطرفان من تسوية خلافاتهما في كل من ايران وافغانستان. وقد أدى ذلك الى ظهور على مسرح الدبلوماسية الأوروبية، تكتل اشتهر تحت اسم الوفاق الثلاثي عام 1907. غير أن التقارب الفرنسي الانكليزي لم يصل الى المستوى الذي يجعل فرنسا تعتقد أن الانكليز سوف يقفون الى جانبها مهما كانت الظروف. وعشية حادثة أغادير، كتب بول كامبون من لندن ملفتا نظر وزارة الخارجية بأن أي تصور يعتقد «بكوننا نجد في انكلترا دعما غير الدعم الدبلوماسي هو تصور يتجاهل الحقيقة»[20].

عند استلام الانكليز للمذكرة الالمانية[21] أبدوا تحفظا كبيرا ازاء الأعذار التي ساقتها ألمانيا لتبرير مبادرتها. لقد لاحظ نيكلسون، نائب كاتب الدولة للخارجية، على السفير الالماني أثناء استلامه لهذه المذكرة بكونه لا يعلم بوجود مصالح ذات أهمية لالمانيا في جنوب المغرب وان الاجراء الذي قامت به برلين يمثل في

نظره خرقا لمعاهدة الجزيرة[22] . واذا كان الانكليز قد اتخذوا موقفا متحفظا ومتزنا من القرار الالماني ومن مقترح دي سلف بخصوص المظاهرة البحرية المشتركة فانهم حرصوا من ناحية أخرى على طمأنة أصدقائهم الفرنسيين بكونهم سيوفون بجميع تعهداتهم معهم. ففي رأيهم: أن المسألة يمكن أن تحل أما عن طريق العودة بالأمور في المغرب الى الوضع القائم السابق وهذا يستوجب انسحاب الباخرة الالمانية من أغادير من جهة وانسحاب القوات الفرنسية من فاس ومن المناطق الداخلية الأخرى في المملكة وانسحاب الاسبان كذلك من القصر والعرائش من جهة أخرى، وأما باتفاق جديد تكون انكلترا طرفا فيه ويكون اتفاقا من شأنه «أن يدعم المواقع الفرنسية في المملكة بالاتفاق مع المانيا مقابل منح هاته الأخيرة تعويضا سواء في المغرب أو في أية جهة أخرى»[23].

لقد بينت تحركات الدبلوماسية الانكليزية بأن الحكومة البريطانية لا تستهدف دعم فرنسا دبلوماسيا في مواجهتها لالمانيا بقدر ما كانت ترغب بأن تكون طرفا في المفاوضات المقبلة لتصفية المسألة[24] . هذا التطلع الانكليزي الجديد الى المغرب يثير أكثر من تساؤل. ذلك ان هاته الدولة كانت قد منحت لفرنسا حرية الحركة في المملكة المغربية مقابل حصولها على نفس الحرية في مصر. وتحدد ذلك في تصريح 8 أفريل 1904 وبالأخص بمقتضى البنود السرية الملحقة به. فالمصالح الاقتصادية للطرفين في كلا البلدين مضمونة ومؤمنة وفقا للاتفاقاتها الثنائية . فرغبة انكلترا في المشاركة في أية مفاوضات حول المغرب ليس له ما يبرره[25].

ومما يثير الاستغراب ، ان الدبلوماسية الفرنسية لم تظهر انزعاجا من الموقف الانكليزي ، فكل ما طلبه دي سلف، هو توضيحات بخصوص التعويضات التي ترى انكلترا بأنه يمكن منحها لالمانيا. وعندما استوضح بول كامبون رأي وزير الخارجية الانكليزي حول هاته المسألة اتضح له ان انكلترا لا تعارض مبدئيا فكرة منح «موطئ قدم» لالمانيا في المملكة المغربية لغرض التجارة «على أن تتعهد هاته بعدم اقامة أية تحصينات»[26] . وعندما طرح السفير الالماني أمام دي سلف فكرة توجيه المفاوضات نحو الكونغو كتعويض لالمانيا عن المغرب، سارع هذا الأخير الى ابلاغ الانكليز نبأ هذا العرض مستفهما فيما اذا كان لهم اعتراض في توجيه المفاوضات مع المانيا في هذا الاتجاه. لقد كان دي سلف يشك في نوايا المانيا الحقيقية ويخشى أن

يكون هذا العرض مجرد تضليل لكسب الوقت ومن أجل زرع الشك و«لاحباط هاته المناورة فانني قررت أن لا أقوم بأي مسعى ولو كان محدودا في اتجاه المانيا بدون اتفاق مع انكلترا»[27] . وعندما طلب دي سلف من الانكليز أن يقوموا بمسعى لدى الالمان لاستدعاء باخرتهم من أغادير، لم يرد هؤلاء على هذا الطلب. كما اهملوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند ميناء أغادير وهي الفكرة التي عاد وطرحها دي سلف للمرة الثانية على الانكليز رغم موقف كايو ومجلس الوزراء من هاته المسألة. وهكذا فاننا نلاحظ ان انعدام التجربة في السياسة الدولية لدى وزير الخارجية الفرنسي فتكوينه كان تكوينا اداريا بحت، ومعاداته الشديدة لالمانيا جعلته يندفع وراء صداقة انكلترا بأي ثمن حتى ولو أدى ذلك بأن تصبح الدبلوماسية الفرنسية مجرد عربة تجرها الخيول الانكليزية. وهذا الموقف أجبر رئيس الوزراء على أن يقحم بنفسه ـ كما حدث في أزمة 1905 ـ في شؤون السياسة الخارجية للاشراف عليها وتوجيهها.

لقد أبدت الدبلوماسية الفرنسية حرصا شديدا من أجل الظهور أمام الألمان في موقف القوي المدعم والمسنود بكل من صديقتها انكلترا وحليفتها روسيا. لقد بذلت محاولات عدة مع هاتين الدولتين قبل بدء المحادثات مع الالمان وأثنائها، لتثبيت هاته الصورة وترسيخها عندهم. ويبدو أن الفرنسيين قد نجحوا في ايهام عدد من المسؤولين الالمان بذلك[28] . واذا كنا رأينا أن الانكليز قد عمدوا للاستفادة من حادثة أغادير لخدمة مصالحهم بالدرجة الأولى ، فان الروس أظهروا منذ البداية نوعا من الفتور وعدم الرغبة في الاقحام بأنفسهم اقحاما مباشرا في المسألة. وعندما استلموا المذكرة الالمانية ، اكتفوا بتسجيل ما ورد فيها ولم يعلقوا على المبادرة لا بالتحفظ ولا بالقبول. لقد كان الروس يعتقدون أنه بالامكان تجنب الصدام مع المانيا اذا ما اظهرت فرنسا تفهما واستعدادا لترضيتها من زاوية مصالحها الاقتصادية. وخلال لقاء طويل جمع بين السفير الفرنسي في العاصمة الروسية ووكيل وزارة الخارجية نيراطوف ، استخلص السفير الفرنسي من هذا اللقاء بكون الدبلوماسي الروسي يصر على حصر المبادرة الالمانية في اطارها المغربي ويرفض أن يرى لها علاقة بالسياسة العامة لالمانيا ولا بسياستها الأوروبية. ويعتقد أنه اذا ما قدمت لالمانيا توضيحات بخصوص أهداف التحرك العسكري الفرنسي في شمال المملكة وحدود

هذه التحركات من الناحية الزمنية والسياسية، فان المانيا ربما تقتنع وتقوم بسحب باخرتها من أغادير[29] . وعندما سأله السفير الفرنسي عما سوف يكون موقف فرنسا، في رأيه، اذا ما قامت المانيا بانزال قوات واحتلال أغادير أبدى وكيل الخارجية ترددا شديدا، لادراكه المغزى الذي يهدف اليه السفير الفرنسي من وراء هذا السؤال، وليرد في النهاية بكونه في وسع فرنسا احتلال موانئ أخرى التي قد تكون المانيا تريد وضع يدها عليها. وعندما قام الروس، تحت الحاح فرنسا الشديد، بمسعى لدى الالمان لمعرفة الدوافع التي جعلتهم يتخذون هذا القرار، اكتفى الدبلوماسيون الروس بتسجيل التوضيحات التي قدمت لهم بدون التعليق عليها[30] . هذا الدعم الروسي الفاتر للدبلوماسية الفرنسية لاحظه الالمان ووصل صدى ذلك الى الفرنسيين مما جعلهم يلحون على حليفتهم بضرورة التأكيد صورة التفاهم الكامل فيما بينهما حول المسألة المغربية وترسيخ ذلك في أذهان الالمان[31] .

بالنسبة للدول الكبرى الأخرى المعنية بالشؤون المغربية بمقتضى معاهدة الجزيرة،فان الدبلوماسية الفرنسية لم تكن تأمل أن تجد لديها أكثر من موقف الحياد بالنسبة للنمسا والحياد «المتفهم» بالنسبة لكل من ايطاليا واسبانيا. فالنمساويون أظهروا منذ البداية حرصا شديدا من أجل المحافظة على كل الامتيازات الاقتصادية التي منحتها لهم معاهدة الجزيرة ويرغبون في أن يحصلوا على نسبة من المشاركة في الشركات الدولية العاملة في المغرب أعلى مما حصلوا عليه في الماضي،وتبدوفيينا وكأنها ليست على استعداد للوقوف الى جانب حليفتها المانيا اذا ما تطورت حادثة أغادير الى مستوى الأزمة كما عبر عن ذلك المستشار ايرنثال: «ليس عندي أي سبب يدفعني الى اقلاق فرنسا في المغرب والدخول بذلك في اللعبة الالمانية، مما يجعلني في تناقض مع نفسي حين سبق لي أن سجلت برضا وارتياح تصريحات الحكومة الفرنسية بخصوص عملياتها العسكرية في فاس. ولم يحدث هناك جديد يحملني على تغيير هذا الموقف. واذا طرأت وضعية جديدة فالمانيا هي السبب، ولا يجب أن أثير الدهشة اذا ما عبرت في القضية عن استقلالية تساوي تلك التي عبرت عنها المانيا بخصوص القضية الفارسية عندما تفاوضت حولها مع روسيا، وعلى غير علم مني،في بوتسدام»[32] .

عندما قام السفير الالماني بروما بتسليم المذكرة المتعلقة بأغادير فانه لم يطلب من

هاته الدولة الحليفة أية مساعدة لغرض دعم الموقف الالماني في مواجهة فرنسا. ذلك ان برلين لم تنس موقف ايطاليا المائع ازاءها قبل واثناء أعمال مؤتمر الجزيرة فلم يريدوا اراقة ماء وجههم مرة أخرى بدون فائدة. فالحكومة الايطالية لها التزامات خاصة ازاء فرنسا حول المغرب منذ عام 1902، عندما تخلت نهائيا عن أي تطلع الى هاته البلاد بمقتضى الاتفاق الذي أمضاه الطرفان في شهر نوفبر من هاته السنة [33] . وبقاء هاته الالتزامات سرا مكتوما بين الطرفين كان مصدر ازعاج شديد للدبلوماسية الايطالية ـ أثناء أزمة عام 1905 وخلال أعمال مؤتمر الجزيرة وبعد حادثة أغادير ـ لقد كان رد الفعل الأول للايطاليين هو اخطار الالمان بطبيعة التزاماتهم مع فرنسا بخصوص المغرب لكن ذلك يستلزم موافقة فرنسا، الطرف الآخر، على ذلك. لذلك فقد كلف السفير الايطالي بباريس بالسعي من أجل الحصول على هاته الموافقة التي تمكن من وضع سياسة ايطاليا «في الماضي وفي المستقبل على طريق الوضوح والاستقامة»[34] لكن موقف الحكومة الفرنسية المعارض للفكرة أجبر الدبلوماسية الايطالية الى متابعة تطورات المسألة بقلق وانشغال.

بالنسبة لاسبانيا، فان هاته الدولة بدأت تعمل لحسابها الخاص، في منطقة نفوذها مباشرة عندما تحرك الفرنسيون لاحتلال فاس. فقيام الالمان بارسال باخرة حربية الى أغادير لم يكن من شأنه أن يزعجهم بطبيعة الحال، اذ رأوا في هاته البادرة ما يدعم ضمنيا موقفهم في مواجهة الفرنسيين. وعلى عكس تقديرات جول كامبون الذي اعتقد بوجود تفاهم مسبق بين الالمان والاسبان للنيل من المواقع الفرنسية في المغرب: «ان تحرك الالمان في المملكة يبرر ما كنا نفكر فيه دائما بأن اسبانيا تملك مفاتيح المغرب لتعطيها في يوم من الأيام للآخرين عندما تتنازع معنا»[35]، فان الدبلوماسية الاسبانية حاولت الاستفادة فقط، من الوضعية الجديدة التي أصبحت عليها المسألة المغربية. لقد رحبت بالفكرة التي أطلقها الالمان حول امكانية تسوية القضية عن طريق التفاوض بين «الدول الثلاث المعنية». ولكن عندما انطلقت المحادثات بين فرنسا والمانيا واتفقت الدولتان على ابعاد الاسبان عن هاته المحادثات، بدعوى ان موضوعها يهم فقط العلاقات بين الدولتين. لم يكن هذا الموقف بطبيعة الحال ليرضي اسبانيا[36] .

3 ـ ما هو هدف الالمان من وراء مبادرة أغادير؟

ان التساؤل عما هو هدف الالمان من وراء تحركهم في أغادير كان قد استحوذ على اهتمام الدبلوماسية الأوروبية وفي مقدمتها الدبلوماسية الفرنسية. وقبل استعراض اتصالات الدولتين في محاولة منهما لتصفية المشكلة، فمن المفيد ان نلقي نظرة سريعة الى الوراء في محاولة استشفاف ملامح الموقف الالماني والنوايا الكامنة من وراء تحركهم في أغادير.

ان هاته المبادرة كانت بالنسبة للدبلوماسية الالمانية عبارة عن تنبيه موجه لفرنسا لاشعارها بكون اعتراض الالمان على ابتلاع المغرب من طرفها بدون مقابل لا يزال قائما، وانه حان الوقت، بعد العديد من الاجراءات والتحركات التي قامت بها فرنسا في هاته البلاد، لان تدرك أن لكل انتظار حدودا. فالمانيا لم تعد تطمح في الحصول على موطئ قدم في المغرب بل ربما لم تكن قد فكرت جديا فيه في أي وقت من الأوقات. اذ منذ أواخر عام 1905 كانت المانيا قد أظهرت استعدادا لقبول فكرة التعويض، خارج المملكة المغربية، اذا ما قدمت لها عروض جدية في الموضوع(٥٣). وعندما اقترح كاتب الدولة للخارجية الالماني ، كيدرلين، على الامبراطور فكرة ارسال باخرة حربية الى أغادير لم يكن الهدف من ذلك قيام الالمان باحتلال هاته المدينة وانما كانوا يريدون اجبار فرنسا على التباحث وتقديم تعويضات مرضية لهم مقابل تخليهم عن المغرب. وبطبيعة الحال، فان الالمان لم يعبروا عن نواياهم صراحة في المذكرة التي سلموها للدول الموقعة على معاهدة الجزيرة بل لفوا حولها الغموض عن قصد لهدف عملي منشود. وهذا الموقف الغامض لم يضلل الفرنسيين والأطراف الأخرى فحسب، انما ضلل حتى بعض الفصائل من الرأي العام الالماني وفي مقدمتها القوميون الالمان، الذين اعتقدوا أن حكومتهم قد قبلت في النهاية تلبية مطلبهم باحتلال جزء من المغرب وضمه الى المانيا(٥٤). لقد كانت الحملة الصحفية التي نظمها هؤلاء والحاحهم المتكرر على ضرورة اقتطاع جزء من المغرب وضمه لالمانيا مصدر ازعاج شديد للفرنسيين الذين اعتقدوا ان القوميين الالمان كانوا يرددون عاليا ما كان يهمس به في الأوساط المسؤولة في المانيا(٥٥). ورغم هاته التأويلات وذلك الغموض الذي أحاطت به المانيا موقفها، فانها في الحقيقة لم تكن تهدف الا على الحصول على تعويض اقليمي مرضي في مكان آخر غير المغرب.

4 ـ الاتصالات الأولى :

في يوم 9 جويلية بدأت الاتصالات الرسمية الأولى بين الطرفين في محاولة منهما لاستطلاع آفاق امكانية التفاهم وتحديد الموضوع والطريقة لتسوية الأزمة الكامنة في العلاقات بين الدولتين منذ أول جويلية. لقد كان اللقاء بين المتفاوضين، كيدرلين وكامبون، في بدايته فاترا ومتحفزا تمثل في تبادل عبارات المجاملة تقطعها فترات سكوت طويلة نسبيا. وبعد استفسار كل واحد منهما عما إذا كان الآخر يريد أن يقول له شيئا والرد على بعضهما البعض بالنفي، قرر كامبون في النهاية أخذ زمام المبادرة والتطرق لموضوع اللقاء عندما استفسر فيما اذا كان محادثه على استعداد لاستئناف الحوار الذي بدأ بينهما في كيسنجن في شهر جوان المنصرم(٥٦). وعندما رد كيدرلين بالايجاب لاحظ كامبون لمحادثه بكون المبادرة الالمانية التي سماها بـ «لطمة أغادير» كانت مفاجئة للحكومة الفرنسية التي لم تكن تتوقعها وانها غيرت بالتالي معطيات المسألة. لقد رد كيدرلين على هذا العتاب بكون الظروف هي التي أجبرت الحكومة الالمانية على اتخاذ مثل هذا القرار ثم قام من جهته بتوجيه اللوم الى الحكومة الفرنسية التي لم تظهر الرغبة والا الاستعداد لتطبيق الاتفاق المبرم بين الطرفين عام 1909 والذي ينص على التعاون في المجال الاقتصادي بين رعايا البلدين. واتفق المتفاوضان على عدم التوقف عند الماضي وانما يجب النظر الى الواقع كما يتمثل الآن والعمل من أجل تسوية تخدم مصلحة البلدين. وحول هذه النقطة اراد كامبون أن يطمئن ويتأكد من نوايا الالمان نحو المغرب «تذكروا جيدا ما قلته لكم في كيسنجن بأن الرأي العام في فرنسا، بعد التضحيات الكبيرة التي تحملها، لن يقبل أبدا بفكرة تواجدكم اقليميا وسياسيا في المغرب. ولن توجد، في اعتقادي، حكومة في فرنسا تقبل ذلك»(٥٧). لقد رد كاتب الدولة الالماني على ذلك، بأنه يوجد رأي عام في المانيا كذلك ويوجد بها من يطالب بضرورة الحصول على مكسب اقليمي في هذه البلاد. ولكن «ما دمتم تريدون أن نغلق حدودنا في المغرب وبصفة نهائية، فأنا ليس لي اعتراض ولكن لكي تقبل المانيا ذلك يجب أن ترضونا في الميدان الاستعماري، في الكونغو مثلا»(٥٨). لقد استقبل السفير الفرنسي هذا الانفتاح بارتياح كبير وأكد على ضرورة الوصول الى تسوية في هذا الاطار بسرعة لتهدئة الرأي العام في كل من البلدين. وبعد أن تم تحديد الاطار للمفاوضات المقبلة بهاته الكيفية، تطرق الطرفان

الى موضوع مشاركة أو عدم مشاركة الأطراف الأخرى في هاته المفاوضات، واتفقا على اعتبار أن هاته المحادثات تخص علاقاتهما وحدهما وليس لطرف آخر المطالبة بالمشاركة فيها. كما أشار كيدرلين الى ضرورة تركيز المفاوضات التي شبهها بالعمليات العسكرية في يد واحدة ومكان واحد لكي تصل الى نتيجة ، لكن السفير ألح على ضرورة الاستجابة لرغبة دي سلف الذي يصر على أن تجري المفاوضات في العاصمتين في نفس الوقت، معلقا على ذلك بأنه «لا شك انكم تدركون بأن الوزير لا يريد أن يبدو وكأنه خاضع لسفيره»(٥٢).

في اللقاء الثاني الذي جمع بين كامبون وكيدرلين، يوم 13 جويلية قام هذا الأخير بعرض الاطار العام للتسوية كما يتصورها. وبعد أن لاحظ للسفير بكونه اجتمع مع وزير المستعمرات وانه وجد في مصالح هاته الوزارة برنامجا وتطلعات اعتبرها غير مقبولة. أكد أنه يعتقد ان قاعدة التسوية هي افريقيا عن طريق تعديل الحدود في الكونغو، ويمكن أن يتم ذلك اما بالشراء أو التبادل. فالمانيا مستعدة لأن تتنازل عن القسم الشمالي من مستعمرة الكاميرون. ويرى ان الاتفاق يجب أن يأخذ شكلا يرضي كل أطراف الرأي العام في كلا البلدين. كما تناول كيدرلين في هذه المقابلة موضوع الاتفاق حول المغرب والشكل الذي يأخذه. فرغبة الامبراطور في هذا الصدد ـ لاحظ كيدرلين ـ تتمثل في أن يكون الاتفاق المقبل هو تطوير لاتفاق 1909. يمكن أن «نعلن مثلا أن اتفاق 1909 كان يرتكز على المبدأ بكون السلطان يستطيع ضمان الأمن والاستقرار في المغرب غير أن الأحداث أجبرت فرنسا على التدخل من أجل ضمان الأمن في الداخل». وعلى ذلك فان المانيا تعترف لفرنسا بممارسة السلطات الضرورية لضمان الأمن ومنع الفوضى في المملكة(٥٣). كما تطرق الى الوضع الذي سيصبح عليه المغرب بعدهذا الاتفاق وموقف الدول الأروبية الأخرى. لقد طمأنه كامبون بهذا الصدد، مبينا بأنه ليس في نية حكومته المساس بمعاهدة الجزيرة بدون موافقة الدول الموقعة عليها، وان اتفاقا فرنسيا المانيا لا يمكن أن يلغي عقدا وقع من طرف دول أخرى. كما طمأنه أيضا بخصوص مصالح رجال الصناعة المعدنية الالمان المستقرين في المغرب «فما دامت المانيا قد تخلت عن كل تطلع اقليمي في المغرب فانه يجب أن تثق في حسن نية حكومة الجمهورية في هذا المجال»(٥٤)

لم يكن في وسع كامبون مناقشة كيدرلين في وجهات النظر التي عرضها حول المقترحات المطروحة، وانما اكتفى فقط بتسجيل ما دار في هاته المقابلة ليؤكد في مراسلة له الى باريس على ضرورة تزويده بتعليمات محددة لمتابعة المفاوضات.

لقد اعتبر دي سلف ان المقابلة التي تمت يوم 13 جويلية في برلين ايجابية وان المفاوضات دخلت فعلا مرحلتها العملية. واذا كان متفقا على اعتبار ان افريقيا تشكل قاعدة للتسوية كما اقترحه كيدرلين، عن طريق تعديل الحدود بين مستعمرة الكاميرون الالمانية والكونغو الفرنسي فانه يريد أن يقوم الالمان بتوضيح وجهة نظرهم بشكل أكثر دقة وتحديدا. وفيما يخص المغرب فهو يرى نفس نظرة كيدرلين بكون الاتفاق يمكن أن يكون تطويرا لاتفاق 1909 في «اتجاه اعتراف المانيا للسلطة العسكرية الفرنسية بحرية احتلال الاماكن التي تراها ضرورية لضمان الأمن العام، واعترافها لحكومة الجمهورية بكامل الحرية في مساعدة الحكومة المغربية من أجل ادخال اصلاحات ادارية ومالية وقضائية وعسكرية التي يحتاج اليها المغرب»(٥٥).

لقد كانت حصيلة لقاء يوم 15 جويلية مخيبة للآمال بالنسبة لكامبون. ففي مراسلة له لباريس، عقب على هذا اللقاء بقوله: «ان نتيجة هاته المقابلة هي أبعد من أن تكون مرضية. اننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى أن نبدي صلابة وحزما أكثر»(٥٦).

لقد تسرب للصحف الفرنسية محتوى ما دار في هاته المقابلة، واستخدمته كل التيارات المعادية للاتفاق مع المانيا. ونشب حول ذلك جدال حاد بين الصحف في كل من البلدين مما أثر على سير المفاوضات، وخاصة عندما تدخلت أطراف أوروبية أخرى التي حاولت استغلال ما دار في هاته المقابلة لخدمة مصالحها وتطلعاتها ،وكاد أن يؤدي ذلك الى فشل المفاوضات والى ازمة حادة بين الدولتين. ماذا جرى في هاته المقابلة؟

تنفيذا للتعليمات التي أرسلت اليه من وزارة الخارجية طالب كامبون من كاتب الدولة الالماني للخارجية توضيح فكرته بخصوص المطالب الاقليمية لالمانيا في افريقيا، وبعد ان لاحظ كيدرلين بكونه ليس لديه في هذا المجال سوى أفكار عامة «طلب احضار خريطة وبين لي الكونغو الفرنسي من البحر حتى نهر السنغا، ولقد رددت عليه بكونه يريد بدون شك افشال المفاوضات. ذلك ان الرأي العام في

فرنسا اذا كان يقبل منح تعويضات واسعة لا يستطيع التنازل عن مستعمرة باكملها»[illegible] . لقد أوضح الوزير الالماني بأن حكومته على استعداد للتنازل عن شمال الكاميرون وربما أيضا عن الطوغو لفرنسا مقابل الكونغو. وعندما لاحظ كامبون بكونه ليس معقولا أن تسد ما سوف يتبقى لفرنسا في افريقيا الاستوائية ، كل نافذة على البحر، رد كيدرلين بأنه سوف يمنح لفرنسا في الكونغو نفس التسهيلات والامتيازات التي سوف تحصل عليها المانيا في المغرب. وفي التقرير الذي بعث به كامبون الى باريس عن هاته المقابلة علق على الطلب الالماني بكون كيدرلين يريد اختبار الفرنسيين وجس نبضهم : «وعندما طلب الكل فان الوزير الالماني ربما كان يريد الحصول على الجزء. ولي من الأسباب ما يجعلني اعتقد ان الحكومة الالمانية تريد ميناء على الأطلسي، وما دام هذا الميناء لن يكون أغادير فليكن ليبريفيل وهذا هو التعويض الذي تنشده بدون شك»[illegible] . لقد عبر السفير الفرنسي في هذا الانطباع عن النية الحقيقية لكيدرلين. ذلك ان هذا الأخير حرص قبل عرض وجهة نظره على وصفها بكونها مجرد أفكار عامة قابلة للتعديل والتحوير، اي للتفاوض[illegible] .

لقد اندهشت أوساط الوزارة الخارجية في فرنسا لهذه «التطلعات المبالغ فيها». فدي سلف اعتبر موقف كيدرلين «الجديد» تناقض مع ما أبداه في السابق من الاستعداد للتفاهم والرغبة في الوصول الى تسوية. لقد اعتبر ان الاقتراح الالماني لا يمكن قبوله. وكيدرلين يجب أن يعرف ذلك منذ الآن. ولكنه اعتذر لسفيره بكونه لا يستطيع الدخول في التفاصيل قبل اجتماعه بكل من رئيس الوزراء ووزير المستعمرات.

وفي 20 جويلية أبرق لكامبون بتعليمات مفصلة تتضمن الموقف الفرنسي بخصوص التسوية الاقليمية في افريقيا الاستوائية «لقد قررنا رفض المقترحات الالمانية التي تقدم بها السيد كيدرلين ولكنا من ناحية أخرى على استعداد لقبول بعض التعديلات التي تخص الحدود لصالح المانيا اذا ما قبلت هاته فكرة اتفاق 1909 حول المغرب، في الاتجاه الذي ترغب فيه فرنسا»[illegible] . وبهذا الشرط، فان فرنسا تقبل تعديلات في الحدود بالكيفية التالية ـ تعديل حدود الكاميرون يتم عن طريق تنازل الالمان عن الجزء الشمالي من هذه المستعمرة والمعروف باسم منقار البطة Bec de Canard مقابل تنازل فرنسا عن جزء من مستعمرتها في لوبانغي ـ شاري، التي يحدها

من ناحية الشرق والجنوب انهار اللقون الشرقي وبحر سارة ونهر شاري، كما تتخلى فرنسا كذلك في الكونغو الأوسط، عن المنطقة الواقعة بين الحدود الكاميرونية ونهري السنغا وتانا. وبالإضافة الى ذلك، فان الفرنسيين عرضوا امكانية توسيع النظام الجمركي المعمول به في حوض نهر الكونغو الى مستعمرتهم في افريقيا الاستوائية: الغابون ولوبانغي ـ شاري. أما بالنسبة لمستعمرة الطوغو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فان هؤلاء الأخيرين رفضوا هذا العرض. «فمن هاته الناحية فاننا لا نطالب سوى بانهاء المفاوضات التي بدأت منذ الشتاء الأخير»[illegible] . ان هاته المقترحات هي بالنسبة لدي سلف مقترحات نهائية. ولطمأنة سفيره الذي سبق أن أشار في مراسلة سابقة بكونه يجب دراسة الموقف الذي سينجم في حالة فشل المفاوضات سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أخبره بأنه في حوار متصل حول هذا الموضوع «مع الحكومة الانكليزية، كما ان الحكومة الروسية على علم بتطورات المسألة في عناصرها البارزة، وانني لا أشك بكوننا سوف نجد لديها كل المساعدات اذا ماقررنا في حالة انقطاع المفاوضات الى اتخاذ مبادرة جديدة كل الجدة. ويمكن لكم منذ الآن أن تشعروا السيد كيدرلين بأن فشل المفاوضات سيحول المسألة من مسألة خاصة تهم فقط بلدينا الى مسألة دولية»[illegible] .

في اللقاء الذي جمع بين المتفاوضين يوم 21 جويلية أوضح كيدرلين بكونه الآن مهيء لتقديم مقترحات محددة حول المغرب ولكن «حسب التعليمات التي اعطيت له»[illegible] ، يريد أن يسوي أولا قضية مبدئية، فالوزير الالماني قد صدم لما وجد محتوى الحديث الذي جرى بين السفير الالماني في باريس وبين وزير الخارجية الفرنسي دي سلف، منشورا في جريدة صدى باريس L'Echo de Paris . وكان قد سبق أن اتفق الطرفان على عدم تسريب الأخبار للصحف حفظا لسرية المفاوضات وحرصا على نجاحها. ذلك ان تدخل الصحافة من شأنه أن يعقد مهمة الدبلوماسيين ويثير الحساسيات حول مسائل ثانوية مما يؤدي الى تعبئة الرأي العام في كلا البلدين في اتجاه التشدد وربط كل جزئيه بالمصلحة العليا والشرف والكرامة القومية. فكيدرلين تأثر على الخصوص، من تلك العبارة التي أوردتها الصحيفة على لسان دي سلف عندما وصف المقترحات الالمانية بكونها مجرد كرة اختبار وجس النبض وبكونها ليست بجدية «في قضية مثل هاته الخطورة ـ عقب كيدرلين ـ فانني لا

أتفوه الا بكلمات جادة وأوصف بمساومة ما يشكل الأساس الذي ترتكز عليه كل تسوية دبلوماسية هو كلام لا ينبغي التفوه به. يجب أن نحترم بعضنا البعض ومراعاة المحافظة على سرية محادثاتنا التي هي وحدها تمكن من استمرار التحاور بيننا بدون المساس بشعور أحد»[55]. لقد تمكن الطرفان من تسوية هذه المسكلة بايجاد صيغة تتمثل في تسليم مذكرة للصحافة يتفق عليها بعد كل لقاء، عندما يكون ذلك ضروري. وبخصوص موضوع المفاوضات فان الوزير الالماني أكد بكون الاقتراحات التي قدمها حول التعويضات يمكن تعديلها في التفاصيل ولكنها بصفة عامة تشكل أساس التسوية كما تتصورها الحكومة الالمانية. وعندما تساءل كامبون هل تعتبر هذه المقترحات نهائية؟ «ستناقش، أجاب كيدرلين، في كيفية التنفيذ».

لقد كانت المقابلة التي تمت يوم 23 جويلية ايجابية من زاوية المفاوضات حول المغرب، فالمفاوض الالماني قبل كل المقترحات التي تقدم بها السفير الفرنسي لضمان حرية الحركة والتصرف للفرنسيين في هاته البلاد، سواء في المجال العسكري أو السياسي أو الاقتصادي والمالي. لقد أورد كيدرلين تحفظا واحدا فقط، عندما طلب عدم الاسراع في فرض الرسوم على استغلال المناجم وعلى تصديرها وان المانيا ستترك لكم مع هذا التحفظ فقط، حرية اقامة امبراطورية في شمال افريقية التي هي هدفكم الكبيرة[55]. وعندما طلب منه كامبون تحديد المقابل لهذا التنازل الكلي من طرف الالمان في المغرب عاد فطالب مرة أخرى بالكونغو من البحر الى نقطة يتم تحديدها في الدواخل. تقريبا نفس المنطقة التي سبق أن طالب بها يوم 15 جويلية. وعندما لاحظ له المفاوض الفرنسي بكون المانيا لم تتزحزح قيد انملة عما سبق أن طلبت به «انكم مخطئون، رد كيدرلين، عندي هاته المرة تنازلات محددة أعرضها عليكم، اننا نتخلى عن الطوغو بكامله الذي هو جوهرة نستعمراتنا اذ أنها الوحيدة التي لا تكلفنا شيئا كما نتنازل لكم عن شمال الكاميرون حتى نهر البنيوي مما يعطي لممتلكاتكم المحيطة ببحيرة تشاد ممرا حرا الى البحر. اذ ان كل من البنيوي والنيجر هما نهرين دوليتين»[56] وعندما عرض عليه كامبون مقترحات حكومته بخصوص تعديلات الحدود الكاميرونية، لاحظ لمخاطبه بكونه يحدثه عن تعديلات في الحدود في الوقت الذي هو يتابع تحقيق هدف أكبر ملاحظا بأن المانيا طالبت بشيء أقل مما حصلت عليه انكلترا مقابل نفس الالتزام «التنازل المطلق عن المغرب». وعندما أكد

كامبون بكونه يستحيل على فرنسا أن تتنازل عن الكونغو بكامله عقب كيدرلين بكون المانيا هي الأخرى تريد الحصول على نافذة على نهر الكونغو[55].

وعند انتهاء المقابلة عبر الوزير الالماني عن أمله في أن يرى مفاوضه الفرنسي مستعد لاستئناف المباحثات في وقت قريب. ويعني ذلك ان التعديل في الموقف يجب أن يأتي من فرنسا، وان المانيا ليس لها استعداد لتغيير الاطار الذي رسمته للتسوية. وعندما يلتقي الطرفان مرة أخرى يوم 29 جويلية، يكون التوتر قد بلغ ذروته.

– يتبع –

الهوامش

(1) م.خ.و./المانيا م.ج. محفوظات الخارجية الفرنسية/المانيا – المجموعة الجديدة A.E.P. – All N.S. سوف نقتصر في الاحالات التالية على الاشارة الى المصدر بايراد الحروف التي ترمز اليه م.خ.ف/المانيا: م.ج. مجلد 34 1 جويلية 1911.

(2) المصدر السابق، خلال هذا اللقاء أوضح السفير الالماني بكونه ليس على استعداد للدخول في نقاش حول ما اذا كانت المبادرة الالمانية تنسجم أو تتناقض مع معاهدة الجزيرة، اذ ان الوضع السائد حاليا في هاته البلاد يتعارض مع مفهوم هذه المعاهدة لسيادة المملكة ووحدة أراضيها، كما أنه ليس عمليا ومن المشكوك فيه احتمال امكانية العودة بالأمور الى الوضع القائم السابق.

(3) المصدر السابق، وكذلك: A. Tardieu, Le Mystère d'Agadir, Paris 1912, pp. 423–424.

(4) J. Caillaux, Agadir, ma politique extérieure, Paris, 1919, pp. 108—109.

(5) م.خ.ف/المانيا.م.ج. مجلد 34، 1 جويلية 1911.

(6) يعتبر بول كامبون أحد الدعائم الدبلوماسية الفرنسية في فترة ما قبل الحرب الكبرى، فبفضله وبفضل زميله كامي بارير سفير فرنسا في روما استطاع دلكاسي تنفيذ سياسته المتوسطية التي ترمي الى التقارب مع ايطاليا واسبانيا وهي السياسة التي توجت بتوقيع اتفاق 8 أفريل 1904 مع انكلترا الذي اشتهر باسم الوفاق الودي. فبول كامبون هو الذي تفاوض مع الانكليز لانجاز هذا الاتفاق.

(7) م.خ.ف/المانيا.م.ج مجلد 34 لندن – باريس 2 جويلية 1911. لم يكن كامبون متحمسا لفكرة ارسال باخرة حربية الى موانئ جنوب المغرب عكس ما ادعاه فيما بعد. في رسالة الى أخيه جول كامبون سفير فرنسا في برلين والتي يبدو أنها كتبت في الأسابيع اللاحقة ولكنها أرخت بيوم 5 جويلية (لغرض ما) أكد له فيما يكونه قد حبذ فكرة القيام بمظاهرة بحرية فرنسية انكليزية عند أغادير. أنظر P. Cambon, Correspondance, t. II, p. 328. أخيه جول الذي كان مقيما آنذاك في باريس لم يتعرض في التقرير الذي قدمه

للخارجية الفرنسية بتاريخ 3 جويلية لمسألة المظاهرة البحرية المشتركة مع الانكليز بل عالج الموقف من الزاوية الدبلوماسية البحتة أي كيفية بدء التفاوض مع الالمان وعلى أي أساس. انظر م.خ.ف/المانيا. م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية.

(8) لقد اطلع كايو على هذا المسعى عرضاً، أثناء اضطلاعه بمهام وزير الخارجية بالنيابة، لغياب دي سلف الذي رافق رئيس الجمهورية في زيارة لهولندا والتي دامت ما بين 4 و 7 جويلية، عندما وصلته من لندن برقية تحمل اجابة الحكومة الانكليزية حول المسألة.وسيكون ذلك سببا في بداية الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته، وهو الخلاف الذي سوف يتعمق في الأسابيع التالية والذي لن ينتهي بسقوط وزارة كايو في شهر جانفي 1912. حول هذا الموضوع انظر كايو، ن.م، ص 111 وما بعدها. وكذلك مذكراته الجزء الثاني الفصل الخامس.

(9) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 3 جويلية 1911.

(10) لقد استوضح قري رأي السفير الشخصي بخصوص ارسال باخرة حربية انكليزية ورد هذا بالإيجاب. اذ «من واجبكم انتم حماية مصالحكم ومصالح رعاياكم في الأطلسي». من المفيد ملاحظة هذا الموقف الغير المنطقي الذي تبناه السفير الفرنسي الذي يبيح لانكلترا ارسال باخرة حربية الى المغرب رغم أنه سبق لها ان اعترفت بكون هاته البلاد هي منطقة نفوذ فرنسية، وينكر على المانيا مبادرتها رغم ان هاته الأخيرة لم توقع اتفاقا مشابها للاتفاق 8 افريل 1904 مع فرنسا.

(11) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 4 جويلية 1911.

(12) اعتبرت الأوساط السياسية في فرنسا ان الحوار مع الالمان من اجل تصفية القضية المغربية قد ابتدأ بلقاء كل من كامبون سفير فرنسا في برلين وكيدرلين فايختر كاتب الدولة للخارجية الالماني في كيسنجن يوم 21 جوان المنصرم. لكن الأوساط اللالمانية اعتبرت ان هذا اللقاء مجرد لقاء استطلاعي عادي لم يكتس أي طابع خاص كالذي تريد فرنسا اعطاءه له ، حول هذا الموضوع أنظر:

D. Guenane, Les relations franco-allemandes et les affaires Marocaines 1901—1911, Alger, SNED, 1975, p. 316 et suiv.

(13) Caillaux, Mes mémoires, t. II, Paris, plon 1943, pp. 119—120é

وكذلك:

Tardieu, Les mystère d'Agadir, p. 440.

(14) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 3 جويلية 1911.

(15) نفس المصدر، برلين ـ باريس 4 جويلية 1911.

(16) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية 1911. لقد أكد كامبون في هذا التقرير على ضرورة أخذ الاحتياطات في حالة فشل المفاوضات المقبلة مع المانيا واحتمال قيام هاته الأخيرة بانزال قواتها في أغادير وذلك بوضع اليد على مدينة مراكش لسد الطريق عنها اذا ما أرادت التوغل في الدواخل والاتجاه نحو الشمال.

(17) نفس المصدر. باريس 4 جويلية 1911.

(18) نفس المصدر، مجلد باريس ـ برلين 8 جويلية 1911.

(19) في احدى برقياته الى السفير في لندن لاحظ كايو بكون موقف الحكومة الانكليزية من حادثة أغادير يكون أحد العوامل الحاسمة في تحديد موقف فرنسا من هذه الحادثة. انظر م.خ.ف/المانيا م.ج. 34 باريس ـ لندن 4 جويلية 1911.

(20) بول كامبون، ن.م.ج 2 ص 320.

(21) قامت الحكومة الالمانية بتسليم نسخة من المذكرة التي قدمتها لفرنسا، الى كل الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة.

(22) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 2 جويلية.

(23) المصدر السابق. لندن ـ باريس 4 جويلية.

(24) لقد أكد الانكليز للالمان من جهة أخرى بكونهم لا يقبلون أي اتفاق جديد يتم بدون مشاركتهم.

(25) لقد رد السفير الالماني في لندن على كاتب الدولة الخارجية الانكليزي بكون حكومته تعتقد أن انكلترا قد تنازلت نهائيا عن المغرب بمقتضى اتفاقها مع فرنسا وعندما طلب الدبلوماسي الالماني معرفة ما هي المصالح التي تريد انكلترا ضمانها عن طريق اشتراكها في المفاوضات مع السير ادوارد قري رده على الدبلوماسي الالماني م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 35 لندن ـ باريس 7 جويلية.

(26) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 35 ـ لندن ـ باريس 7 جويلية.

(27) المصدر السابق باريس ـ لندن 9 جويلية.

(28) لقد كان تقدير السفير الالماني في باريس لموقف الدولتين، انكلترا وروسيا، بعيدا كل البعد عن الحقيقة. اذ كان يعتقد ان الانكليز هم الذين اقترحوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند أغادير. كما كان يرى ان الروس كانوا يضغطون على الفرنسيين لرفض فكرة التفاوض الثنائي مع الالمان انظر:

De Shoen, Mêmoires, traduction française, pp. 72—73.

(ونفس الفكرة نجدها عند الامبراطور قيوم الثاني الذي كان يرى ان الانكليز يحرضون الفرنسيين ويدفعونهم الى التشدد وعدم التنازل.

(29) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 سان بطرسبورق ـ باريس 3 جويلية.

(30) «ان المبادرة الالمانية في أغادير لم يكن الهدف من ورائها استفزاز فرنسا، كما ان المانيا لا تنتقد ولا تندد بالعمل الذي تقوم به فرنسا في منطقة فاس. ونأمل أن يتم تسوية المسألة بدون مؤتمر مباشرة بين المعنيين وخاصة بين فرنسا والمانيا» م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 برلين ـ باريس 5 جويلية.

31) نفس المصدر مج 35 باريس ـ سان بطرسبورق 11 جويلية.

(32) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 فيينا ـ باريس 9 جويلية. ومع ذلك فان الالمان كانوا يعتبرون ان الدعم النمساوي لهم، شيء مضمون لا شك فيه.

(33) هذا الاتفاق لا يمثل مجرد تسوية استعمارية تم بمقتضاها تحديد منطقتي نفوذ الدولتين في شمال افريقيا وانما يتناول كذلك ضبط علاقات الدولتين ببعضها البعض في حالة انفجار الوضع في القارة الاوروبية فالالتزامات التي تعهدت بها ايطاليا ازاء فرنسا حولها في الواقع الى مجرد عضو مشلول في الحلف الثلاثي وجرد هذا الأخير من طابعه الهجومي الذي اكتسبه بانضمامها للحلف الالماني النمساوي. لقد أحاط الطرفان، الايطالي والفرنسي، طبيعة التزاماتهما بسرية تامة واستمرت ايطاليا في تمثيل دور عضو نشط في الحلف الثلاثي حتى عام 1914.

(34) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 روما ـ باريس 2 جويلية.

(35) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 باريس 3 جويلية.

(36) ن.م. مج 35 برلين ـ باريس 12 جويلية.

(37) حول هذا الموضوع انظر:

Dj. Guenane, O.C., pp. 150—152.

(38) عندما استقبل كيدرلين أحد قادة هذا التيار في بداية شهر جويلية ، حاول أن يشرح له «بأننا في الحقيقة لا نريد الاستقرار في المغرب، لكن هذا الحيوان لم يرد أن يصدقني» انظر:

Kiderlen, Walchter intime, pp. 285—286

(39) للمزيد من التفاصيل حول تطلعات القوميين الالمان الى المغرب في هاته الفترة انظر:

Tardieu, O.C. pp. 429—434

(40) ذكر كامبون انه لاحظ على مخاطبه في بداية اللقاء نوعا من الحرج وفي حالة تحفز وحذر شديد. كما لاحظ كيدرلين من جهته بكون سحنة كامبون «تبدو وكأنه عائدا من تشييع جنازة ولما سألته عن صحته رد علي متململا... واعتذر عن أخذ السيجارة التي عرضتها عليه» انظر م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 باريس – برلين 10 جويلية. وكذلك :

(41) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 35 برلين – باريس 9 جويلية.

(42) المصدر السابق.

(43) ....Kiderlen, Waechter ص 289. كانت اللقاءات التي كانت تتم في العاصمة الفرنسية مجرد لقاءات شكلية سرعان ما تخلى عنها الطرفان ليركزا جهودهما على المفاوضات الجارية في برلين.

(44) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 برلين – باريس 14 جويلية.

(45) نفس المصدر، 13 جويلية.

(46) نفس المصدر باريس – برلين 14 جويلية. وبخصوص المصالح المنجمية التي للالمان في منطقة السوس فان فرنسا ترى ان مشروع الاتفاق المنجمي الذي أعده الطرفان يضمن ويؤمن في مادته 63 هاته المصالح، اذ يكفي القيام ببعض الاجراءات الادارية ذات الطابع الشكلي لتحول حق الاستكشاف الى حق الاستغلال «فحكومة الجمهورية هي على استعداد لان تعمل بكيفية تجعل هذا الامتياز لا يمكن التراجع عنه في الأراضي الواقعة في منطقة السوس، بالنسبة لكل شركة تعتمدها الحكومة الالمانية».

(47) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 برلين – باريس 16 جويلية.

(48) نفس المصدر. في التقرير الذي أرسله كيدرلين الى المستشار حول هاته المقابلة كتب يقول بأن السفير الفرنسي عند سماعه بالمطالب الالمانية بخصوص الكونغو «كاد أن يقع من على مقعده. وأكد (السفير) بأنه من الصعب على الحكومة أن تدافع -حتى عن فكرة التنازل الجزئي عن الكونغو، أمام البرلمان». ,Kiderlen ص 289.

(49) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 برلين – باريس 16 جويلية.

(50) في التقرير الذي بعث به الى المستشار وبعد أن أكد على ضرورة التمسك بموقف التصلب والحزم ازاء الفرنسيين لاحظ بأن «الحصول على الكونغو الفرنسي حتى حدود الكونغو البلجيكي ربما يكون مستحيلا بدون تنازلات اقليمية من طرفنا». انظر ,Kiderlen ص 290.

(51) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 باريس – برلين 20 جويلية.

(52) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 35 باريس – برلين 20 جويلية.

(53) ن.م. يبدو أن دي سلف يطلق لعاطفته العنان في بعض الأحيان ، اذ من الواضح جدا أن فرنسا هي التي ستخسر اذا ما تحولت المسألة الى مسألة دولية تعني عرض القضية على مؤتمر دولي. وبطبيعة الحال فان الواقع

الفعلية التي حققتها فرنسا في المغرب بانتهاكها المستمر وخرقها لمعاهدة الجزيرة هي التي ستكون محل مراجعة. وسنلاحظ فيما بعد أن دي سلف بعد أن يجري استشارات حول الموضوع سيدرك هذه الحقيقة ويخفف من حدة اندفاعه.

(54) علق دي سلف على هاته العبارة بقلم الرصاص بكلمة «من؟». م.خ.ف/[illegible] م.ج مج 36 باريس – برلين 21 جويلية.

(55) لقد كان كيدرلين متأثرا من الكلمة التي استعملها وزير الخارجية الفرنسي والتي اعتبرها اهانة له، وتساءل ماذا يقصد من وراء ذلك في باريس هل يراد افشال المحادثات وفي هاته الحالة سوف تطالب المانيا بتطبيق معاهدة الجزيرة تطبيقا كاملا وعند الضرورة «نسير حتى النهاية». انكر دي سلف في أن يكون له يد فيما نشر ووافق على الصيغة التي تم التوصل اليها بين كامبون وكيدرلين بخصوص التعامل مع الصحافة بالنسبة لسير المفاوضات. م.خ.ف/المانيا م.ج باريس – برلين 21 جويلية.

(56) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 36 برلين – باريس 24 جويلية.

(57) نفس المصدر برلين – باريس 24 جويلية.

لقد أضاف كيدرلين الى هذه العروض التزام المانيا بعدم مطالبة فرنسا بالتنازل عن حقها الأولوي بالنسبة للكونغو البلجيكي.. هذه الاشارة الى الكونغو البلجيكي سوف تستغلها الدبلوماسية الفرنسية عند الأطراف المعنية فيما بعد لتبين بأن جشع الالمان في المنطقة ليس له حدود.

(58) المصدر السابق.

القسم الثاني

عرض قضايا تاريخية وأطروحات جامعية :

جانب من القضية العربية المعاصرة

البترول والأوبيك(*)

مصطفى هشماوي

«في هذه الأيام التي كثر فيها الحديث عن منظمة الأوبيك ومصيرها... وهل لها أن تقاوم أم سيكتب لها الانهيار...؟ رأيت أن أطرق موضوع البترول العربي بطريقة مختصرة متناولاً دوره في الوسط السياسي والاقتصادي سواء في العالم المصنع أو العالم السائر في طريق النمو ـ كما أطلق عليه مجاملة ـ بدل العالم المتخلف».

تعتبر نهاية القرن التاسع عشر مرحلة أساسية في النهضة الصناعية الحديثة اذ اعتبر بحق عصر السرعة، ليس فقط من الناحية السكانية ومن ناحية الاكتشافات بل أيضا من ناحية الاختراعات المختلفة، وتطوير الآلة الصناعية. وأدّى ذلك كله إلى تقليل الوفيات مما نتج عنه تزايد الطلب الذي شجع الباحثين على زيادة الاكتشافات التي كانت نتيجتها الحتمية زيادة وظائف العمل، فازداد الطلب وتنوع العرض، وهذا ما أدى الى القضاء على الوسائل الانتاجية القديمة التي أصبحت غير مجدية وغير قادرة على التجاوب مع المطالب المتزايدة.

فقد كان الاقتصاد ـ كما هو معروف ـ مبنياً على القوة العضلية ثم تطور نحو

(*) اعد هذا المقال بتاريخ 1984/7/30، قصد التعريف بالجذور التاريخية لقضية البترول بالبلاد العربية.

طاقة الفحم الحجري التي لا تزال في بعض المناطق تدب اليوم نحو نهايتها الحتمية التي هي الفناء. وذلك بعد التوصل الى اكتشاف ما أطلق عليه فيما بعد أسماء كثيرة فمن ذهب أسود إلى نفط، الى عصب الحياة... تلك المادة التي يختلف الكثيرون في ترسبها وتجمعها في باطن الأرض. لكن ذلك الاكتشاف ظل استعماله محدود وذلك لعدم اكتشاف الآلة التي تستعمله استعمالا صحيحا. وظلت صناعته راكدة بعض الوقت حتى أن كثيرا من الذين دخلوا الى ذلك الميدان اصيبوا بالافلاس.

وكان في بداية استعماله مقصوراً على الاضاءة العامة واضاءة المنازل وفي حاجيات أخرى مثل التشحيم وغيرها لكنه لم يلبث أن أنزل الفحم الحجري من العرش ودخل السوق التجارية من بابها الواسع، كما قضى على كل الوسائل التقليدية التي كانت وسيلة للثراء وكانت الشركات تدفع بالحكومات للدخول في الحروب من أجل أن تؤمن لها تجارة رابحة مثل تجارة التوابل وصناعة الأقمشة وغيرها مما كان مزدهرا، وكان قصب السبق في ذلك للشركات الأنجلوسكسونية (١).

ولم يمر فوت طويل حتى ظهرت الى الوجود مجموعة من الشركات أطلق عليها اسم «شركات الأخوة السبعة» وأصبحت تلك الشركات تنفرد بتلك الصناعة ما عدا شركة فرنسية واحدة تعمل لوحدها دون تنسيق مع الاخوة فيما بينها لتعقد مجموعة من الاتفاقيات للمحافظة على مصالحها وبالتالي التحكم في السوق. وكان ميدان عملها بعد الولايات المتحدة بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ـ اليوم ـ وخاصة العالم العربي. وبالإضافة إلى احتكار هذه الصناعة سيطروا على كل ما يتعلق بها ـ بما في ذلك العلماء الذين يبحثون في هذا المجال ـ كما تم انتشار جواسيسهم ومخبريهم في كافة أنحاء العالم.

وكانت تلك الشركات كما يلي:

ـ استندار أويل «نيوجرسي» أمريكية

ـ موبيل أويل ـ أمريكية

ـ تكساكو ـ أمريكية

ـ غولف أويل ـ أمريكية

ـ استاندار أويل «كاليفورنيا» ـ أمريكية

ـ رويال دتش شال ـ هولندية ـ بريطانية.

ـ النفط البريطاني ـ بريطانية.

وبدأت تلك الشركات تزداد نموا واتساعا يوما بعد يوم الى أن وصلت أقصى مجدها بين سنتي 1854 ـ 1866 حيث أصبح البرميل الواحد من النفط يصل الى 20 دولارا ووصل انتاجها اليومي الى 30 برميلا، لكن بعد ظهور تلك المادة في مناطق كثيرة ولم يتم بعد التحكم في استعمالها حيث لم تنتشر المحركات ذات الاحتراق الداخلي وأصبح العرض أكثر من الطلب وقلت كلفة الانتاج لرخص اليد العاملة في البلدان التي تم الاكتشاف فيها... أصيب بنكسة وهبط سعرها هبوطا حادا حيث وصل الى دولارين للبرميل الواحد بدل عشرين دولارا قبل ذلك.

وهنا أصبح من الضروري على أرباب تلك الصناعة ايجاد مخرج للأزمة وتعددت اللقاءات التي كانت غالبا ما تتوج بمعاهدات واتفاقيات، غير أن ذلك كله لم يكن كافيا فأصبح لزاما الاعتماد على عنصر جديد، ولم يكن ذلك العنصر غير رؤوس الأموال وأصحاب البنوك الكبيرة وتوسيع نطاق الغزو العسكري ليشمل تلك المناطق التي تشبه المناطق الأمريكية التي توجد بها تلك المادة، وهذا ما مكّن أصحاب رؤوس الأموال على استثماراتهم وكانت المنطقة الأكثر تأهيلا لذلك هي المنطقة العربية، حيث كان أصحابها يحلمون بالاستفادة مما هو ظاهر على سطحها كما زادهم تشجيعا ضعف السلطة التي كانت تحكم المناطق العربية التي كانت آنذاك تحت حكم السلطة العثمانية التي دبت الشيخوخة في جسمها وبدأت أوصالها في التفكك وظهرت حركة القوميات سواء في جزئها الأوروبي أو الأسيوي كما طور ذلك تصرف حكام الأقاليم الذين أصبحوا يريدون تكوين كيان خاص بهم والتعامل مع السلطة المركزية معاملة مجاملة وظهر ذلك جليا في البلاد العربية.

بدء المسيرة المشؤومة:

بدأت المسيرة المشؤومة لنهب وسرقة ثروة العالم العربي وابتزاز خيراته من العراق ففي سنة 1871 كانت المانيا صديقة الامبراطورية العثمانية، أوفدت بعثة الى الموصل حيث كانت بقع الزيت تطفو فوق مياه النهر والمياه الراكدة. وبعد بحث قصير تأكدت البعثة من وجود كميات ـ قد تكون ـ هائلة من النفط في

المنطقة، وقدمت تقريرا الى حكومتها بقي في السرية التامة ولكي لا تكشف ذلك السر دخلت من باب ثان وهوانشاءخط سكة حديدالأناضول ووافقت السلطةالعثمانية على ذلك وتقدم البنك الالماني ـ بعد اطلاعه على التقرير بكل التسهيلات لانجاز ذلك المشروع، وأضيف الى التقرير كلمة «استغلال المعادن ان وجدت»، لكن اعتناء الالمان المتزايد بتنفيذ المشروع بأقصى سرعة، جعل الامبراطورية العجوز تشك بأن هناك ما هو أهم من مشروع مد خط السكة الحديدية. وكان وزير المعادن في حكومة السلطنة هو أول من تنبه لذلك لكن كيف الوصول الى اكتشاف ما يخفيه الالمان؟

ووقع اختيار العثمانيين على شاب أرمني ابن تاجر كبير في اسطنبول وذلك الشاب هو كلبكيان الذي سنجد اسمه فيما بعد مقرونا بكل عقد امتياز وله سهم في كل شركة.

وفعلا فقد اكتشف الشاب ـ خريج المعاهد البريطانية ـ ما كان يخفيه الالمان ونواياهم الحقيقية، ورغبتهم الملحة في الوصول الى الاستيلاء على حقول نفط العراق. ورجع بتقرير مفصل عن ذلك مرفقا باقتراحات ونصائح الى السلطان. وكان اقتراحه على السلطان بأن يدخل تلك المنطقة الى أملاك الدولة العثمانية وفي نفس الوقت سحب حق الامتياز من الالمان بعدما انكشف أمرهم. وانسحب الالمان وبقي النفط طافيا فوق سطح الماء كما كان دون أن يتحرك السلطان ويبحث عن وسيلة لاستغلاله. كما انه وعد اصدقاءه الالمان بأن سيكون لهم الاسبقية عند استغلاله.

ومن ذلك الباب دخل كلبكيان الى صف المخلصين للاتراك، ولم يؤثر على ذلك أصله الأرمني رغم الأحداث الدامية التي وقعت بين الأرمن والأتراك وبذلك وجد مكانه محفوظا عند وارثي السلطنة أي زعماء «تركيا الفتاة» ونظرا لاعتماد تلك الحركة على بريطانيا فقد عين مستشارا اقتصاديا في سفارة تركيا لدى بريطانيا، وهذا ما فتح الباب أمامه ليدخل الى عالم الثراء والشهرة.

وكلبكيان كان عميلا وفيا فسعى الى التوفيق بين اصدقائه الالمان والوفاء بالتزام حكومته وترضية اساتذته البريطانيين، وانشئت أول شركة بترولية في العراق في سنة1912 [د] تحت اسم : شركة النفط التركية موزعة الاسهم بين الالمان والانجليز وكلبكيان كان له سهم محترم فيها. لكن مولد تلك الشركة ترك شركة النفط الأنجلو ـ فارسية التي دخلت المنطقة قبل ذلك تحتج قائلة بأن ذلك تعد على حقوقها وانها

كانت السباقة لاكتشاف المنطقة وتوقفت الشركة الجديدة ودخلت الحكومة البريطانية والالمانية في مفاوضات أسفرت في النهاية عن تنازل البنك الالماني عن أسهمه لصالح الشركة الأنجلو ـ فارسية.

وقامت الحرب العالمية الأولى وكانت أحد أهداف بريطانيا أن تكون لها السيادة الكاملة على المنطقة وذلك لتضع يدها على تلك الثروات وتؤمن طريق الهند. وهكذا نجد الجيوش البريطانية تحتل منطقة الموصل لتفاوض حلفاءها بعد الحرب من مركز القوة. وفعلا وبعد انتهاء الحرب دخلت في مفاوضات مع فرنسا التي خرجت منها باتفاقية «سان ريمون» سنة 1920 التي وزعت فيها الغنيمة كما يلي:

ـ شركة النفط الأنجلو فارسية 23،75 ٪.
ـ سركة رويال داتش شال 23،75 ٪
ـ الشركة الفرنسية (شركة بترول العراق) 23،57 ٪
ـ شركة ستندار جرسي 23،75 ٪
ـ كلبكيان 5 ٪.

لكن بريطانيا أرفقت ذلك الاتفاق ببند آخر وهو أن تكون تلك الشركات كلها تحت السيادة البريطانية، وباضافتها ذلك البند تكون قد وفت بوعدها للعرب الذين كانوا يحاربون بجانبها شيئا من الحكم الذاتي وهو ما اعتبره العرب الاستقلال السياسي وهذا يظهر واضحا في مراسلة السير ماكماهون الى شريف مكة(1)، وهنا يظهر بوضوح خداع بريطانيا للعرب حيث أخذت الثمرة واقتسمتها مع حلفائها ورمت القشرة للعرب.

لكن العرب في ذلك الوقت كانوا حكاما وشعوبا فالحكام رضوا والشعوب رفضت لان مطلب الشعوب كان الوحدة العربية وهذا كان لا يتجاوب مع رغبة بعض الحكام أو رؤساء العشائر. ورفضت الشعوب بعنف الانتداب واعتبرته نوعا من الاستعمار وحاولت بريطانيا اخفاء ذلك مدعية «انها لم تقصد استعمارا جديدا والانتداب ما هو الا مرحلة ولا يزيد عن كونه معاهدة تنتهي مع الأيام» ولم يكن ذلك الادعاء كافيا أو مقنعا لأحد وقوبل الملك المتوج بعاصفة كبيرة من المعارضة لأن هدفهم كان دائما هو الوحدة. لكن الشعوب المغلوبة يخف حماسها مع الوقت وتخدع بالعناوين وقيل لهم «ان الملك يشرف ومجلس النواب هو الذي سيحكم بعد

. ينتخب. وانتخب مجلس النواب وقدمت له المعاهدة ورفضها جملة وتفصيلا، كن الدستور كان يعطي الملك حق حل مجلس النواب فرفع ذلك السلاح الذي عله في النهاية يوافق خوفا من أن يفقد كل شيء.

ولا بأس أن نذكر تلك المعاهدة التي لم تكن أقل خطرا من الاستعمار بل هي لاستعمار نفسه، وبنودها هي:

أولا : ـ تقوم بريطانيا بتقديم «المشورة» والمساعدة بأية طريقة تضمن المصالح يطانية ويمثلها مندوب سامي ومجلس عام بجهازه الملاءم.

ثانيا : ـ تعيين موظفين سامين بريطانيين وغيرهم في الوظائف الهامة.

ثالثا : ـ «يجب» على الملك الأخذ برأي المندوب السامي في كل ما يهم المصالح البريطانية وفي المراقبة...؟

رابعا : ـ تسمح للحكومة البريطانية العراقية بالتمثيل المستقل لدى الحكومات الأجنبية «هذا ما عرف بحق الاستقلال».

وبقراءة هذه البنود ندرك كيف كان مفهوم الاستقلال لتلك المنطقة... بذلك قضت على كل الطموحات الوطنية وأصبحت السيدة الوحيدة برضى من وافق على ذلك على ثروات البلاد وضمنت لنفسها الحق الشرعي في أخذ كل لثروات.

لدول المنتصرة تطالب بحقها:

أمام تصرفات بريطانيا ثارت أمريكا وفرنسا وبعض الدول الغربية الأخرى طالبةبحصتهالكن الحكومةالبريطانيةكانت قدوضعت لكل شيء حسابه ورجعت الى الاتفاقات القديمة التي تمت بينها وبين السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر. ولم يرض الأمريكيون بذلك التحايل خاصة وأن حصتهم من النفط كانت ضعيفة وان احتياجاتهم الى النفط تزايدت أربع مرات على ما كانت عليه في فترة وجيزة فانتقلت من 120 برميلا سنويا الى 455 برميلا، كما ان أسعار النفط ارتفعت في سنة 1920 الى النصف، فأصبح أمامها خيارين لا ثالث لها أما أن تستهلك كل احتياطها من النفط أو تدخل في صراع لتحصل على مطالبها من الخارج، وأخذت الخيار الثاني فعت شعارا اسمته «الباب المفتوح» و... ى تكوين لجنة للبحث عن الحل مع

الحلفاء أسمتها لجنة السبعة. وبتلك اللجنة دخلت الى السوق من جديد وحققت لنفسها ما أرادت تحقيقه. وهكذا دخلت الميدان من جديد ووصلت مع الشركات الأوروبية الى اتفاقية عرفت «باتفاقية الخط الأحمر» وبذلك وصلت الى توزيع الحصص التي ذكرناها سابقا.

وفي ذلك الوقت كانت أمريكا تتوجه الى دول أمريكا اللاتينية التي اكتشفت بها كميات كبيرة من النفط طمأنتها بعض الشيء على مخاوفها، التي كانت تساورها قبل ذلك وخففت من الضغط على المنطقة العربية مؤقتا لترسخ أقدامها هناك.

لكن اختفاء أمريكا بعض الوقت عن المنطقة جعل الحلفاء يكتفون بما هو ظاهر لضخامة الأرباح حتى ان بعض الدول العربية التي لم يظهر فيها النفط كانت تطلب من تلك الشركات أن تأخذ مناطق امتياز للبحث عنه، وهي تتظاهر بالصعوبات والمخاوف، وهذا ما ترك أمريكا حين رجعت الى الساحة تأخذ العقود بشروط لا تكاد تصدق وتقدمت الى المملكة العربية السعودية التي كانت في أمس الحاجة لتسديد حاجياتها المادية خاصة وأن موردها الوحيد كان مورد الحج الذي أصيب بالكساد في تلك السنوات. وكلف ملك السعودية مستشاره الخاص السيد عبد الله فيلبي «الذي قيل أنه أسلم فيما بعد» لإيجاد مخرج، ولم يجد المخرج إلا عند الشركات الأميريكية فأغدقت عليه العطاء وفي المقابل أطلق يدها فوق أغلب أراضي المملكة حيث يوجد النفط بغزارة تحت لواء الشركة الضخمة «أرامكو» وبفضل كثرة النفط ولدت عن تلك الشركة عدة شركات في تخصصات مختلفة منها شركات للنقل والتوزيع والتكرير واستعمال المشتقات وغيرها... حيث أصبحت بحق امبراطورية عظيمة، لكن الشيء الذي لا يختلف فيه اثنان هو ان المستفيد الأكبر لم يكونوا العرب.

أما قصة البترول في الكويت، قطر، ليبيا، البحرين وغيرهما فلا يختلف كثيرا عن العراق والسعودية وفي بعض الحالات كانت تصل الى أسوأ مما ذكرنا وكانت كلها بيد الشركات الأجنبية التي تربطها بعضها البعض مصالح مشتركة.

وما حققته تلك الشركات من أرباح يفوق كل تصور وكمثال على ذلك، ففي سنة 1966 حققت الشركات البترولية السبعة أرباحا تقدر بـ 221 مليون دولار [1]. وحققت الشركات الأمريكية العاملة في البلاد العربية أرباحا صافية لغاية سنة 1972

عشرة آلاف مليون دولار دون أن نرجع الى تلك الدولارات التي تأخذها الدول المنتجة والتي تصب أيضا في الاقتصاد الغربي. فنجد في سنة 1963 اشترت 250 مليون دولار من البضاعة الأمريكية وقفز هذا الرقم سنة 1966 الى 667 مليون دولار، وهكذا فمن لم يستفد من حقول النفط العربي مباشرة فانه يستفيد منها بطريقة أخرى... وان المستهلك الغربي حين يرتفع سعر النفط عند التوزيع يحتج ويقول ان الدول المنتجة هي السبب في ذلك، ويمتلئ حقدا وغيظا أكثر من حاجة ابن العالم الثالث الى التغذية والصحة والحياة الكريمة.

ولتحافظ تلك الشركات على الأرباح وضعت منذ زمن المخططات، وتم أول مؤتمر بينها سنة 1927 فصدرت عنه الاتفاقية المعروفة باتفاقية «اكناكاري» وذلك الاتفاق يعتبر القاعدة الأساسية «للكارتل»، وكان الاتفاق ذو البنود السبعة، المحكمة الصياغة والدقة ولا أبالغ اذا قلت ان ذلك الاتفاق بقي دائما حجر عثرة في طريق كل المحاولات مثل محاولة الأوبيك وغيرها.. ولا بأس أن نذكر بتلك البنود باختصار الذي لعب دورا كبيرا في صياغتها رئيس شركة شال «هنري دينج» ذو الخبرة الواسعة في الرأسمالية والاحتكار وهي:

أولا : ـ يكون الحجم الكلي للعمليات بحتمية الزيادة في المستقبل.

ثانيا : ـ تمكين الشركات ـ المجتمعة ـ من استخدام تسهيلات ومرافق بعضها البعض خصوصا وان المنشآت المالية كافية للسوق.

ثالثا : ـ لا يجوز زيادة المنشآت الا بالقدر اللازم للطلب.

رابعا : ـ الاحتفاظ بمراكز الانتاج بمزاياها الجغرافية.

خامسا : ـ يجب شحن المنتجات المطلوبة من أقرب مناطق الانتاج.

سادسا : ـ متى ارتفع الانتاج عن الاستهلاك يصرف بتخفيض الانتاج.

سابعا : ـ يجب الامتناع عن أية اجراءات يمكن أن تزيد في كلفة الانتاج وخفض الاستهلاك[5].

ويلاحظ من النقاط السابقة ان الشركات المتعددة الجنسيات كانت تعمل وكأنها مؤسسة واحدة لها فروع مختلفة بتنسيق كامل وخطة محكمة الدقة... وكان لذلك ضحايا كثيرون منها البلدان المنتجة والمستهلكة في أية نقطة من العالم.

وكان هذا طبيعيا أن ينتج عنه في العالم المنتج خاصة ما يسمى بالعالم الثالث

بصفة عامة أن يسقط في الدائرة المسماة عند الاقتصاديين «بالدائرة التراكمية». وهذا ما انعكس سلبيا على العالم المصنع فكانت الدائرة كما يلي: ـ الدول المصنعة تكثر من انتاجها الصناعي وذلك يدفع بالتالي الى نزف في المواد الأولية، وهنا يأتي عامل السوق حيث الفائض من تلك المواد المصنعة اذ لا بد من سوق وبالطبع يجد الطريق مفتوح أمامه لجمع تلك الدريهمات التي دفعت كثمن للبلدان المنتجة.

وبما ان مردود المواد الأولية موزع توزيعا سيئا فانه يكثر الطلب لدى الفئة المحظوظة حتى يصل الى درجة التبذير وهذا يتم باغراء وبوسائل الاشهار المختلفة. كما تصادفنا ظاهرة أخرى لا تقل أهمية وهي الهجرة، أي هجرة اليد العاملة القوية.. ونجد مجموعة ـ وان كانت صغيرة ـ وهي أولئك الذين وصلوا درجة من التعلم ووجدوا أنفسهم عديمي الجدوى في بلادهم ففضلوا الهجرة وهو ما يعرف بهجرة الأدمغة ويلحق بذلك ما بقي من رؤوس الأموال الذي يوظف في بنوك الدول المصنعة. وهكذا وزيادة عن الثروات تبعث اليد العاملة ورؤوس الأموال وتوفر كل الشروط الضرورية لازدهار الحياة عند الغرب. ولم يبق في تلك المنطقة سوى الشيوخ والأطفال رافعين الأكف الى السماء طالبين الرحمة.

هذا ما حصل عليه العالم العربي بدل ثرواته التي هي تكاد تكون العمود الفقري للاقتصاد العالمي. وسنتعرض الى ذلك فيما بعد، حين نتصور ونتخيل عالما بدون نفط.. وهذه ما هي الا نتائج أولية أعطتها فترة 60 سنة تقريبا وهي مدة قصيرة في عمر الشعوب ترى اذا واصلنا هذا النهج أي نوع من «الكارتل» سيظهر أمام أبنائنا؟

مولد الأوبيك

قام الدكتور مصدق في ايران في الخمسينات بمساع كادت أن تنجح لولا وقوف الكارتل في وجهه وعدم التنسيق مع جيرانه وحلفائه الطبيعيين، فكانت نتيجته الفشل الذريع، والتحذير الباطني لمن يفكر في سلوك ذلك الطريق. لكن السادة الكبار المستفيدين من الثروات الكبيرة فكروا في ذلك قبل أن يبدأ تجربته ـ ان لم نقل كانوا على علم بكل تفاصيلها ـ ووضعوا ألف حساب وحساب. وبدأت الاحتياطات تؤخذ منذ الحرب العالمية الأولى، حيث عززت المنطقة بحراسة شديدة من كل جهة وبكافة الوسائل والأنواع ابتداء من اتفاقية سايكس ـ بيكو[1] «حميت

الاتفاقية باسم واضعيها: السير مارك سايكس سياسي بريطاني مختص في شؤون العالم العربي، وجورج بيكو قنصل فرنسا العام في بلاد الشام ومقره بيروت» الى اتفاقية سان ريمون التي سبقها وعد بلفور الى حلف بغداد وغيرها.

وذلك لانهم كانوا يعرفون المنطقة العربية أكثر من السلطة العثمانية التي كانت تدير شؤونها، وكانوا يدركون طموح العرب الى الوحدة وعدم الرضا بكل الاتفاقيات وحتى بما قرنته عصبة الأمم من أن تصبح المنطقة تحت الانتداب. حيث كان طلبهم هو الوحدة العربية وعبروا عن ذلك في مؤتمر دمشق الذي عقد بين الأعيان العرب... لكن مع الأسف فان الأغلال وضعت في أيديهم وثبتت بأيدي بني عمومتهم... وطويت تلك الصفحة ملفوفة بالدموع والأحزان، وكان لها ضحايا كثيرون. وبعد الدكتور مصدق بسنوات قليلة ظهر صوت آخر صارخا في الجماهير الملتهبة حاسا: «النفط أيها الأخوة هو العصب الحيوي للمدنية وبدون نفط لا يمكن للمدنية أن تقوم...» ولم يكن ذلك الصوت الا صوت جمال عبد الناصر، ورغم أن بلده لم يكن بلدا نفطيا، لكنه كان يؤمن ايمانا عميقا بأن بلاد العرب كلها بلده بل العالم الذي ينتسب اليه كله بلده. فالصراع ليس عرقيا ولا جهويا وانما هو صراع بين الخير والشر بين الغني والفقير بين الاستعباد والتحرر وهذا ما توصل اليه رجل آخر من بلده بعيد جغرافيا وعرقيا ودينيا، لأنه كان يعيش نفس المحنة وهو الفينزويلي بيريل ألفونسو حيث قال: «يجب أن ننشئ ناديا يسيطر 90 ٪ من النفط الخام في الأسواق العالمية، ونستعمل يدا بيد ومن الآن ستصنع التاريخ[2]». ولم تذهب تلك الصيحة في واد فقد سمعها أحد أقطاب النفط وهو الوزير السعودي عبد الله الطريقي، الذي كانت بلاده في أشد الحاجة الى المزيد من الأموال وفكر في الموضوع بكل حذر لعلمه الفرق الموجود بينه وبين الفونسو سواء أمام الشركات المستغلة أو أمام الحكومة التي يتكلم باسمها. كما أدرك سلفا أنه سيدفع الثمن غاليا، وحدث ما حسب له لكنه تقدم بشجاعة ستعترف له بها الأجيال القادمة.

ولعب دورا كبيرا في اللقاء الذي تم في بغداد سنة 1960 وحضره من أعضاء الدول المصدرة للنفط، السعودية، فينزويلا، ايران، الكويت والعراق. وهكذا ولدت الأوبيك التي خرجت بالبيان التالي: «ان أعضاء المنظمة لا يستطيعون المكوث مكتوفي الأيدي حيال موقف الشركات وسيطالبون في المستقبل بالمحافظة على الأسعار

وسيستعملون كل الوسائط لاعادة الأسعار الى ما كانت عليه قبل الخفض الأخير...» ولا يفوتنا أن نذكر بأن ما دفع الدول المنتجة الى اتخاذ ذلك القرار ـ المحتزم ـ بتلك السرعة هو الغلطة الفاحشة التي ارتكبها رئيس شركة أسو، حيث تصرف تصرفا متعجرفا اذ كان يرى تدفق البترول السوفياتي على الأسواق سيؤثر على مبيعاته وأرباحه ولذا عليه أن يصدر قرارا بتخفيض 0،15 دولارا في البرميل وتبعته الشركات الكبرى في التخفيض بناء على الاتفاقات السابقة بينها.

واذا تعرضنا الى أسعار النفط منذ بداية هذا القرن حتى السبعينات حين دخلت الميدان عوامل أخرى سنذكر بعضها فيما بعد فاننا نجده كما يلي[1]:

السنة	سعر البرميل	ملاحظة
1900	1،20 دولارا	هذا متوسط السعر لانه
1958	1،30 دولارا	كان يختلف حسب النوعية
1960	1،25 دولارا	والبلد الذي ينقل منه
1970	1،30 دولارا	
1972	1،85 دولارا	
1974	9،15 دولارا	

وهكذا استمر السعر في الارتفاع الى أن وصل في بعض الحالات الى أكثر من 35 دولارا للبرميل الواحد.

وهنا كثيرا ما نجد التهم توجه الى البلدان المنتجة والتي طالبت بجزء من حقوقها على أنها كانت وراء رفع الأسعار على المستهلك. ولتوضيح ذلك توجد دراسة بسيطة قدمتها الجزائر لفرنسا أثناء المفاوضات على الأسعار سنة 1965 وهي موضحة في المادة 27 من الاتفاقية التي رفضت فرنسا تطبيقها، ويتضح منها أن الحكومة الفرنسية والشركات البترولية هي التي تنهب المستهلك وليست الدول المنتجة كما يدعون ذلك ويروجون له في وسائل الاعلام.

فأخذت وحدة من النفط التي هي: 100 لتر وحللت كما يلي[1]:

ثمن الشراء من المصفاة : 12،72 دولارا

ضريبة داخلية : 56،49

ضريبة لصندوق الاعانة : 3،16

ضريبة فائض القيمة : 12،87
تعرفة جمركية : 1،09
عمولة : 0،06
ضريبة المعهد الفرنسي للبترول : 0،18
مصاريف التوزيع : 12،43
ثمن البيع للمستهلك : 99،00

ويتبين لنا من ذلك بعد عملية جمع بسيطة أن مجموع الشرائب = 74،6 ف.ف وهذا دخل تحققه الخزانة الفرنسية، ونجد مقابل ذلك أن الدولة المنتجة لا تأخذ الا 7،9 ٪ فقط من ثروتها الشرعية. وهنا يتبين بوضوح من المتسبب في رفع الأسعار على المستهلك..؟ واضافة الى ذلك حين نرى رقم مداخيل العرب من النفط لسنة 1975 نجده 125 مليار دولار. وكان ربح الشركات والدول الأجنبية من النفط ألف مليار دولار فكيف تم ذلك وعلى حساب (٥) من ...؟

ونرجع لحديثنا عن الأوبيك حيث نشأت نشأة تفوح منها رائحة حلف بغداد، لما كانت تضم بين أعضائها، من مختلف الاتجاهات السياسية والايديولوجية... فكانت موضع شك من كثير من الدول العربية وغيرها. خاصة وأننا نجد شاه ايران أحد الأقطاب البارزين، وأحد المزايدين الكبار فيها..؟ ولكن ذلك تبين ـ فيا بعد ـ أنه لم يكن بدافع الوطنية، واسترجاع ثروات البلاد لأبنائها الحقيقين، وانما كان بخطة مدبرة ومحكمة أعدت ونسجت في البيت الأبيض بكل دقة. فقد كانت وراء رفع أسعار النفط، لتبني سدّها العسكري أمام عدوها التقليدي الذي هو الاتحاد السوفياتي، ومن جهة أخرى ارهاب الحركات الوطنية في المنطقة التي تطلق عليها اسم «اليسار المتطرف» ولم تكن الوسيلة السهلة للوصول الى ذلك الهدف دون أن تكلف نفسها أي عناء غير رفع أسعار النفط. وكان كيسنجر بطل اللعبة بدأ بتحركاته المكوكية المعروف بها، وركز على شاه ايران اذ استطاع في النهاية أن يقنعه بأنه في امكانه تحقيق أكبر امبراطورية مزودة بأحدث الأسلحة ان هو تابع المخطط. وكانت الرغبة موجودة لدى الشاه. وفي نفس الوقت صدرت الأوامر الى مصانع الأسلحة بأن توفر ما يمكن توفيره..وبالغت الشركات في ذلك وأصبح العرض يفوق الطلب وبذلك زاد الضغط الأمريكي على الشاه بأن يلح في مطالبه برفع الأسعار حتى

يستطيع دفع أجور الأسلحة. ورغم ذلك فان الاقتصاد الأمريكي بدأ يهتز إلى أنه وجد وسيلة أخرى لانقاذه حيث سعى لدى بعض الدول العربية وأقنعها بأن تسهم في انقاذ الدولار بأن تشتري السندات التي تصدرها الخزانة الأمريكية، وفعلا بدأت عملية البيع والشراء بطريقة سرية، وهكذا حققت السياسة الأميريكية انتصارين في وقت واحد حيث أصابت عصفورين بحجر واحد كما يقال... وأمام ذلك حاولت بعض الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية بعد شعورها بالخطر، بأن توقف عملية ارتفاع الأسعار، وكتب الشيخ زكي يماني الى وزير الخزانة الأمريكي قائلا: وأود أن أعلمكم أننا لم نكن وحدنا، في استنتاج خلاصة لم نكن نتوقعها في تطور الأحداث، فالسياسة الأمريكية لا تبدو متجهة على الاطلاق، نحو الاعتدال في ارتفاع أسعار النفط... وثمة بيننا من يظنون أن الديبلوماسية الأمريكية تساند في كل فرصة، لأسباب سياسية يفوتنا فهمها جزئيا(٤)...»

أمام ذلك الشعور بالخطر أصبح لزاما على مجموعة الأوبيك، أن تعيد النظر في سياستها وأن تعمل على توسيع حقل مناوراتها، وأن تضع لنفسها قاعدة قوية وصلبة تتناسب مع الحجم الذي أصبحت تتمتع به، وهكذا بدأ اتجاهها يتحول الى اتجاه وطني، حيث تبلور ذلك في اجتماع الجزائر الذي انطلق منطلقا قويا، وأصبح يكون شيئا من الخطر على قوى الشر. خاصة حينما اعتمد على شعوب العالم الثالث، وأدرك قيمة ما بيده من سلاح، اذ وصل في ذلك التاريخ مساهمة النفط في الاقتصاد البشري عامة 54 ٪ وأحسن وصف لذلك ما ورد في تقرير الخبير الفرنسي «جان كلود بلاسيانو» اذ يقول: «ما هو مجتمع الاستهلاك ان لم يكن مجتمع النفط عند الطلب..؟ لنتصور فرنسا لحظة محرومة من الهيدروكاربونات..؟ لا شيء يسير على الطرقات. على أية حال لم يعد ثمة طرقات، لانه ليس ثمة زفت ولم يعد هناك أي توزيع. والتجارة، بدءا من البقال الى المتجر الكبير، مرورا بأسواق الخضر.. لا جرارات في الحقول، ولا طائرات في السماء، لا تدفئة ولا تبريد... الصناعة مشلولة، الزراعة تعود قرونا الى الوراء... فلا نيلون... ولا أقلام حبر جافة... في المكتب الحديث كل شيء مصنوع من النفط من الهاتف الى ورق الجدران...»

من 54 ٪ من الاستهلاك العام للبشرية انطلق مؤتمر الأوبيك في الجزائر، ذلك الرقم الذي صادف رقم تاريخ ثورة ذلك الشعب الذي يضيف المؤتمرين وكانت

طموحاته أكبر حيث حاول جاهدا أن يوحد جميع الدول الفقيرة المنتجة للمواد الأولية. وهناك تقدمت الجزائر باقتراحها التاريخي الذي هو الدعوة الى دورة استثنائية للجميعة العامة للأمم المتحدة. ولقي ذلك الاقتراح موافقة جماعية.

وكانت المحاولة الأولى في هذا العصر لوضع النقاط على الحروف، والنظر في قضية توزيع الثورات على أبناء البشرية كافة بنوع من العدالة ، وبكرامة وعزة، وقدمت الملف كاملا للدورة التي عقدت فعلا في سنة 1974، وهكذا جعل مؤتمر الجزائر من الأوبيك سلاحا في يد العالم الثالث، وبذلك أعطاها الصبغة الدولية، وكان التجاوب واضحا في الخطاب الذي ألقاه رئيس المؤتمر ورئيس وفد الجزائر في الجلسة الافتتاحية، خاصة وهو يرتدي ثياب بلاده التقليدي الجميل، وكان يقاطع بين لحظة وأخرى بموجة من التصفيق حين يمس النقط الحساسة ، ومنها التضخم الدولي الذي ذكر أسبابه الحقيقية: «ان سبب التضخم يرجع الى: النظام النقدي والبطالة، والجوع، والتجارة الدولية ـ المجحفة ـ والطاقة والموارد الطبيعية المنهوبة، وإغلاق أسواق البلدان المصنعة أمام صناعة العالم الثالث. وان ما يسمى بالعالم الثالث يرفض كل المساعدات المشروطة...»[1].

وكان ذلك الخطاب قد فتح الشهية لكثير من الوفود بأن تتوسع أكثر وجعلها تدرك بأن خيراتها كانت السبب الرئيسي للغزو الأجنبي وتعرض تلك الشعوب لحروب ظالمة أدت الى اذلالها وفقد سيادتها. كما أنه يهمل تحليل جانب من المهم ذكره وهو لماذا توقف الانماء عندهم وازدهر في بلدان أخرى. وأمام ذلك الحماس الفياض أظهر السادة نوعا من الاعتدال وفرحوا بما سُمّي : «بالحوار بين الشمال والجنوب». وعقد مؤتمر باريس واتخذت الدول الصناعية موقفا لا يختلف عن مواقفها السابقة. حيث رفضت بحث المشكل ككل، وأرادت ان تفصل المواد الأولية عن بعضها ليتسنى لها اللعب على المتناقضات، لكن موقف الأوبيك كان مشرفا، ورفض الفكرة رفضا باتا . وتوقف كل شيء.. وتغيرت الأحوال وغابت وجوه وتبدلت مواقف، وبقي الحال على ما كان ان لم يكن انزلق نحو الأسوأ.

سمع كل ذلك أحفاد «الأخوة السبعة» و«الكارتل» وكان الوقت أمامهم كافيا لتجهيز خطتهم التي جعلت من ذلك السيف الحاد عصى في يد عجوز أعمى يبحث بها عن الطريق. وأصبح هدفهم الاستراتيجي القضاء نهائيا وبأي صفة على تلك

التنظيمات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وهي: الجامعة العربية، عدم الانحياز، الأوبيك، وأخيرا الوحدة الافريقية. فان التنظيم الأول ـ رغم أنهم ساهموا في خلقه ـ لكنه بدأ يخرج عن المدار الذي وضع فيه... فكانت الخطة سهلة للقضاء عليه أو التقليل من فاعليته باللعب على المتناقضات الداخلية وتقسيمه الى «معتدل» و«متطرف»...!

أما الثاني فانهم يريدون قتله بالتمييع فلم يبق من عدم الانحياز غير الاسم. فأكثر من نصف البلدان الأعضاء فيه هي قواعد عسكرية لهذه الكتلة أو تلك... وحاربوا التنظيم الثالث بسلاحه حيث جعلوا منه بضاعة كاسدة لا يرغب أحد فيها، ويكفي دليلا على ذلك ما جرى ويجري في المشرق العربي حيث الذهب الأسود يحترق يوميا في البحار... أما التنظيم الرابع فهو أوهن من نسيج العنكبوت، وذلك نظرا لعدم انسجامه من كافة الوجوه وعدم وضوح الرؤيا لدى أعضائه.

ولهذا نرى الحديث الذي كثر في السنوات الأخيرة، وخاصة في هذه السنة، عن منظمة الأوبيك ما هو الا من باب البكاء على المحتضر قبل مفارقته الحياة. وحين نضيف لها المرحلة التعسة التي تعيشها الأمة العربية، والتي لم تعرفها منذ انبعاث الحركات التحريرية في نهاية القرن الماضي، فان الحركة الوطنية العربية أصيبت بالشيخوخة المبكرة ـ مع الأسف ـ قبل أن تصل الى هدفها... ولسنا ندري هل يوفق ما بقي من عمر هذا الجيل والجيل القادم الى اعطاء نفس جديد لهذه الأمة..؟ وأنا لا أقول هذا الكلام من باب النظرة التشاؤمية والسوداوية ـ كما اتهمني البعض من قبل ـ وانما أنظر كمواطن خائف على شعبه الذي يزيد عدده باستمرار، وهو يعاني من اسهال حاد لثرواته خاصة اذا أضفنا الى ذلك نمو مشاريعها الاقتصادية البطيء أو ما يسمى : بديل النفط الذي يبينه صندوق النقد الدولي في دراسة له بأنه لا يمكن ـ ولو بعد مائة سنة ـ أن يسد 10 ٪ من دخل النفط.

وهذا ما يصل بها حتما الى احدى الحالتين : اما الرجوع والدخول تحت النفوذ الأجنبي بما يسمى بالاستعمار المباشر، أو الى حالة الفقر والجوع والمرض الذي تكون نتيجته الحتمية الهجرة والتشرد وكلاهما علقم... ولا يفوتني أن أذكر بعض الأرقام لدخل دول الأوبيك في الأربع سنوات الأخيرة حيث كانت سنة :

1980 = 274،9 مليار دولار

1981 = 249،2 مليار دولار

1982 = 195،0 مليار دولار

1983 = 154،0 مليار دولار.

ويلاحظ من الأرقام السابقة كيف أصبح المؤشر يرجع الى الخلف نحو الصفر. وهذا رغم ارتفاع الدولار المستمر الذي غطى بعض الشيء من العجز وكان «مصيبة قوم عند قوم فوائد».

وهكذا بدأت حركة الاستثمارات العربية والصناعية تتقهقر، وهذا ما أصبح يسمى عند الدول الصناعية الركود الاقتصادي، لان توقف الحركة الصناعية في بلادنا جعلنا نتوقف عن استيراد أجهزة المصانع منها... وعلى كل لم نكن نحن السبب في الأزمة الاقتصادية الدولية. لأنهم هم الذين لم يريدوا شراء نفطنا وهبط تصديرنا من 30 مليون برميل يوميا الى 16 مليون برميل يوميا تقريبا مع العلم أن عدد آلات استهلاك النفط قد ازداد، وبنظرة بسيطة الى عدد السيارات فقط نجدها ارتفعت إلى حوالي 20 ٪ في تلك الفترة بالذات. لكن السؤال هنا من أين يغطي العالم الصناعي حاجته من النفط..؟ هل من أسواق سرية..؟ أم من احتياطي الولايات المتحدة..؟ كل هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في يوم من الأيام.

لكن أعود فأقول رغم كل ذلك الشعب الذي صقلته الحوادث وكونت شخصيته فانه قادر على خلق المعجزات . فقد أثبت التاريخ أن الضغط هو الذي يساعد على قوته وخلقه من جديد، وانه اليوم في حالة شبيهة بتلك الحالة التي كانت تسود المنطقة منذ أكثر من أربعة عشر قرنا حيث كانت الامبراطورية البيزنطية والفارسية تصول وتجول هناك، وهو يترقب الأحداث من بعيد... واليوم على الساحة يوجد ما يشبه بيزنطة وما يشبه الامبراطورية الفارسية، وأيضا ما يشبه الحبشة... هنا يظهر بريق من الأمل بأن تحدث معجزة مثل تلك المعجزة التي ولدتها أرض الجزيرة وهي معجزة الرسالة التي كانت رحمة للانسانية كلها. وهذا اذا دعت النظم العربية ذلك بشيء من الجهد في خلق الانسان وأعطت شيئا من العناية للجانب الثقافي والتحرري الذي في ظله تنبت الثمرة الطيبة.. وما ذلك على الله بعزيز.

وأنا أوشك على إنهاء الموضوع ترددت الأنباء حول تخفيض أسعار بترول بحر

الشمال، ولم تمر أيام حتى سلكت نيجيريا، التي تعد عضوا له قيمته، نفس المسلك.

وها هي الأوبيك تدعو الى عقد اجتماع عاجل وتنقلات لاكبر أقطابها الذي هو وزير النفط السعودي.. ثم تتم الجولات وينتهي الاجتماع بقرار خفض الانتاج الذي تم بدون صعوبة كما تعودنا رؤية ذلك. وهذه السهولة تجعلنا نبحث وراءها عن السبب الخفي الذي جعل مخاضها يسيرا. ولم يكن عند المطلعين غير سبب واحد وهو الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي لا تريد هذه الأيام معارك من هذا النوع قد تؤثر عليها.

لذا فان الأزمة لا تزال قائمة والمستهلكون القادمون على الاستهلاك في فصل الشتاء القادم لا يسعدهم ذلك. وهذا ما يتطلب بحثا آخر لتتبع التطورات التي عرفتها السوق العالمية للبترول.

للموضوع بقية

الهوامش :

(1) أطلق هذا الاسم على الجرمانيين الذين غزوا أوروبا في القرن الرابع واليوم يطلق على الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا الغربية.

(2) قصة النفط ـ مازن البندق ص 71.

(3) الثورة العربية للعماد مصطفى طلاس ـ ص 120.

(1) منشورات المعهد الاستراتيجي البريطاني سنة 1980.

(2) قصة النفط لمازن البندق ـ ص 98.

(1) التحدي العالمي ـ جان شرايدار ص 110.

(2) الثورة العربية الكبرى ص 437 العماد مصطفى طلاس.

(1) عدة مراجع منها ـ مازن البندق ـ قصة النفط ص 102 ومجلة الاستراتيجية البريطانية سنة 1980 عدد 84.

(1) السلسلة الاقتصادية عدد 4 للجيش الوطني الشعبي ص 80.

(2) خريف الغضب لهيكل ص 120.

(1) التحدي العالمي ص 91 جان شريبر.

(1) المذكرة التي قدمتها الجزائر للدورة الاستثنائية ص 20.

تقديم رسالة: دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث بعنوان:

«الريف القسنطيني اقتصاديا واجتماعيا في أواخر العهد العثماني (1792 ـ 1837)»

للطالبة فلة القشاعي المولودة موساوي

أشرفت لجنة من أساتذة معهد التاريخ على مناقشة هذه الرسالة صبيحة يوم 09 ـ 06 ـ 1985 م. وكانت لجنة المناقشة تتكون من الأساتذة:

ـ د. ابو القاسم سعد الله، رئيسا.

ـ د. ناصر الدين سعيدوني، مقررا.

ـ د. جمال قنان، عضوا.

ـ د. محمد البشير شنيتي، عضوا.

وقد ابتدأت المناقشة بتناول رئيس اللجنة ، الأستاذ د. ابو القاسم سعد الله الكلمة، فعرّف بالطالبة وأعطى لها الاذن بقراءة تقريرها أمام اللجنة. وقد ذكرت الطالبة في مستهل تقريرها الأسباب التي دعتها الى اختيار موضوع رسالتها وارجعت ذلك الى اهتماماتها الشخصية بتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية ونصائح وتوجيهات استاذها المشرف د. ناصر الدين سعيدوني، مما أكد لها أهمية الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في التعرف على حقيقة الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال العهد العثماني، كما ذكرت الطالبة أيضا ان ارتباطها بالموضوع يعود كذلك الى قلة اهتمام المؤرخين بهذا النوع من الدراسات التاريخية، وخاصة ما يتصل منها بالريف

القسنطيني حيث أن أغلب من كتبوا عن بايليك قسنطينة في العهد العثماني كان اهتمامهم لا يتجاوز «قسنطينة» وبعض المدن التابعة لبايليك الشرق. فضلا على أن دراسة الريف القسنطيني يوفر للباحث المنطلق الذي يمكنه من التعرف على الواقع الاستعماري الذي عرفته الجزائر منذ 1830 وذلك مقارنة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أواخر العهد العثماني وما كانت تمتاز به من تكامل اجتماعي وتوازن اقتصادي...

بعدها أشارت الطالبة الى بعض الصعوبات التي اعترضتها أثناء البحث، والتي يمكن حصرها في قلة المصادر وصعوبة الحصول عليها لا سيما التي لها اتصال مباشر بأوضاع الريف القسنطيني ، كما أشارت الطالبة الى أن بعض المراجع حول موضوع الرسالة تتميز بالاختصار والسطحية أيضا مثل التقارير التي كتبها القادة الفرنسيون عن الشرق الجزائري. ثم استعرضت الطالبة بعد ذلك مضمون رسالتها الذي يتوزع على مدخل وستة فصول وخاتمة، تتلخص فيما يلي:

ـ المدخل: يتناول الاطار الطبيعي لبايليك قسنطينة باعتباره الأرضية التي يتمحور حولها النشاط الاقتصادي وتتركز حولها العلاقات الاجتماعية السائدة بالريف القسنطيني.

ـ الفصل الأول: خصص للعوامل المؤثرة في أوضاع الريف القسنطيني، باعتبارها المنطلق الأساسي للدخول في دراسة الريف القسنطيني اجتماعيا واقتصاديا: مثل النظام الاداري والضرائبي والمالي.

هذا وقد لاحظت الطالبة أن تأثير هذه العوامل كان في مجمله سلبيا على الحالة الاقتصادية والوضعية الاجتماعية للريف القسنطيني، وذلك بسبب اعتماد بعض البايات في تصريف شؤون الأهالي على مجموعة من الموظفين المحليين الذين تربطهم بسلطة البايليك مصالح مادية على حساب أهالي الريف.

في الفصل الثاني تناولت الطالبة سياسة الحكام وعلاقتهم بالأرياف، وما انجر عنها من حملات تأديبية وغارات عسكرية وما نتج عنها من انتفاضات شعبية

وحركات تمرد محلية طبعت الوضع العام للريف القسنطيني بميزة عدم الاستقرار.

ـ في الفصل الثالث استعرضت الطالبة الأحوال الصحية ومستوى المعيشة في الريف القسنطيني وما يتصل به من توزيع السكان وأماكن تواجد القبائل البدوية. وهنا لاحظت الطالبة أن النمو الديمغرافي ـ بناء على المراجع المعتمدة ـ كان يتصف بالتسارع مما جعل بايليك : طينة أكثر المناطق الجزائرية سكانا وان كان من الصعب تحديد عدد السكان لتضارب الأرقام وانعدام الاحصائيات الدقيقة.

ـ الفصل الرابع خصصته الطالبة لقضايا الملكية العقارية بمختلف أنواعها (أراضي البايليك، أراضي العرش، أراضي الملك، أراضي الحبس). وما يترتب عنها من ضرائب ومعاملات خاصة.

ـ أما موضوع الفصل الخامس فقد أجملت فيه الطالبة النشاط الاقتصادي، فتعرضت بالتفصيل الى الفلاحة ودورها في حياة سكان الريف، وأشارت الى مختلف أطراف الاستغلال ومشاكل الانتاج كما عرفت بالصناعة والحرف التي كانت تمارسها بعض القبائل القاطنة في المناطق الجبلية باعتبارها موردا هاما للسكان، وممولا أساسيا لمدن بايليك الشرق. هذا وقد حددت الطالبة في آخر هذا الفصل علاقة الريف بالمدن من خلال المبادلات التجارية التي كانت تعتمد على أسلوب المقايضة وطريقة المبادلة العينية في غالب الأحيان.

ـ وفي الفصل الأخير أبرزت صاحبة الرسالة الوضعية الاجتماعية بالريف القسنطيني، حيث أشارت الى دور الأسرة، وأهمية الدوار أو «الدشرة» في التشكيلة الاجتماعية لسكان الريف، وقد لاحظت في هذا المجال أن سكان المناطق الجبلية كانوا يتميزون بالاستقرار شأنهم في ذلك شأن سكان بعض السهول الداخلية الذين كانوا مستقرين بأراضيهم الزراعية عكس ما تذهب اليه الدراسات الفرنسية. هذا وقد توصلت الباحثة في آخر بحثها الى جملة من النتائج نلخص أهمها في النقاط التالية:

1. ساعدت العوامل الطبيعية الملائمة على وجود حياة ريفية مزدهرة ببايليك الشرق.

2. كان للعوامل المؤثرة كالنظام الاداري والمالي انعكاس سلبي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للريف القسنطيني.

3. نتج عن سوء معاملة الحكام للأهالي عدة انتفاضات شعبية وحركات تمرد جماعية عبرت بصدق على تعاسة الفلاحين وشقائهم.

وبعد انتهاء الطالبة تقديم موضوع رسالتها اعطى الاستاذ د. أبو القاسم الكلمة للأستاذ المشرف الذي لفت انتباه الحاضرين الى أن الباحثة قد أتمت عملها في ظروف صعبة. نتجت أساسا عن طبيعة المصادر وطريقة البحث وقد نوّه الاستاذ المشرف بجدية الطالبة وصبرها على البحث مما مكنها أخيرا من انجاز عملها، مذكرا في نفس الوقت ببعض الملاحظات التي تؤخذ على الطالبة مثل ضعف السيطرة على بعض جوانب الموضوع نتيجة تداخل المعلومات واختلاف الروايات، وهنا أشار الاستاذ المشرف الى ضرورة الاحتراز والتحفظ عند استعمال الارشيفات الأجنبية لأنها تنطلق من وجهات نظر معينة وتعكس آراء قد لا تتماشى والواقع التاريخي.

وبعد أن أعطيت الفرصة للطالبة للإجابة عن الاستفسارات التي وجهت لها. أخذ الكلمة د. جمال قنان الذي أشار في أول تدخله الى بعض الأخطاء والهفوات الواردة في الرسالة، لا سيما ما يتصل منها بطرح بعض الاشكاليات والآراء الواردة في الرسالة، وقد أشار في هذا الصدد الى نقص العنصر البشري في المدخل، مما جعل المدخل ناقصا ولا يفي بالغرض المقصود، كما لاحظ الدكتور أيضا ضرورة الحيطة والاحتراز من بعض المصطلحات الأجنبية لما قد ينجر عنها من تشويه وتحريف لحقائق التاريخ الجزائري، لا سيما ما يندرج منها ضمن الادبيات الفرنسية التي ترى في الوجود العثماني في الجزائر فترة مرادفة للقهر والاستبداد بغرض تبرير الوجود الفرنسي والتستر على نتائجه المدمرة.

ثم أحيلت بعد ذلك الكلمة الى الاستاذ م. ب. شنيتي، الذي أشار الى أنه كان من الأحسن أن يكون عنوان الرسالة كالتالي: «الشرق الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي» وذلك لكون الكثير من المصادر تركز على السنوات السابقة للاحتلال مباشرة، كما لاحظ أيضا تكرار الباحثة للأحداث وعدم تمكنها من السيطرة على بعض جوانب الموضوع؛ ولم ينس أن يذكر الجوانب الايجابية في الرسالة.

وفي الأخير تناول الكلمة الاستاذ د. أبو القاسم سعد الله رئيس اللجنة وأشاد بجهود الطالبة ملاحظا بعض الأخطاء اللغوية والتاريخية التي تعود أساسا الى التوسع المفرط في الموضوع، مشيرا في نفس الوقت الى ما يلاحظ في الرسالة من ضعف في الصياغة والبناء التركيبي للفقرات الناتج عن طريقة الترجمة الحرفية للوثائق.

وفي الأخير وبعد المداولات بين الأساتذة المناقشين منحت الطالبة القشاعي فلة دبلوم الدراسات المعمقة (في التاريخ الحديث) بدرجة جيد، ثم رفعت الجلسة بعد أن أشاد الاساتذة المناقشون بجهود الطالبة ، وتمنوا لها التوفيق في حياتها العلمية.

عرض عن رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي
تحت عنوان دور أسرة البرامكة في تاريخ الخلافة العباسية(*)

للطالب قويدر بشار

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع الى محاولة اعادة تفسير تاريخ الخلافة العباسية في عصرها الأول تفسيرا جديدا وذلك بالابتعاد عن طابع التعميم الذي تميزت به كثيرا من الدراسات حول هذا الموضوع ، وخاصة في مجالين أساسيين أولهما: دور الموالي وهم العناصر غير العربية في الخلافة العباسية، وثانيهما: حركة الإصلاح التي تبناها العباسيون منذ مطلع عهدهم.

وقد اعتبرت ان «اسرة البرامكة» خير نموذج يمكن اعتباره وسيلة مساعدة على توضيح الدور الحقيقي الذي مثلته عناصر الموالي في الخلافة العباسية، وأهم ظاهرة يمكن اتخاذها نموذجا لمحاولات الإصلاح في تاريخ هذه الخلافة، لأن أفراد هذه الأسرة قد تدرجوا ابتداء من الوظائف البسيطة الى أسمى منصب في جهاز الدولة،

(*) نوقشت الرسالة بمعهد التاريخ يوم 20 جانفي 1986 من طرف لجنة مؤلفة من الأساتذة :
- رشيد بورويبة رئيسا.
- موسى لقبال مقررا.
- عبد الحميد حاجيات عضوا.
- عبد الباقي علي محمد عضوا.
ومنح صاحبها درجة مشرف جدا.

ولانها أيضا انتقلت من مجرد اسرة هامشية لا ذكر لها في التاريخ الاسلامي الى أسرة محظية ، فاقت مكانتها الاجتماعية مكانة بعض الخلفاء العباسيين، كما ان النكبة المفاجئة التي تعرضت لها هذه الأسرة هي خير مقياس يمكن الاعتماد عليه في تقييم الدور الحقيقي لعنصر الموالي ولوضعيتهم الاجتماعية، لا في نظر الخلفاء العباسيين فحسب، بل في نظر المؤرخين أيضا.

وليس من السهولة بمكان توضيح هذه الاعتبارات ، لغموضها ولتضارب الآراء حولها، ولذلك فانني اعتمدت على منهج بحث أساسه طريقتان، أولاهما، جمع الروايات المختلفة التي تناولت الموضوع.

ثانيتهما، تفسير هذه الروايات تفسيرا يعتمد على المقارنة والاستنتاج المنطقي للأحداث لسد الثغرات والابتعاد عن الآراء المتحيزة.

وزاد من اهتمامي بالموضوع رواج قصص حول بعض جوانب الموضوع في المصادر الأدبية التي لم يفطن اليها الكثير من الباحثين المعاصرين. هذا فضلا عن استخدامي لمخطوطات لا تزال لم تستغل بعد في توضيح تاريخ هذه الحلقة الهامة من تاريخ الدولة الاسلامية.

وقد تضمنت الرسالة مقدمة، استعرضت فيها مجمل آراء المؤرخين حول أسباب سقوط الأمويين، وتركيز هؤلاء على موضوع فشلهم في تحقيق المساواة بين العناصر الاجتماعية المكونة لدولتهم، عكس خصومهم العباسيين الذين أبدوا استعدادا كبيرا للتحامل مع جميع العناصر، واستخلصت أن تحامل الكثير من المؤرخين على الأمويين لا يرجع الى ما أدت اليه المقارنة بين سياسة كل من الأمويين والعباسيين كما يتبادر الى الذهن، وانما أساس ذلك يرجع الى عداء الكثير من المؤرخين للعنصر العربي الذي كان سائدا في العهد الأموي . وقد بينت ان فكرة تعصب الأمويين للعنصر العربي واعتمادهم عليه في مجمل الأعمال فكرة تحتاج الى اعادة النظر، ووضحت بأن محاولة هؤلاء تفسير التاريخ الاسلامي تفسيرا قوميا لا يستند الى أية اعتبارات موضوعية وانما كان وليد أفكار مسبقة تبناها بعض المستشرقين وتبعهم في ذلك بعض المؤرخين العرب، ولاحظت ان مثل هذه التفسيرات لم يطرحها المؤرخون الا في المناطق الفارسية ، ولذلك فان شعارات الثورة العباسية التي كان من ضمنها الاصلاح الاجتماعي لا يمكن ان تفسر بأنها تعبير عن

نزعات قومية كامنة ضد سيادة العنصر العربي بقدر ما تعني من جهة تفهما أكثر من طرف العباسيين للمشاكل الاجتماعية المطروحة، ومن جهة أخرى تعني دليلا على وعيهم بنوعية العناصر التي يمكن الاعتماد عليها في بناء دولتهم الفتية.

ولتوضيح المنهج الذي اعتمد عليه العباسيون في تحقيق هذا التعاون من أجل الاصلاح الاجتماعي وتطوير الدولة ، حاولت تتبع تاريخهم منذ ثورتهم ضد الأمويين

ولتوضيح المنهج الذي اعتمد عليه العباسيون في تحقيق هذا التعاون من أجل الإصلاح الاجتماعي وتطوير الدولة ، حاولت تتبع تاريخهم منذ ثورتهم ضد الأمويين
حتى نهاية عصر الخليفة هارون الرشيد ، متخذا «اسرة البرامكة» نموذجا استدل به للتوضيح والتدقيق.

قسمت الموضوع الى ثمانية فصول:

الفصل الأول وهو خاص بنقد المصادر، بينت فيه أبرز من أرخوا لهذه الفترة ونظمتهم لا على أساس الترتيب الأبجدي لاسماء المؤلفين وانما على حسب قربهم وبعدهم من تاريخ المرحلة التي أبحثها، وأعطيت فكرة عن كل مؤلف لبيان منهجه في الكتابة وأهمية المادة التاريخية عنده.

وفي الفصل الثاني وعنوانه «أصل اسرة البرامكة وعلاقتهم بالدولة الاسلامية» وضحت أنها أسرة انحدرت من أصل عائلة كهنوتية كانت تقوم بخدمة معبد بوذي في مدينة «بلخ» الايرانية وقد اتصل برمك الجد الأول للأسرة بالفاتحين المسلمين وليس يستغرب أن يثور بعض الأمراء ضد برمك وينحوه عن الزعامة الروحية التي كانت له ، وتشير الروايات أنه لذلك تعززت صلته بالأمويين ، حيث دخل في خدمتهم بعد أن وضع ممتلكاته تحت تصرفهم.

وبمقارنة الروايات ببعضها ومحاولة تقييمها اتضح لي أن موقف أجداد البرامكة من الاسلام مشكوك فيه لتضارب الآراء حوله من جهة ، ومحاولة بعض المؤرخين ايجاد سند لتعزيز مكانة هذه الاسرة في الدولة من جهة أخرى، ويدل منطق سير الأحداث أن ولاءهم للخلافة الأموية لم يكن صادقا، حيث كانوا وراء كثير من الفتن والاضطرابات التي اثارها سكان منطقة بلخ ضد السيادة الأموية ومن خلال ما تجمع لدي من روايات تأكد لي أن أحد أحفاد البرامكة الأوائل وهو «خالد البرمكي» قد قام بدور معتبر في احداث الثورة العباسية ضد الأمويين نال بمقتضاه

ثقة الخلفاء العباسيين. ولذلك فقد اعتبرته المؤسس الحقيقي لمجد اسرة البرامكة في تاريخ الخلافة العباسية، نظرا للمجهودات التي قام بها خلال فترة تزيد عن اربعة وثلاثين عاما أي من سنة 129 الى 163 هـ (746 ــ 779 م) بداها بمستهل قيام الثورة العباسية.

أما الفصل الثالث وعنوانه «دور أسرة البرامكة قبل خلافة هرون الرشيد»(1) فبينت فيه أن خبرة «خالد» التي اكتسبها في النشاط العسكري والاشراف على الشؤون المالية كانت عاملا كبيرا في تدعيم اطمئنان الخليفة العباسي الأول «أبي العباس السفاح» والخليفة الثاني «أبي جعفر المنصور» لصدق خدماته حيث لم يقراه في منصبه فحسب، بل وسع دائرة نشاطه حتى شملت أغلب الشؤون المالية ودواوين الخراج، وقد صار بمقتضى ذلك جديرا بنيل لقب «الوزير» على خلاف بقية المستخدمين الاداريين الذين لاحظت بأن مصادرنا تطلق عليهم هذا اللقب تجاوزا فقط.

والظاهر أن «خالدا البرمكي» قد أخلص في خدمته للخلافة العباسية. وهذا الاخلاص هو الذي فسر لي سر نجاته من العزل والاغتيال الذي تعرض له أغلب الوزراء ذلك العصر، ويصح اعتبار محاسبة الخليفة «أبي جعفر» خالدا أول بذرة شك في سياسة البرامكة، بيد أنه عفا عنه لاسباب اقتضتها مصلحة الدولة، وذلك حين عين لأول مرة خارج بغداد واليا على اقليم «فارس» ثم على «الموصل» اكثر أقاليم الخلافة أهمية وحيوية، وقد اتضح لي أن هذا التعيين يعد نقطة تحول في تاريخ تطور هذه الاسرة، حيث زكاها العباسيين بربط بعض أعضائها ببعض أفراد البيت العباسي بواسطة اخوة الرضاعة التي تعادل رابطة الدم في العرف العربي وفي التشريع الاسلامي وخلال بحثي في الموضوع تأكد لي أن هذه الرابطة قد كانت احدى المميزات الهامة التي خص بها البرامكة دون بقية أعوان الخلفاء ووزرائهم، وهي التي مكنتهم من القيام بأعمال ذات أهمية بالغة في تاريخ الخلافة العباسية، اعتمدت في بداية أمرها على تكثيف المجهودات من أجل الاشراف على شؤون «هرون الرشيد» وهو الذي صار مدينا لهم في كل شيء بداية من اعتلائه عرش الخلافة عام 170 هـ ــ 786 م.

(1) ص 84 ــ 123.

وفي الفصل الرابع وعنوانه «الدور السياسي لاسرة البرامكة في عهد الرشيد»(1) وضحت فيه أن سبب احتكار البرامكة السلطة يرجع بالدرجة الأولى الى مجهودهم الكبير في تدعيم صف الخليفة «هرون الرشيد»، الذي كان لا يتخذ قرارا الا بمشاورة البرامكة وبموافقتهم أيضا، خاصة في بداية فترة حكمه وهي فترة طويلة وصلت الى حوالي سبع عشرة سنة (أي من سنة 70 هـ الى سنة 187 هـ ــ 786 ــ 803 م ــ وقد بينت ان الخليفة الرشيد قد ترك أغلب شؤون تسيير دولته لوزرائه البرامكة ليتفرغ هو الى مشاريع «الجهاد التي كان يعتبرها أهم من غيرها، وبذلك توصلت الى ان البرامكة كانوا مسؤولين عن السياسة الداخلية للدولة سلبا وأيجابا، وتبين لي من خلال تطور الأحداث في عهدهم أنهم كانوا قد تبنوا برنامجا اصلاحيا يكاد يكون مستقلا عن ارادة الخليفة، وقد كانوا يشعرون في بعض الأحيان أنهم في المقام الأول بدلا من وضع أنفسهم في المقام الثاني بعد الخليفة الرشيد، ولعل ذلك هو الذي قادهم الى التصرف المطلق في كثير من القضايا السياسية الحساسة، كمحاولتهم ضرب القيادة العربية وذلك بتشجيعهم للنزعات القبلية خاصة في بلاد الشام ، واثارة مخاوف العباسيين بوجود فئات معارضة لا سبيل الى اسكاتها الا بواسطتهم، وقد ساعد البرامكة في تنفيذ هذه السياسة كثير من العناصر الفارسية الموزعين في أغلب مؤسسات الدولة كما ان البرامكة قد نصبوا أنفسهم حماة للنظام السياسي العباسي وذلك باثارتهم لبعض القضايا مثل قضية «ولاية العهد» بعد الرشيد التي أثارت ضجة كبيرة في بغداد لسوء تصرف البرامكة وطرحهم لمواضيع سابقة عن أوانها، حيث لاحظت ان هدفهم من وراء اثارة مثل هذه القضايا لم يكن القصد منه المحافظة على استمرار عرش الخلافة في نسل «هرون» وانما كان يهدف الى تعزيز اتصال البرامكة بالبيت العباسي أكثر مما كان عليه حتى تتم سيطرتهم الكاملة على الدولة.

وفي الفصل الخامس وعنوانه «الدور الاقتصادي»(2) بينت أن سلطة البرامكة السياسية قد اعتمدت اعتمادا كبيرا على تسخير امكانية الدولة لمصلحتهم ، حين

(1) ص 125 ــ 158.
(2) ص 160 ــ 195.

تحكموا في أغلب المؤسسات الاقتصادية بمساعدة المخلصين لهم، وبمقتضى ذلك صار بيت المال تحت تصرفهم المطلق، ولوضع موارد الدولة في تحقيق أغراضهم أحدثوا عدة تغييرات في النظام الضرائبي، خاصة في القضايا المتعلقة بالأراضي ومشاكل الزراعة، وقد استفدت من تقارير القاضي «أبي يوسف» حول هذا الموضوع وذلك لتوضيح خطر سياسة البرامكة المالية وتعارضها مع مقومات الدولة وتشريعاتها.

وفي الفصل السادس وعنوانه «الدور الاجتماعي والثقافي»(1)، حاولت توضيح سر اعجاب المؤرخين والادباء بسياسة البرامكة رغم وضوح فسادها في بعض الأحيان وتبين لي أن مصدر ذلك يرجع الى الدور الذي مثلوه في الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع العباسي حيث تمكنوا من كسب ثقة أغلب العناصر المستنيرة سواء بتشجيعهم لمجالس الفكر والأدب أو باكرامهم لاهله بالمنح والأعطيات المبالغ فيها، هذا فضلا عن نجاحهم في استعمال أغلب الشعراء ذلك العصر في ترويج أخبارهم وقصصهم في مجال الكرم الخيالي الذي فاق كل وصف.

وبالنظر الى حجم القصائد وقصص الاعجاب بهم التي لم يمدح بها لا خليفة ولا وزير قبلهم ولا بعدهم فقد طرحت علي عدة أسئلة لم أجد لها تفسيرا غير محاولة عن اهداف هذه الاسرة الطموحة من وراء مشاريعها الاجتماعية والثقافية، وقد وجدت الاجابة على ذلك خلال الفصل السابع، وعنوانه «أسرة البرامكة بين حركتي الشعوبية والزندقة»(2)، حيث تبين لي ان مصدر ذلك كان نتيجة تشجيعهم المطلق على بعث التراث الفارسي القديم بما فيه من تناقضات حضارية تناقض المفاهيم الجديدة للحضارة العربية الاسلامية، وقد تبلورت حركة التشجيع بشكل ملحوظ في ظاهرتي الشعوبية والزندقة المقيتتين اللتين تبناهما أعداء العروبة والاسلام ممن كانوا على اتصال وثيق بأسرة البرامكة، الشيء الذي أقنعني في الفصل الأخير وهو «نكبة البرامكة وآثارها» ـ بأن الضرورة ايقاف خطر سياسة هذه الأسرة لم يكن ناتجا عن حسد الخليفة الرشيد لها أو رغبته في الاستبداد بالحكم كما هو الشائع، بل كان نتيجة لاحساس الرأي العام بالخطر الذي سيترتب عن استمرار البرامكة في خطتهم هذه.

(1) ص 197 ـ 228.

(2) ص 230 ـ 267.

وفي الختام لا يفوتني أن أنوه الى أن تطور حياة أسرة لبرامكة في العصر الأول للخلافة العباسية بكل ما يحمله من متناقضات، وما يصادفه من استثناءات، يبقى نموذجا حيا لمحاولات الاصلاح الاجتماعي التي نادى بها دعاة آل البيت العباسي الأوائل اثناء ثورتهم ضد الأمويين، وقد وصلوا بها الى أبعد حد لولا اسراف بعض العناصر المستفيدة من ثمرة هذا الاصلاح، وسوء نيتهم المبكرة تجاه الدولة العربية الاسلامية، واذا كان لا بد من الاشارة الى بعض ما استنتجته، وأدى اليه البحث في هذا الموضوع فانه يمكن القول:

ـ أولا، ان تطور حياة اسرة البرامكة لا يمكن مقارنته بالتطور العام للمجتمع العباسي نظرا للاستثناءات التي حظيت بها هذه الأسرة.

ـ ثانيا، ان المكانة السامية التي احتلتها اسرة البرامكة في المجتمع العباسي قد اثرت في خيال الرواة فعدوها اسرة البرامكة في ال مجيدة لها الفضل الكبير في بناء مجد الدولة العباسية

ـ ثانيا، ان المكانة السامية التي احتلتها اسرة البرامكة في المجتمع العباسي قد أثرت في خيال الرواة فعدوها اسرة مجيدة لها الفضل الكبير في بناء مجد الدولة الاسلامية في العصر الأول من الخلافة العباسية.

ـ ثالثا، ان الامتياز الذي منحه الخلفاء العباسيون لمواليهم البرامكة قد خول لهم ان يمثلوا أدوارا خطيرة في سياسة العباسيين حتى ظن أنهم هم الدولة.

ـ رابعا، شجعت سياسة البرامكة عناصر انتهازية سخرت امكانيات الديني بهدف التحضير للانقلاب على الخلفاء العباسيين واقامة دولة شعوبية كسروية.

ـ خامسا، ان الدور الذي قام به المخلصون للدولة العباسية والحريصون على بقاء الاسلام والعروبة ماثلين في الواقع وفي التاريخ، قد أثار حفيظة أنصار البرامكة فحاولوا تشويه سمعة العناصر العربية وعلى رأسهم الخليفة «هرون الرشيد»، وذلك بنسجهم للروايات الكاذبة ووضع القصص والأساطير الخرافية كقصة علاقة «العباسة» اخت الرشيد بمولاها «جعفر البرمكي» وكقصص كرم البرامكة الذي فاق الكرم العربي، وكقصائد مدح البرامكة الذي تجاوز كل معاني المدح.

ـ سادسا، ان اسرة البرامكة لم تتمكن من فهم الدور الحقيقي الذي كان عليها أن تمثله، مما أثار حولها الكثير من الشكوك وهي التي أدت في نهاية الأمر الى

الاطاحة بها، وبذلك تكون قد تسببت في تعطيل كبير لمشروع تحقيق الانسجام الاجتماعي والامتزاج الحضاري الذي حاول الخلفاء العباسيون الأوائل تبنيه وانجاحه منذ مطلع عهدهم.

وأما بعض الصعوبات غير العلمية التي واجهتني خلال بحثي فقد تمكنت من تجاوزها بفضل الله، عدا شيء واحد لا يزال يحز في نفسي وهو الطبع والطباعة في بلادنا، فهي للأسف رغم كل الامكانيات ـ عقيمة وسلبية الى أبعد حد، وقد كنت أظن ان اخراج هذه الرسالة سيكون أحسن من هذا بكثير، ولكن للأسف الشديد فقد أعياني البحث عن الراقنين والراقنات، كما أعياني تصحيح هفواتهم المطبعية، ولذا فاني أعتذر للجنة الموقرة عما وقع من أخطاء مطبعية في بعض الصفحات.

والله ولي التوفيق

القسم الثالث

تقديم مخطوطات ووثائق وبيبلوغرافيا :

دراسة مخطوط عجائب الأسفار ولطائف الأخبار لأبي راس الناصري

محمد سي يوسف

مقدمة

هذه دراسة مخطوط «عجائب الأسفار ولطائف الأخبار» للكاتب والمؤرخ الجزائري أبو راس الناصري، أقدمها مساهمة مني في التعريف بتراثنا الفكري وإزالة الغبار عن جانب منه.

عرفت بلادنا أحداثا خطيرة خلال القرن الثامن عشر تركت آثارها على مجموع البلاد، خاصة الثغر الوهراني، الذي كان مسرحا لهذه الأحداث، فبعثت العزائم وأسالت الأقلام، فظهرت كتابات عديدة تمجد وتشيد بالمقاومة التي أبداها بايات المنطقة الغربية من القطر الجزائري، منها المخطوط الذي هو موضوع هذا البحث.

يشتمل البحث على قسمين رئيسيين، الأول يضم مجموعة من النقاط التي تتعلق بحياة المؤلف، ومؤلفاته، وشيوخه، وعصره السياسي والثقافي، ثم مناسبة الكتابة، وأخيرا وصف الكتاب وفائدته.

أما القسم الثاني فيحتوي على أهم النقاط التي وردت في الكتاب. وقد رتبتها حسب تسلسل الأحداث مراعيا في ذلك الموقع الجغرافي لها. وقد جاء هذا القسم كوحدة كاملة ملخصة لأهم ما حواه الكتاب.

المؤلف : هو محمد بن أحمد بن عبد القادر الراشدي، المعروف بأبي راس الناصري. ولد في منتصف القرن الثاني عشر للهجرة قرب جبل كرسطو بالغرب الجزائري. وقد كانت عائلته فقيرة، وظل الفقر يطارده حتى قضى نحبه بعد عمر طويل، وقد كانت وفاته يوم 15 شعبان 1238 هـ الموافق لعام 1823 م.

استقرت عائلته بسهل متيجة قرب العاصمة، وهناك فقد والدته وهو صغير، ثم رجع به أبوه الى منطقة مجاجة حيث اشتغل بتعليم الصبيان الى أن توفي ودفن بمكان يعرف بأم الدروع، ثم كفله أخوه عبد القادر الذي توجه به الى المغرب حيث حفظ أبو راس القرآن الكريم ثم رجع الى معسكر حيث التقى هناك بالشيخ عبد القادر المشرفي[1] الذي كانت شهرته العلمية واسعة فتتلمذ عليه أبو راس، وعندما شعر بشيء من الاستقلال العلمي خرج الى جوار معسكر عند أخيه، وتزوج، واشتغل بالتدريس، وتولى القضاء.

استمر أبو راس على هذه الحال حوالي سنتين ثم رجع الى معسكر حيث مكث ستا وثلاثين سنة وهو يمارس مهنة التدريس، وقد اشتهر أمره بين الناس، وبلغ من شهرته أنه اجتمع عليه أحيانا أكثر من 780 طالبا، وقد رشحه شيخه عبد القادر المشرفي ليكون خليفة له في التدريس.

اشتهر أبو راس بكثرة حفظه حتى أنه وصل بكونه «إماما في المعقول والمنقول، واليه يرجع في الفروع والأصول.. وكان يُدْعى الحافظ لقوة حفظه وتمكنه متى شاء من استحضار مسائله حتى كأن العلوم كتبت بين عينيه»[2] «كان حافظا، حجة في السيرة النبوية لا يفوته فيها سؤال وان أعضل، يحفظ البخاري متنا وأسنادا، وكذا صحيح مسلم أعلم أهل زمانه بالتاريخ وأنساب العرب العرباء وشيوخ المذهب، طأطأ له العلماء الرؤوس، حج واعتمر، ولقي أشياخا، أخذوا عنه وأخذ عنهم، فهرسته تشهد له بذلك»[3].

في سنة 1204 هـ (حوالي 1790 م) ذهب الى الحج لاول مرة، والتقى في طريقه بعلماء الجزائر وقسنطينة وتونس ومصر والحرمين والشام، ومن جملة الذين التقى بهم وخصهم بالذكر والثناء، شيخه أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي، وقال في

لقائه معه: «... ثم دخلنا مصر فلقيت منيتي وغاية مطلبي وبغيتي، شيخنا أبو الفيض مرتضى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته، قرأت عليه أوائل عدة علوم وأجازني بالباقي...»[4].

وأثناء عودته سنة 1205 هـ من الحج سمع وهو في تونس بالحرب بين المسلمين والاسبان بسبب وهران، فأسرع بالعودة والاشتراك في الجهاد، وبدأ في أثناء ذلك يؤلف كتابه (**عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**) الذي انتهى منه في النسة الموالية عام 1206 هـ[5] وقد أشار الى هذه الحرب في قصيدته التي هي أساس الكتاب بقوله:

أخبارها طارت في الأرض قاطبة   لاقينا في أمروجاتْ من وراء قابس[6]

عند عودته من الحج تقلد وظائف الفتوى والقضاء والخطابة، لكنه عزل منها لأسباب مجهولة سنة 1211 هـ، وفي هذا الصدد يقول المهدي البوعبدلي في مقدمة كتاب «الثغر الجماني» «وقد جرّت ثورة درقاوة على الحكم التركي بالجزائر ويلات، ولصبغتها بالصبغة الدينية، صار الأتراك يكيلون التهم لجميع رؤساء الدين، الذين لا فرق بين المتسبين لدرقاوة أو لغيرها من الطرق. ولم ينج من هذه التهم حتى الموالون للأتراك مثل العالم السلفي المؤرخ أبو راس الناصري، فأصابته بعض شظايا هذه التهم وعزل من مناصبه الرسمية...»[7]. وقد خصّ هذه الثورة بكتاب سمّاه «درة الشقاوة في فتنة درقاوة» وقد أشار الى ما أصابه في هذه الثورة في رحلته فقال: «ثم عمتنا فتنة درقاوة.. فاتصلت علينا أواصر النكبات والبليات من الخوف والجوع والروع الذي في الفؤاد مودوع».

توجه الى المغرب ووفد على السلطان مولاي سليمان، ثم حج للمرة الثانية سنة 1226 هـ ـ حوالي 1812 م، ولم يعد الى في السنة الموالية. ولا شك أن هذه الحجة قد عادت عليه بفائدة علمية كبيرة بعد عشرين سنة قضاها بعيدا عن الاتصال بالعلماء المشارقة، وفيهم علماء تونس ومصر.

مؤلفاته: لأبي راس كتب كثيرة في التاريخ وغيره، بعضها موجود وبعضها مفقود، وقد ذكر أن مجموع تآليفه بلغ نحو خمسين كتابا في التفسير والتاريخ والأدب والتراجم والرحلات، ونحو ذلك. وهذه قائمة بأعمال أبي راس التاريخية سواء ما ذكره أو ما نسب اليه[8].

1 ـ زهرة الشماريخ في علم التاريخ.

2 ـ در السحابة، فيمن دخل المغرب من الصحابة.
3 ـ درء الشقاوة في حروب درقاوة.
4 ـ الوسائل الى معرفة القبائل.
5 ـ الحلل السندسية في شأن وهران والجزيرة الأندلسية.
6 ـ ما رواه الواعون في أخبار الطاعون.
7 ـ حلتي وحُلتي في تعداد رحلتي.
8 ـ فتح الاله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته.
9 ـ عجائب الأسفار ولطائف الأخبار.
10 ـ ذيل القرطاس في ملوك بني وطاس.
11 ـ الزهرة الوردية في الملوك السعدية.
12 ـ مروج الذهب في نبذة من النسب ومن الى الشرف انتمى وذهب.
13 ـ الخبر المعلوم في كل من اخترع نوعا من أنواع العلوم.
14 ـ الغرض (أو الخبر) المعرب عن الأمر المغرب عمّا وقع بالأندلس وثغور المغرب (وهو الشرح الثاني للحلل السندسية).
15 ـ روضة السلوان المؤلفة بمرسى تيطوان. (وهو الشرح الأول للحلل السندسية).
16 ـ تحفة الأخوان في أرهاط وقبائل الجان.
17 ـ القصص الفتانة في ذكر البربر وزناتة.
18 ـ الزهرة السموية(؟) في أخبار الملوك العلوية.
19 ـ العز المتين في ذكر ملوك بني مرّين.
20 ـ أقوال التأسيس عما وقع وسيقع مع الفرنسيس.
21 ـ ايضاح الغميس وأنوار البرجيس بشرح عقد الجمان النفيس عن علماء غريس[9].
22 ـ يتيمة الغواص[10].

يعتبر أبو رواس من أهم المؤلفين في الجزائر العثمانية، وان تنوع موضوعات كتبه تدل على تونع ثقافته وغزارة مادته. ولو نظرنا في عصر التخصص الى ثقافته لوجدناها تدل على ثقافة عامة قوامها الفقه والأخبار والتراجم، وان استعراض مؤلفات أبي

راس في الفنون الأخرى يبرهن على هذا القول. فقد كتب في التفسير والأسانيد والمذاهب والتوحيد والتصوف والنحو والبيان والمنطق واللغة والأدب، وله قصائد في أغراض شتى أهمهاالتاريخ والمدح[11].

شيوخه: عبد القادر المشرفي، محمد الصادق أفغول، أحمد بن نافلة، محمد بن جعدون قاضي مدينة الجزائر، القاضي محمد بن عبد الرحمن التلمساني، المفتي أحمد بن عمار[12] عبد القادر بن السنوسي بن دحو الملقب بالحافظ، الحاج علي بن الأمين مفتي مدينة الجزائر، والمفتي محمد بن الحفاف، والحاج محمد بن الشاهد، ومحمد بن القفون، والحاج علي الونيسي، ومن الشيوخ الذين لقيهم في تونس، محمد بن المحجوب، صالح الكواش، ابراهيم الرياحي وأحمد بيرم، كما لقي في مصر، الشيخ محمد مرتضى الزبيدي[13] وعبد الله الشرقاوي[14] ومحمد الأمير والمسيري بالاسكندرية، وذكر من شيوخه كذلك عبد الرحمن التادلي، وعثمان الحنبلي وعبد الملك القلعي وعصام الشامي.

وقد أجازه من هؤلاء: الشيخ مرتضى وعبد الله الشرقاوي والشيخ محمد الأمير[15].

عصره السياسي: لقد عاش أبو راس الناصري ما يقرب من تسعين سنة، اذ ولد عام 1150 هـ الموافق لعام 1737 م[16] وقد عاصر أحداثا كثيرة عاشتها الناحية الغربية من القطر الجزائري بصفة خاصة، اذ عاد الاسبان الى احتلال وهران قبل ولادته بوقت قليل، وذلك بعد أن حكمها المسلمون مدة على اثر فتحها من قبل الباي، مصطفى بوشلاغم. وقد أثرت في أبي راس كثيرا، اذكان شيخه عبد القادر المشرفي العاصر للأحداث يحكي له كل ما جرى أيام سقوط وهران . خاصة وان الحروب كانت الى حد هذه الفترة ما زالت مصطبغة بصبغة دينية، فهي امتداد للحروب الصليبية، وقد حز في نفس أبي راس سقوط وهران بيد الاسبان واعتبر ذلك خطورة أخرى لهم ضد المسلمين بعد أن استولوا على الأندلس. ومن جهة أخرى نشبت في هذه الفترة مجموعة من الثورات التي تزعمتها بعض القبائل والطرق الصوفية ضد الأتراك وأهمها الثورة الدرقاوية التي تسببت في مشاكل عديدة وقد مست بعض العلماء ومنهم أبو راس.

يقول مسلم بن عبد القادر عن الباي محمد بن عثمان الملقب (أبو قابوس) الذي

تولى الحكم آخر عام 1223 هـ: «... اشتغل في أيامه بقطع آثار الدرقاوي، حتى كان الرجل اذا أراد هلاك الرجل ينسب اليه ذلك. ومهما دخل أحد في يده منسوب اليه، الا فعل به ما فعل، ولا يقبل فيه شفاعة شفيع وقد أبدع قتلا غير معروف عند الملوك»[17].

أما أهم حدث عاصره أبو راس هو استرجاع مدينة وهران من يد الاسبان على يد الباي محمد الكبير سنة 1206 هـ / 1792 م. وقد خصّه بتأليف سماه «عجائب الأسفار ولطائف الأخبار» ويقول في هذا الشأن: «... على أن الغرض من هذا الكتاب ذكر فتح وهران، ومدح الفاتح لها وهو نادرة الزمان وقبلة الاحسان سيدي محمد بن عثمان»[18].

عصره الثقافي: اذا ألقينا نظرة على الناحية الثقافية في القرن السابع عشر والثامن عشر بل حتى التاسع عشر في الجزائر نجد انها لا تتعدى ـ على العموم ـ العلوم الدينية واللغوية كالفقه والتفسير والحديث... وأما مراكز هذه العلوم فكانت مختلفة، هناك بعض المدارس كالقشاشية بالعاصمة مثلا، والمدرسة التي بناها عثمان باي معسكر والتي تولى التدريس فيها أبو راس نفسه، وهناك الزوايا والكتاتيب والرباطات التي كان بعضها على السواحل ، خاصة في الناحية الغربية.

كان التعليم في هذا العصر حرا، ولكل مدرسة أو زاوية أو مسجد أوقاف يستفيد منها الطلاب الذين ينتمون الى هذه المؤسسة، وكانت بعض هذه المؤسسات غنية جدا كالجامع الكبير بالعاصمة مثلا. وأهم المدارس التي يذكرها أبو راس في عصره هي: المدرسة البوعنانية بفاس، ومدرسة ابني الامام بتلمسان والمدرسة المستنصرية والباشية بتونس والقشاشية بالجزائر والمحمدية بمعسكر.

أما الانتاج الثقافي في هذا العصر فكان ضئيلا، ونجد أبا راس يصف عصره بقوله: «واني في زمن عطلت فيه مشاهد العلم ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه، لا سيما فن التاريخ والأدب وأخبار الأوائل والنسب، قد طرحت في زوايا الهجران ونجست عليها عناكب النسيان، وأشرفت شمسها على الأفول، واستوطن فحولها زوايا الخمول، يتلهفون عن اندارس العلم والفضائل ، ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل والى الله المشتكي من الدهر اذا أساء صر على اساءته»[19].

أما الحياة العلمية فقد كانت مزدهرة خاصة أيام الباي محمد الكبير الذي كان يشجع العلماء بمساعدات ويجازيهم بالأموال، وقد نال أبو راس نفسه من هذا العطاء ، كما بنى هذا الباي مدرسة معسكر التي كان أبو راس يدرس بها، ويقول ابن سحنون الراشدي عن اهتمام الباي محمد الكبير بالعلم: «ولمحبة هذا الأمير للعلم والأدب كان يشتري كتبه بالثمن البالغ ويستكثر منها وينسخ ما لم تسمح نفس مالكه ببيعه، وكثيرا ما يأمر بقراءتها بحضرته في مجلس حكمه»[20].

رتب الباي محمد الكبير المدرسين في الجوامع بوظائف يأخذونها من الأحباس بعد أن كان العلماء لا ينتفعون من ناحية المخزن بشيء الا من كان متوليا لخطة أو مستعملا في خدمة، فاتسعت بذلك حال العلماء وانشرحت الصدور للقراءة وشرهت لها النفوس وكثر طلبة العلم من بعد ان كاد يترك انشغالا بالتجارة لقلة جدواه، فكان ثواب ذلك كله في ميزانه من جملة احسانه»[21].

وكان النتاج الأدبي في هذه الفترة كما ذكرت محصورا في بعض المدائح النبوية والمقطوعات الصوفية ومرثيات بعض العلماء وبعض المقامات والاسجاع النثرية، وكان معظم هذا النتاج وليد المناسبات مثل القصائد التي قيلت بمناسبة فتح وهران، أو من أجل التحريض على فتحها أيضا.

وتغلب العامية على الأسلوب زيادة على الركاكة ، ويظهر ذلك في كثير من تآليف هذا العصر.

المناسبة التي ألف فيها هذا الكتاب:

كان فتح وهران على يد الباي محمد الكبير عام 1206 هـ ـ 1792 م فرصة استغلها بعض الأدباء في هذا العصر، وقد نظموا قصائد مدحوا بها هذا الباي، وتطورت هذه القصائد على يد أصحابها فشرحوها لتصبح كتبا. وقد ألفت ثلاثة كتب على الأقل في هذا الموضوع وهي:

1 ـ الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني لابن سحنون الراشدي[22].

2 ـ عجائب الأسفار ولطائف الأخبار لابي راس الناصري[23].

3 ـ الرحلة القمرية في السيرة المحمدية لمحمد المصطفى بن عبد الله بن زرقة الدحاوي، (كاتب الباي الخاص).

يتحدث ابو راس عن نفسه وكيف اغتنم هذه الفرصة للكتابة فيقول: «... صارت نفسي تحدثني بالتدوين والانخراط في سلك المؤلفين.. وأنا في كل ذلك أقدم رجلا وأؤخر أخرى، وأنى لي بذلك وبضاعتي في هذا العلم نزر مترور... فتحركت العزائم وتجددت العناية بسبب ما أنعم الله به على المسلمين عامة وعلى أهل المغرب الأوسط خاصة، بفتح وهران وانجلاء أهل التثليث والأوثان على يد من استظل الأنام بظل العدل والاحسان وارتفعوا في رياض الأمن والأمان، المنصور بعناية الملك الديان ، الباي سيدي محمد بن عثمان... كشفت عن ساق الجد والاجتهاد وشمرت ذيل ازرار التواني تشميرا جاء بأن أنشدت قصيدة في ذلك على حرف السين فجاءت كعين الانسان أو انسان العين، محتوية على أخبارات لا تمل.... ونمقت وزنها من بحر الكامل، ذهبت بها الى حضرة الملك الأفضل الفاضل، قرأ بعضها ومدح لفظها ومعناها ، وأمرني بشرح يظهر لباب تراكيبها»[24]. ويقول إنه جعل قافيتها حرف السين لأن الأمراء يحبون هذه القافية.

تقع هذه القصيدة في مائة وثمانية عشر بيتا على حسب ما وردت في المخطوطين الموجودين بالمكتبة الوطنية بالجزائر. الا أن هناك دراسة قام بها الجنرال فور بيقي F.Biguer حول هذه القصيدة. وهو يقول ان هناك نسخا أخرى لهذه القصيدة ومنها نسخة ـ حسب قوله ـ كتبت بيد أبي راس وهي موجودة بالمكتبة الوطنية(؟) وتقع في مائة وخمسة وثلاثين بيتا سماها: «روضة السلوان المؤلفة في مرسى تيطوان»[25]. ويقول هذا الجنرال كذلك ان هناك نسخة ثانية سماها «عجائب الأخبار ولطائف الأسفار فيما جرى بوهران والأندلس للمسلمين مع الكفار» وهي قصيدة تقع في مائة وواحد وثمانين بيتا. وهذه القصائد كلها أصلها القصيدة الأولى (عجائب الأسفار...) أدخل عليها المؤلف بعض التعديلات حتى تصبح مناسبة مع المقام الذي ينوي تقديمها اليه. اذ نجده قدم (روضة السلوان) للسلطان سليمان عندما ذهب الى المغرب الأقصى لينال بها مكافأ السلطان[26].

لقد ترجم كتاب عجائب الأسفار الى الفرنسية. م. أ. أرنولد M.A. Arnaud سنة 1885 م وطبع بالجزائر في نفس السنة تحت عنوان (Voyages extra ordinaires et nouvelles agreables) الا أن القصيدة وردت في مائة وسبعة عشر بيتا فقط وحذف منها البيت الواحد والأربعين وهو:

أول عام من قرن ثاني عشر   جمع اسماعيل لها أقاصي سوس(47)

وهو البيت الوحيد الذي يرد فيه اسم السلطان اسماعيل، وقد خصص لشرح هذا البيت أربع صفحات ونصف.

كما نشرت المجلة الافريقية فصولا من الكتاب عام 1881 م من طرف السيد أرنولد نفسه، وقامت كذلك جريدة المبشر بنشر بعض الأجزاء منه ابتداء من أول جانفي 1881 م.

وصف الكتاب: يقع الكتاب في 319 صفحة وهو من الحجم الصغير (20 / 15 سنتمتر)، مكتوب بخط مغربي واضح بصفة عامة، قسمه صاحبه الى جزأين، ينتهي الجزء الأول من الكتاب عند نهاية البيت الثاني والستين من القصيدة في صفحة رقم 175. ويقول ابو راس في هذا المكان: «هنا تم الجزء الأول بحمد الله والصلاة على نبيه... اعلم أنا تكلمنا في الجزء الأول على انشاء وهران وما تداولتها من الدول وما دهاها من الأمور الطوام والنوائب العظام ومدة الكفرة وأهل الاسلام. ويتلوه الجزء الثاني المشتمل على الفتح العظيم والفجر الجسيم ومدح من منحه الله فتحها ويسر عليه أمرها.... أبو الفتوحات المنصور بالله الباي سيدي محمد بن عثمان»(48).

أما أسلوب الكتاب فقد طغت عليه العامية. ويستعمل كثيرا من الكلمات الدارجة، كما نجد فيه كثيرا من الأخطاء النحوية واللغوية، وقد طغت على أسلوبه العاطفة الدينية، أما القصيدة فقد جاءت مكسرة الوزن ولو أننا نجده في البداية يقول انه وضعها على الوزن الكامل الا أننا نجد كثيرا من الأبيات على البسيط ، والكثير غير موزون تماما.

أما طريقته في الكتابة فهي أنه يقدم بيتا من أبيات القصيدة ثم يشرحه شرحا لغويا فأدبيا ونحويا وبلاغيا وتاريخيا. وقد يعود ليقدم المعنى التام للبيت أو لمجموعة من الأبيات، وبهذه الطريقة يصبح كل بيت كأنه فصل مستقل بذاته ويصبح عنوانا لفكرة معينة اذ أن أبا راس لم يقسم كتابه هذا الى أبواب أو فصول وانما اتبع هذه الطريقة المذكورة.

يلاحظ عنه الاكثار من الاستطرادات والاضافات مثل: (فائدة)، (لطيفة)،

(تنبيه)، (غريبة)، (نادرة)، (تتمة)، ... وهذا يجعله يكثر من الخروج عن الموضوع وتيه في الشروح الاضافية أو التعاليق ثم لا يلبث أن يعود الى الموضوع فيقول: «ولنرد عنان القلم الى أخبار كذا....».

كما نجد أبا راس يستشهد بعدد كبير من المؤرخين ويكثر من الاضافات التاريخية، كما يستشهد بالحديث والقرآن وخاصة الشعر فهو لا يكاد يذكر نقطة معينة الا وذكر معها بيتا من الشعر بمناسبة أو بدون مناسبة، ولا يفرق في ذلك بين شعراء الجاهلية أو شعراء الاسلام أو المعاصرين له، وأهم من استشهد بشعره في كثير من الأحيان وبدون مناسبة، الشاعر التونسي السيد علي الغراب السفاقصي.

ان أهم ما تعرض له أبو راس في هذا الكتاب هو تاريخ وهران منذ العصور القديمة الى وقوعها بيد الاسبان، وكيفية استرجاعها على يد باكداش(49)، ثم كيفية سقوطها للمرة الثانية، وأخيرا يتحدث عن استرجاعها على يد «أبي الفتوحات الباي محمد الكبير» ويطنب في ذلك. ويظهر من خلال حديثه كيف تغلب عليه العاطفة الدينية، اذ يعتبر استعادة وهران خطوة أولى ستليها خطوة أخرى وهي استعادة الاندلس التي فقدها المسلمون، وقد أشار اليها عدة مرات، ويظهر تأسفه على ضياعها في كل مرة يتعرض لها بالحديث.

الى جانب وهران يتعرض لتاريخ الجزائر بشكل عام ذاكرا مختلف القبائل التي تسكنها والثورات والحروب التي تعرضت لها البلاد منذ العصور القديمة الى غاية القرن الثامن عشر. وخلال هذا كله نجده يتعرض لبعض المناطق الأخرى في العالم. فيعرّف بها ويصفها ويتحدث عن ملوكها مثلا ان كانت بلدانا ، ومن أهم المدن الجزائرية التي ذكرها ووصفها وتحدث عن تاريخها المدن التالية: أشير، الجزائر، المدية، مليانة، القلعة، دلس، بجاية، تلمسان، تنس، حمزة (البويرة)، تيهرت، المسيلة، أما خارج الجزائر، فقد تعرض للمدن التالية: طنجة، مراكش، سجلماسة، فاس، المنستير، سوسة، جربة، تونس، القاهرة، تاصين بالعراق، اسطنبول، روما.... ويتعرض من جهة أخرى لبعض الأشخاص المهمين فيذكر نسبهم وعملهم وما اشتهروا به في حياتهم...

فائدة الكتاب: للكتاب فوائد عديدة، فهو من ناحية يعطينا وصفا دقيقا لفتح وهران، لعلمنا ان الكاتب عاش هذا الحدث وشاهده، ومن ناحية أخرى يعتبر نافذة

نطلع منها على نوع الثقافة السائدة في ذلك العصر، ونوع الاسلوب، والاهتمامات الثقافية والعلمية.

أما من الناحية التاريخية، فالكتاب غني بالمادة التاريخية وبصفة خاصة ما يتعلق بالناحية الغربية من القطر الجزائري خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، فهو مصدر لا يستغنى عنه في دراسة هذه الفترة. والى جانب التاريخ فهو غني بالأنساب وتعلم أن أبا راس من النسابين الماهرين، واهتم بهذا العلم كثيرا وأولاه في كتابه هذا اهتماما عظيما اذ نجد معظم الأشخاص الذين ذكرهم لا يسكت عند ذكر الاسم فقط، بل يذكر نسب العائلة وكثيرا ما يصل ببعضهم الى نوح أو أبنائه، خاصة اذا تعرض لنسب القبائل.

من جهة أخرى يعتبر هذا الكتاب عن الموقف المؤيد للأتراك في الجزائر، فهو يظهر بوضوح انقسام المغاربة بعد دخول الأتراك الى قسمين : فمنهم من رفضهم وحاربهم بل فضّل عليهم الاسبان كملوك بني زيان وقبائل بني عامر وقيز وكرشتل[٥٥]، وقسم آخر مؤيد كأمراء الجزائر الذين استنجدوا بهم وأمراء بجاية عند حلول الأتراك بالجزائر في بداية الأمر. أما في عهد أبي راس فالطائفة المعارضة كانت تتمثل في أهل درقاوة وقبائل بني عامر، ومنطقة الأغواط، وقصر الشلالة وغيرهم. وأبو راس كان من المؤيدين للأتراك شأنه في ذلك شأن ابن سحنون مؤلف «الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني» . وابن هطال مؤلف «رحلة محمد الكبير» باي وهران وغيرهم ممن خدموا في قصر هذا الباي.

تقديم الكتاب: في الجزء الأول من الكتاب يكثر المؤلف من النقول التاريخية ويستشهد بمؤرخين محدثين من مختلف العصور. فينقل بصفة خاصة عن ابن خلدون فيما يخص تاريخ المغرب، وينقل كذلك عن المسعودي والطبري والبلاذري والمقري وغيرهم.... فالصبغة الغالبة على الجزء الأول هي الصبغة التاريخية. ولو أنه يستشهد ببعض الأبيات الشعرية من حين لآخر. الا أن الصفة الطاغية هي الصفة التاريخية. كما يكثر من ذكر الأنساب خاصة ما يتعلق بقبائل المغرب العربي وأنسابها وفروعها ومناطق سكناها.

يمكن أن نعتبر أبا راس في القسم الأول من الكتاب اذن مؤرخا، وقد أسعفه في ذلك حفظه للأحداث، ولا غرابة في ذلك وهو الموصوف بالحافظ، وقد شهد له بذلك علماء من مختلف الأقطار، الا أنه من حين لآخر ينقل بعض الخرافات التي ليس لها أساس من الصحة كاعتقاده في الأرواح والقوة الخارقة للعادة التي يملكها بعض الأولياء... الخ. وربما يرجع ذلك لكون مثل هذه الخرافات كانت سائدة في عصره، فهو مثلا يعتقد أن سقوط وهران في المرة الأولى بيد الاسبان كا بسبب غضب الشيخ محمد الهواري على حكامها فدعا عليهم ، فأصابهم بشر دعائه.

يلاحظ أنه ينقل أحيانا بعض الأحداث وبعض الانساب وان كان غير متأكد منها تماما، أو غير مقتنع بها، فيلحق بها عبارة (الله أعلم). وأبو راس ممن تغلب عليهم العاطفة الدينية، فهو يؤمن كثيرا بالقدرية والجبرية ويعتقد أن هذه الأحداث كلها تم بمشيئة الله ولا دخل للانسان في ذلك.

أما في القسم الثاني فهو يكثر من النقولات الأدبية، والملاحظ أنه يكثر من الاستطرادات في هذا القسم أكثر من القسم الأول، بحيث يجعل القارئ أحيانا يتيه بين الصفحات ، فيذكر النوادر والفكاهات والحكايات والأشعار، بمناسبة أو بدونها، ونادرا ما يأتي بالنقولات التاريخية عكس القسم الأول، ومن جملة الاشعار الموجودة في الكتاب، مجموعة من القصائد قالها في الباي مادحا أياه على ما قام به من الأعمال منذ أن تولى الحكم في بياليك الغرب الى أن تم فتح وهران يوم الاثنين 5 رجب عام 1206 هـ الموافق لعام 1792 م.

كان هذا تقديما عاما للكتاب، واذا حاولنا السير مع أبي راس في تفاصيل كتابه نجد أنه يبدأه بالحديث عن التاريخ، وَمَنْ كتب فيه في عصر الاسلام، ويستعرض أسماءهم من صدر الاسلام حتى عهد ابن خلدون، ثم يذكر الذين كتبوا فيه في عصر ما قبل الاسلام من الروم وبني اسرائيل والبربر، ويتحدث عن عهده بالتاريخ فيقول: «واني قد خضت في هذا الفن قديما، وضقت به أديما، ولم أزل في خدمته مستديما، حتى كثرت عندي رقاعه، وامتلأت بقاعه، وصارت نفسي تحدثني بالتدوين والانخراط في سلك المؤلفين»[٥٦] ، ويُظهر في كل هذا فضل الباي محمد الكبير على أهل وهران خاصة والمسلمين عامة، باستعادته لهذه المدينة.

يتحدث عن تاريخ قرطاج وتخريبها على يد الرومان، ويتعرض للبربر في هذه

الفترة وكيف كانوا يأخذون الأديان من الأمم التي تغلب عليهم وبذلك نجد قسما منهم يدينون باليهودية وبعضهم بالنصرانية، وآخرين بالمجوسية... ثم يعرج على المغرب ويعرّف به بصفة عامة ويستعرض تقسيماته الى مغرب أدنى وأوسط وأقصى، ويذكر حدوده الطبيعية وتقسيماته الداخلية والمناطق التي تفصل بين كل من المغرب الأدنى والأوسط والأقصى على التوالي، وإلى جانب هذا يتعرض لذكر أهم القبائل التي تسكن كل قطر من هذه الأقطار الثلاثة، ويتعرض للمنطقة الجنوبية أي الصحراء التي يسكنها الطوارق، وأصلهم وبعض عاداتهم ومعاركهم، وخاصة التي كانت بينهم وبين بني ورجلان.

وفي ثنايا حديثه عن المغرب الأقصى نراه يتحدث عن سكانه والقبائل المعروفة فيه، يتعرض لاهم الأنهار الموجودة فيه كأم الربيع، وملوية، وواد نون، كما يذكر الجبال والصحاري... أما المدن فيخص منها طنجة واحتلالها من قبل النصارى سنة 870 هـ ـ حوالي 1466 م ـ ثم استرجاعها من طرف السلطان اسماعيل أوائل القرن الثاني عشر للهجرة.

سبقت الإشارة الى أن ابا راس لم يقسم كتابه الى فصول أو أبواب، بل كان كل بيت عبارة عن فصل مستقل بذاته، لذا نجده في شرحه لهذه الأبيات يتنقل بنا من المغرب الى المشرق مثلا، وتارة يتجول بنا داخل دول المغرب ويتعرض لمختلف القبائل أو لبعض الأحداث التاريخية، فنجده، يسرد الأحداث والوقائع غير متقيد بالمكان ولا بالزمان، فيشير مثلا الى دخول عقبة الى المغرب وما جرى بينه وبين كسيلة، وكيف انتشر الاسلام بالمنطقة. ويتعرض للمذهب الخارجي وكيف انتشر بالمغرب وكيف أسس الخوارج دولتهم، وكيف سقط هذا المذهب على إثر قيام الدولة الادريسية. ويقول ان أسلاف الاباضيين أخذوا هذا المذهب من شيخهم أبي الخطاب وهو كان قد تعلمه من منبعه بالعراق، ومن تلامذة أبي الخطاب، عبد الرحمن بن رستم بن دستان.

ومن الدول التي ظهرت بالمغرب يخص أبو راس بالحديث الدولة الصنهاجية وملوكها وانقسام شملهم أيام حمّاد، ثم باديس، واندثار دولتهم الى الأبد، ويفسر كيف ظهرت فكرة المرابطين وذلك من تفرغهم للعبادة، فأطلق على أتباع الأوائل منهم اسم المرابطين، وهم من قبيلة لمتونة وقد أسسوا دولة عظيمة نجد خبرها في كتاب

أبي راس من قيامها الى سقوطها على يد الموحدين بعد أن قتل ملوكها، وقد ظهرت على أثرها دولة الموحدين ونجد في هذا الكتاب ما تعرضت له من الأحداث خاصة مع ابن غانية[32] وما جرى للموحدين معه. ونجد أخبار ابن غانية هذا مذكورة بتوسع، ولا سيما ما تسبب فيه من الحروب في المغرب عامة، وما تسبب فيه من ازعاج للموحدين خاصة الى أن قتل بالشلف جنوب مليانة عام 633 هـ ـ حوالي 1236 م ـ . ثم نجد خبر سقوط هذه الدولة وانقسام المغرب الى دويلات وظهور دولة الزيانيين بتلمسان والحفصيين بتونس والمرينيين بالمغرب الأقصى، ويشير الى ما جرى بين أبي عنان سلطان المغرب وأبيه أبي الحسن السلطان السابق من حروب.

بخصوص الدولة المرينية نجد أبا راس يثني عليها كثيرا ويرى أنها دولة شديدة البأس مرهوبة الجانب، ويرى أنه لولا يغمراسن الذي ألهى يعقوب بن عبد الحق بشن الغارات، لاسترد كثيرا من أرض الأندلس، فكان مانعا من الموانع ليعقوب من تدويخ الكفرة، فكان يعقوب اذا غزا الأندلس خلفه يغمراسن بشن الغارات في بسائط المغرب[33].

وعند حديثه عن الزيانيين يشير الى الحروب الطويلة التي كانت بينهم وبين المرينيين ويثني على أبي حمو بن يوسف بن يغمراسن لبنائه مدرسة بتلمسان بعد قدوم العالمين الأخوين أبو زيد وأبو موسى أبناء الامام، وقد اشتهرت هذه المدرسة بهما فيما بعد.

بالنسبة للأندلس في العهد الاسلامي يفصل القول في أخبارها خاصة ما يتعلق بالدول التي ظهرت فيها على إثر الاضطرابات الداخلية التي حدثت، وانقسام البلاد الى دويلات وكيف سقطت الواحدة تلو الأخرى بيد النصارى، وكيف طرد المسلمون من هناك، ويظهر أبو راس في ذلك تأسفه الشديد على ضياع الأندلس، ويضيف هنا وصف الغزّال[34] لبعض مدن الأندلس وهي الخضراء المسماة عند النصارى (الخيزرات) ثم مدينة قرطبة، وهذا بعد أن وقعت بيد النصارى، وأهم ما يصفه فيها المساجد ، خاصة مسجد قرطبة، ويذكر التغيرات التي أدخلها عليه النصارى بعد استيلائهم على المدينة، كما وصف مدينة طليطلة وصفا دقيقا، خاصة ما يتعلق بالمعالم الاسلامية، كما وصف غرناطة.

يذكر كذلك أهم ملوك الطوائف الثوار بالأندلس، وذلك بعد ذهاب ملك

بني أمية وأهم المدن التي ظهر فيها هؤلاء الملوك. ويرى أن سقوط طليطلة كان هو السبب في سقوط بقية المدن الأخرى، لأنها تقع في منطقة استراتيجية هامة بوسط الأندلس، وقال في سقوطها أحد الشعراء:

حثوا مطاياكم عن أرض أندلس   فما المقام بها الا من الغلط
فالثوب ينشق من أطرافه اذا   ثوب الجزيرة انشق من الوسط

ويسلم أبو راس في ذلك أمر المسلمين الى الله، ويرى ان ذلك شيء مقدر: «... فكان أخذها عنوانا على أخذ جميع الأندلس بعد ذلك، كما هو الواقع، لا مانع مما أعطاه الله ولا معطي مما منع الله»[55].

بخصوص العلماء والفقهاء نجد في كتاب «عجائب الأسفار ولطائف الأخبار» ذكر عدد كبير من مختلف الأقطار والأمصار، وفي مختلف العصور، وأهم من حظي بدراسة كبيرة، الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، فاهتم برحلته الى الشرق طلبا للعلم، ثم بشيوخه في بجاية وتونس ومصر... وأخيرا وفاته، تحدث كذلك عن محمد الهواري مطولا، وأشاد بعلمه وتعمقه في العلوم الدينية خاصة. يتحدث كذلك عن تلميذه ابراهيم التازي ويقول عنه انه: «.... كان من أكبر القراء والمحدثين وجهابذة العلماء والمسندين. وقفنا له على تصانيف صحيحة، وقصائد مليحة وخطب بديعة ومنح صنيعة. عارفا بالأولياء وأخبارهم وبأيام العرب وأشعارهم، وبالأدب والأدباء ونوادرهم...»[56].

في حديثه عن تونس تعرض للحملة الصليبية التي نزلت بها عام 668 هـ وما جرى بين الصليبيين والمسلمين، ثم كيف خرجوا بعد موت قائدهم وهو ملك فرنسا لويس التاسع فيقول: «... ثم أن الله أهلك ملكهم فاصبح ميتا بسهم أصابه، فبايع الكفرة ابنه»[57].

أما بالنسبة للجزائر فيقول انها كانت متداولة بين الحفصيين وبني عبد الواد الى أن دخلها ملوك الأتراك سنة 915 هـ، وأول من ملك بها منهم المشهور السيادة وواسطة القلادة منتقل الأحوال مسند المنال، أمير المسلمين حسن خير الدين، فهو سبب سعادتهم وانتشار صيتهم»[58].

بعد حديثه عن الجزائر يبدأ الحديث عن الأتراك ودخولهم الى الجزائر.

ويصفهم بكل الصفات الحسنة، ويسترسل في الوصف ويبدأ بخير الدين وأخويه عروج واسحاق، ثم بقية الحكام الأتراك في الجزائر، وفي خلال هذا الحديث يتعرض لما جرى بين خير الدين وأحمد بن القاضي حاكم امارة كوكو[59] ويتعرض كذلك لما جرى بين خير الدين وأمراء تلمسان ومقتل عروج، ثم يستعرض ما جرى بين خير الدين وبين الحفصيين بتونس، ويذكر بالتفصيل الحروب التي كانت بين خير الدين والاسبان وكيف استولى الأتراك على البينون وكذلك انهزام شارلكان عندما غزا الجزائر عام 1541 م وذكر الحملة الانجليزية على الجزائر أيام رمضان باشا عام 1071 هـ الموافق لعام 1661 م كذلك الحملة الفرنسية عام 1093 هـ حوالي 1682 م أيام حسن باشا، ثم الحملة الاسبانية مرة أخرى أيام محمد باشا عام 1189 هـ وعام 1197 هـ (1775 م و 1783 م).

في تعرضه للأنساب نجد أنه لا يكرر النسب مرتين، بل يشير الى أنه سبقت الاشارة اليه، وذكر في هذا الصدد أهم قبائل البربر كصنهاجة وكتامة وزناتة وهوارة ولوّاتة، وذكر بطون هذه القبائل وذكر أصولها، كما ذكر أنساب القبائل العربية. فعند ذكره لقبيلة بني عامر يستعرض نسبها الى أن يصل الى قيس بن عيلان وهي من الطائف وهي ثلاثة بطون: بنو يعقوب، بنو حميد، وبنو شافع، وهذا البطن الاخير كان في خدمة الاسبان بوهران، ويذكر كذلك بني مزغنة وسويد ومن بطونهم: فليتة وجوتة والحساسنة، كما يذكر الثعالبة الذين حكموا متيجة وفروعهم وموطن كل هؤلاء مذكور عنده بالتفصيل. ويتحدث عن قبائل أخرى عديدة كبني يزناسن ومديونة وبني سنوس ومغراوة. وبخصوص هذه الأخيرة يذكر الكيفية التي أسلمت بها على يد ملكها «واترمار» الذي أسلم بدوره على يد عثمان بن عفان، ولما ولّي زيري بن مناد الصنهاجي الحكم بافريقيا من قبل المعز لدين الله الفاطمي، كانت له حروب مع هذه القبيلة التي كانت موالية للأمويين بالأندلس، فقتل في احدى المعارك زيري بن مناد وبعث برأسه الى الأندلس، فقام ابنه بلكين من بعده وتولى حكم صنهاجة وثأر لأبيه من مغراوة وشردهم في المغرب وقضى على حكم الأمويين بالمغرب.

والمدينة التي نالت حصة الأسد في هذا الكتاب، هي مدينة وهران، ولا غرابة في ذلك فان الكتاب ألف من أجلها، ونجد معظم الجزء الثاني يتحدث عنها، كما ذكرها في الجزء الأول عدة مرات، فيصفها أبو راس وصفا رائعا ويظهرها في صورة

تجعلها أحسن مدينة على الأرض، ويذكر تاريخ تأسيسها ومن حكمها في العهد الاسلامي الى أن سقطت بيد الاسبان في بداية القرن السادس عشر، وأول محاولة لاسترجاعها على يد ابراهيم باشا ثم محاولة أخرى على يد الباي شعبان ويؤرخ للبرج الأحمر بالمدينة الذي بناه أبو الحسن. كذلك برج المرسى الذي بني سنة 748 هـ ويقول انه في العام الأول من القرن الثاني عشر جاء الى وهران مولاي اسماعيل من المغرب لفتحها بعد أن جمع جيشا من كافة أنحاء البلاد وحاصر وهران مدة طويلة، ولما امتنعت عليه تركها، ورجع الى بلاده بعد أن أثخن في القبائل الموالية للاسبان بوهران كقبائل بني عامر، والمعلوم أن السلطان اسماعيل جاء الى وهران بعد مقتل الباي شعبان على يد الاسبان عام 1098 هـ الموافق لعام 1686 م.

فتحت وهران لأول مرة أيام حكم محمد باكداش دلاتلي عام 1119 هـ، الا أنها لم تمكث طويلا بيد المسلمين فسقطت بيد الاسبان مرة أخرى عام 1144 هـ الموافق لعام 1732 م. ويصف أبو راس المدينة تحت حكم الاسبان ويقول ان المساجد أصبحت تقرع بها الأجراس، والمدارس اندثرت، والمعالم الاسلامية كلها أزيلت، ويظهر في كل ذلك أسفه وتحسره ويقول:

يا حسرة لمعالم الايمان بها   فكانت مدته كسنة الكبس

الا ان ايمانه بالأتراك كبير، وثقته بهم حسنة؟ فهو يعلق عليهم كل الآمال في استرجاع المدن التي وقعت بيد الاسبان، خاصة وأن هؤلاء أي الأتراك بادروا منذ نزولهم بالجزائر الى محاربة الاسبان وكانت لهم أيام مجيدة معهم، وذكريات سعيدة كانهزام شارلكان بالجزائر سنة 1541 م واسترجاع حصن البنيون، واسترجاع بجاية وجيجل ثم استعادة وهران على يد محمد بكداش، الا أن مدة استرجاعها كانت قصيرة، ولم تلبث أن سقطت بيدهم من جديد، وفي هذه المرة قيّض لها الله محمد عثمان الباي الكبير ليسترجعها نهائيا.

نجد أن أبا راس قد خص الباي محمد الكبير بمجموعة من القصائد يمدحه فيها ويثني عليه بصفات حسنة وعديدة، كالعادل والفاضل، والكريم، والشجاع، والمثقف، والصادق، والمحسن، والحليم، والمنجد، والمقدام، والسخي، والحازم، والفارس، والمتفرس، يذكر كل أعماله العسكرية وكل غزواته خاصة حملته الشهيرة على الأغواط والشلالة وعين ماضي[45] وقال ابو راس في هذا الموضوع قصيدة تقع

في خمسة عشر بيتا. ثم ذكر حصاره لوهران الذي انتهى بالفتح المبين عام 1792 م، وقد ذكر في هذا الصدد الطلبة المرابطين بوهران وكيف حاصروا وهران، وقد أتوا من المدارس والزوايا المجاورة فشكلوا حول وهران رباطات رابطوا بها وضيّقوا الخناق على الاسبان. وكان الباي قد شجع هذا العمل، فزود الطلبة بالسلاح والمؤونة، وقسم عليهم الأموال وحثهم على الجهاد في سبيل الله، ولعب هؤلاء دورا كبيرا في استرجاع وهران وذلك بمضايقتهم للمدينة مدة طويلة من الزمن، ويقول أبو راس ان هؤلاء الطلبة عملوا مثل شيوخهم من قبلهم. ومن أشهرهم أحمد بن ثابت، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي.

لازم الطلبة أماكنهم بالرباطات، بينما كان الباي يعد العدة للحصار، فهيأ لذلك قوة الجيش والسلاح. ووصف أبو راس ذلك فقال: «أحاط المدينة (أي وهران) بالمدافع والبونبة من كل نواحيها في جميع أرجائها وجهاتها، حتى بقيت بين آلة حربه كامرأة جالسة بوسط حلقة من الناس قد أحاطت بها من كل جهة، فلم تجد فرجة للذهاب ولا الى الوصول لها من طلب الاياب»[41].

عند عودة أبي راس من الحج عام 1204 هـ سمع بخبر الحرب بين المسلمين والنصارى وهو بتونس وسرّه ذلك واستبشر بهذا الخبر وواصل طريقه مسرعا حتى يشارك في الجهاد، ويقول ان هذا الخبر كان منتشرا من تونس الى وهران، وكل الناس تتحدث عنه: «وخبر الجهاد بوهران كل يوم عندنا في ازدياد وانتشار في أقطار افريقيا، فعم جميع البلاد. فلما دخلنا في أيالة قسنطينة وجدنا خبر الجهاد ملأ البر والمدينة»[42].

وصف أبو راس حصار وهران وصفا دقيقا، كما وصف الهجوم، وكيف قصفت المدينة، ثم كيف طلب النصارى من الباي الصلح والأمان. وقد استجاب لطلبهم فأمنهم على أنفسهم وأموالهم بعد أن استسلموا، وقد اغتنم النصارى هذه الفرصة لتخريب المدينة وهدم الكثير من البنايات[43].

والقسم الأخير من الكتاب أي الصفحات السبعين الأخيرة يخصصها لوصف دخول المسلمين الى وهران، وكيف شيدوا ما خربه النصارى، وأعادوا للاسلام مكانته بعد أن خرجت المسيحية، وذلك بفتحهم للمساجد، والكتاتيب، وأصبح الناس يسمعون تلاوة القرآن بعد أن كانوا يسمعون تلاوة الانجيل وقد حدث هذا كله

بفضل العزيمة التي منحها الله «لسيّد الفتوحات المنصور بالله الباي محمد الكبير».

من جملة الأمور التي ذكرها أبو راس في كتابه الى جانب الموضوع الرئيسي وهو فتح وهران، وتاريخ المغرب بشكل عام، ذكره الكثير عن أيام العرب، وما كان لهم سواء في الجاهلية، أو في الاسلام من الوقائع، سواء كان ذلك بين القبائل العربية نفسها، أو بين العرب وجيرانهم من الفرس والروم... ويختار أهم الأحداث التي تتشابه مع موضوعه (فتح وهران) فيشبه الباي محمد الكبير بأبطال هذه الأحداث، أو يشبه فتح وهران بالأحداث نفسها.

كما يخص ظهور المسيحية بحديث طويل، فيشرح كيف ظهرت وكيف انتشرت في جميع الأقطار على يد الحواريين تلامذة عيسى ـ عليه السلام ـ وما تعرض له من مضايقات من قبل اليهود، وكيف شبهه لهم الله وصلبوه، ثم كيف عُذّب الحواريون من بعده، وأهم المناطق التي لقيت فيها المسيحية رواجا وأسباب ذلك، وهنا يتعرض لرجال الديانة المسيحية، ومراتبهم، وتسمية كل مرتبة، كالبطريق، وهو رئيس الملة، ثم الأسقف نائبه، ثم القساوسة القراء، ثم صاحب الصلاة، الجاثليق، والشمامسة، قَوَمَة الكنيسة، والراهب المنقطع للعبادة والمطران القاضي... الخ.

هذا بشكل عام ما احتواه الكتاب الذي كان كما فصّلنا القول، عبارة عن شرح لقصيدة «نفسية الجمان في فتح ثغر وهران» والذي سمي «بعجائب الأسفار ولطائف الأخبار» للكاتب والمؤرخ أبي راس الناصري.

هوامش وتعاليق :

توجد نسختان من هذا الكتاب في المكتبة الوطنية بالجزائر، الأولى تحت رقم 1633 نسخها عبد الرحمن بن أحمد بن الربيع الشرصيف وانتهى من كتابتها يوم السبت عند الزوال في آخر يوم من أيام شعبان سنة 1262 هـ حوالي 1846 م أي بعد موت أبي راس بحوالي 23 سنة وهي النسخة المعتمد عليها في هذه الدراسة. أما النسخة الثانية فهي توجد كذلك بنفس المكتبة تحت رقم 1632 تم نسخها على يد عبد الله بن الربيع بن عبد الرحمن الشريف وأنهى كتابتها عند آذان العصر من يوم الاثنين الثاني من الشهر المعظم شعبان عام 1243 هـ حوالي 1828 م، بعد موت أبي راس بخمس سنوات تقريبا.

(1) عبد القادر المشرفي، صاحب كتاب بهجة الناظر الذي حققه ابن عبد الكريم، توفي يوم الخميس عاشر رمضان سنة 1192 هـ (أكتوبر 1778 م) بضواحي معسكر.

(2) أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، (الجزائر، مطبعة فونتانا) ج 2، ص 332.

(3) الكتاني، فهرس الفهارس والأنساب، ج 2، (فاس المطبعة الجديدة بالطالعة 1347) ص. 15ـ16.

(4) أبو راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 1633.

(5) أبو القاسم سعد الله، (مؤرخ جزائري معاصر للجبرتي: أبو راس الناصري)مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 12، ـ ديسمبر 1974 ص 22.

(6) أبو راس، المرجع السابق، ص. 237.

(7) أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، (الجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة 1973) ص. 46.

(8) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.25.

(9) وردت هذه القائمة من الكتب في البحث المشار اليه سابقا للدكتور سعد الله.

(10) ذكر هذا الكتاب مسلم بن عبد القادر ونسبه الى أبي راس في كتابه، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق، رابح بونار، الجزائر، 1974 ص. 94.

(11) سعد الله، ص. 27.

(12) أحمد بن عمار، من مواليد مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر، تولى منصب الافتاء المالكي، له (نحلة اللبيب في أخبار الرحلة الى الحبيب).

(13) محمد مرتضى الزبيدي، (1732 ـ 1790) أصله من اليمن عاش في القاهرة وتوفي بها، له شرح مطول لاحياء علوم الدين للغزالي وله مؤلفات أخرى كثيرة.

(14) عبد الله الشرقاوي، (1737 ـ 1812)، شيخ الأزهر، له (تحفة الناظرين في من ولي مصر من الولاة والسلاطين).

(15) سعد الله، ص. 24ـ25.

(16) فؤاد افرام البستاني، دائرة المعارف، ج 4 (بيروت 1962).

(17) مسلم بن عبد القادر، المرجع السابق، ص. 97ـ98.

(18) أبو راس، ص. 5ـ6.

(19) نفسه، ص. 2ـ3.

(20) ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 147.

(21) نفسه ص 135.

(22) حققه وقدم له المهدي البوعبدلي ونشرته وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية.

(23) مخطوط بالمكتبة الوطنية، توجد به نسختان، الأولى تحت رقم 1632 والثانية تحت رقم 1633.

(24) أبو راس، ص.ص 3ـ3ـ4.

(25) سبقت الاشارة الى هذا العنوان وهو الشرح الأول للحلل السندسية.

(26) ترجمها ونشرها الجنرال فور بيغي بعنوان

Les Vêtements de soie fine (Alger, 1903).

(27) مولاي اسماعيل (1642 ـ 1727) حارب الأتراك في المنطقة الغربية من الجزائر، وهجم بجيشه عدة مرات وتصدى له عدة مرات اباي شعبان.

(28) أبو راس، ص. 175 ـ 176.

(29) داي الجزائر، تولى الحكم عام 1707 أرسل جيشا بقيادة صهره (أوزن حسين) والباي مصطفى بوشلاغم لفتح وهران صبيحة يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر شوال سنة 1119 (20 جانفي 1708 م) وفتحت، واعتبر ذلك أول فتح لوهران. الا ان الاسبان استرجعوها في شهر جويلية عام 1732. كتب حول هذا الفتح ابن ميمون الكتاب المعروف باسم «التحفة المرضية في الدولة البكداشية». حققه ابن عبد الكريم ونشرته (ش.و.ن.ت.) سنة 1972.

(30) انظر حول هذا الموضوع كتاب «بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر» تأليف عبد القادر المشرفي الجزائري، تحقيق. ابن عبد الكريم، نشرته مكتبة الحياة بيروت بدون تاريخ.

(31) أبو راس، ص. 2.

(32) ابن غانية نسبة الى أمه (غانية) وهو ابن علي بن يحي المسوفي الذي كان مقربا لدى علي بن تاشفين ملك المرابطين، فزوجه بغانية هذه وهي من حظايا القصر فولدت له محمدا ويحي، ونشأ في القصر بين الحكام. عيّن المرابطون محمد بن غانية على الجزائر الشرقية فاشتهر بالميورقي، بعد وفاته خلفه ابنه اسحاق وفي عهده سقطت دولة المرابطين، ولما استشهد اسحاق قام بعده ابنه علي وهو صاحب الثورة الكبرى ضد الموحدين.

(33) أبو راس، ص. 86.

(34) هو أبو العباس أحمد الغزال الفاسي الأندلسي، أمين سر المخزن في المغرب، توفي عام 1777 م، له كتاب «نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد».

(35) أبو راس، ص. 108.

(36) نفسه، ص 78.

(37) لويس التاسع 1214 ـ 1270 م، ملك فرنسا منذ عام 1226 م الى وفاته ، قاد الحملة الصليبية السابعة الى فلسطين، والحملة الصليبية الثامنة الى تونس عام 1270 م وقد توفي بها (أي بتونس) في نفس السنة بمرض الطاعون عكس ما أشار اليه أبو راس.

(38) أبو راس، ص. 136.

(39) ينسب أبو راس أحمد بن القاضي الى غريس، ويقول انه من أقارب الملوك الزيانيين، والواقع ان ابن

القاضي هذا من بني غبري ببلاد القبائل، وكوكو قرية توجد على الطريق الرابط بين عين الحمامة وعزازقة، وهي تبعد عن المدينة الأولى بحوالي ثلاث كيلومترات، وكانت عاصمة الامارة التي كونها ابن القاضي.

(40) لقد سجل هذه الرحلة كاتب الباي الخاص أحمد بن هطال في كتاب اسمه «رحلة محمد الباي الكبير».

(41) أبو راس، ص. 226.

(42) نفسه، ص. 239.

(43) هناك اختلاف حول هذا الخبر، فالبعض يرى أن البيوت هدمت من جراء الزلزال الذي أصاب المدينة في نفس الفترة.

قائمة أولية ببيلوغرافية
التبادل التجاري لاقطار المغرب العربي
في العهد العثماني

« القسم الأول »

ناصر الدين سعيدوني

أ ـ المصادر

1 ـ عربية:

ـ نور الدين عبد القادر: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، كتاب صدر في سلسلة نشريات كلية الآداب الجزائرية، طبع بمطبعة البعث بقسنطينة عام 1965 في 294 ص. أغلب معلومات الكتاب أخذت حرفيا من مخطوط :تقاييد بن المفتي غير المنشور والمفقود على الأرجح. الكتاب بدون هوامش أو مراجع ولكنه يتضمن معلومات قيمة، منها ما يتصل مباشرة بالتبادل التجاري بالجزائر.

ـ العنتري محمد الصالح، سنين القحط والمسيغة ببلد قسنطينة، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، كتب من طرف مؤلفه عام 1286 هـ ـ 1870 م، وقد نشر المخطوط مؤخرا من طرف الاستاذ رابح بونار، تحت عنوان: مجاعات قسنطينة، وطبع بالجزائر من طرف الشركة الوطنية للنشر عام 1974، في 76 ص. في الكتاب

معلومات مهمة عن الحياة الاقتصادية للشرق الجزائري ومنها ما يتصل بالتبادل التجاري خاصة.

ـ مجهول، مجموعة أوامر تركية. أو كتاب قوانين أسواق مدينة الجزائر، مخطوط لا يعرف كاتبه يتناول التبادل التجاري بأسواق مدينة الجزائر مع ذكر الأسعار والقوانين المعمول بها أثناء العهد العثماني. يحتوي المخطوط على 116 ص من الحجم الصغير، مكتوبة بخط مغربي واضح ومزين بالخطوط الحمراء، يعتبر هذا المخطوط الذي أعمل في تحقيق نصه من بين الوثائق المهمة والنادرة عن التبادل التجاري للجزائر العاصمة في العصر التركي.

2 ـ فرنسية:

ـ كاريت، أو: حول تجارة الجزائر مع افريقيا الوسطى ودول شمال افريقيا دراسة مركزة جاءت كرد عن مذكرة السيد جول دو لاستري التي تتناول تجارة السودان، طبع الكتاب بباريس بمطبعة قيو عام 1844 في 38 ص، مع خريطة ل لافريقيا الشمالية الغربية، عنوانه بالفرنسية :

Carette, E.: Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique Centrale et l'Etat Barbaresque , réponse à la note de M. Jules de Lastrie sur le commerce du Soudan, Paris, Guyot, 1844, 38 p.

ـ لوجولي، ثيو: التجارة بالجزائر، مذكرات حول التعمير المثمر لافريقيا الفرنسية، الكتاب يعرض وجهة النظر الفرنسية المتعلقة بمشاريع الاستعمار الفلاحي والعسكري والتجاري، ويتعرض بالخصوص للطرق التجارية البحرية والبرية، مع ذكر الأسواق الداخلية وعلاقة الجزائر بافريقيا عبر الصحراء، ومع كل من تونس وطرابلس والمغرب الأقصى. طبع الكتاب الذي يغطي فترة القرن التاسع عشر بباريس بمطبعة هاشات سنة 1851 في 206 ص مع خريطة ، عنوانه بالفرنسية:

Laujoulet, Théo; Le commerce en Algérie, notes sur le peuplement utile de l'Afrique Française, avec une carte des lignes de navigation à voile et à vapeur, Paris, Hachette, 1851, 206 p.

ـ موروا: حول تجارة شعوب افريقيا الشمالية في العهود القديمة والوسطى والحديثة، مع مقارنتها بتجارة العرب لهذه الأيام. الكتاب مهم فيا يتصل بالتبادل التجاري ، وضع ليكون ملحقا بكتاب غير معروف، يتصل بالمسألة الجزائرية، عنوانه بالفرنسية:

Mauroy, M.; Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale, dans l'antiquité, le Moyen-Age et les temps modernes, comparé au commerce des Arabes de nos jours, ouvrage faisant suite à la question d'Alger en 1844. Paris, S.L. 1845, 199 p.

ـ براكس: تجارة الجزائر مع مكة المكرمة والسودان مع ذكر الطريق الذي تسلكه قوافل الحج والمبادلات التي يقوم بها الحجاج في الطريق، مع التعرض الى تجارة السودان، الكتاب مهم نظرا للمعلومات والأرقام التي يوردها في مجال التبادل التجاري، عنوانه بالفرنسية:

Prax, M.; Commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan, route suivie par les caravanes à la Mecque, échanges opérés par les pèlerins, commerce du Soudan, Paris, Just.- Rouvier 1849, 32 p.

ـ لوحة أوضاع المؤسسات الفرنسية بالجزائر، يتضمن المجلد الأول منها معلومات مهمة عن وضعية التجارة والصناعة بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ، عنوان المصدر بالفرنسية:

Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, Paris, imp. Royale, tome 1830—1837, notice commerce et industrie en Algérie avant la conquête, pp. 319—357.

ـ بلوندال، ل. : لمحة عن الوضعية السياسية والتجارية والصناعية للممتلكات الفرنسية بشمال افريقيا في بداية سنة 1836، الكتاب يتضمن معلومات قيمة عن السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر ، عنوانه :

Blondel, L.; Aperçu sur la situation politique, commerciale et industrielle des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique en 1836, Paris, Avril 1836.

ب ـ الدراسات الحديثة:

1 ـ عربية :

ـ الزبيري، محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، 1792 ـ 1837، اطروحة جامعية بكلية الآداب الجزائرية، نوقشت عام 1972، طبعت من طرف الشركة الوطنية الجزائرية، بدون ذكر للتاريخ، في 352 ص. كتاب مهم في مجال التجارة، يتضمن فهارس وملاحق وخرائط، معتمد على العديد من المصادر والوثائق.

2 ـ فرنسية:

ـ بوسي، مونيك: الجزائر وليفورن وعلاقتها الاقتصادية في نهاية القرن السادس عشر، وبداية القرن الثامن عشر الميلادي، رسالة جامعية (دبلوم الدراسات العليا)، بكلية الآداب الجزائرية عام 1971، تتضمن 90 ص، العنوان الأصلي بالفرنسية:

Bossy, Monique: Alger et Livourne et leur relations économiques à la fin du XVIe et au début du XVIIe siècle, mémoire pour un diplôme d'étude Supérieur, Faculté de Lettres d'Alger, Avril 1971, 90 p.

ـ شارني، جيزال، تجارة تونس في القرن الثامن عشر، اطروحة جامعية ، كلية الآداب الجزائرية، لازالت بمكتبة الجامعة غير منشورة، مع أهميتها في التعريف بتجارة البلاد التونسية، عنوان الاطروحة بالفرنسية:

Charnet; Gizel; Le commerce de la Tunisie en XVIIIe siècle, Thèse de diplôme Faculté de Lettres d'Alger, (travail dactylographique).

ـ بوتان ابيل، العلاقات التجارية والدبلوماسية القديمة (الفرنسية ـ المغربية) كتاب مهم في مجال التجارة بين أقطار المغرب العربي ومملكة فرنسا طيلة العهد العثماني، العنوان بالفرنسية:

Boutin, Abel; Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie, 1515—1830, Paris, A. Pedone 1902, 622 p.

ـ دولا بريمودي، ف. ايلي: التجارة والملاحة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، كتاب طبع بمطبعة لوهور عام 1861، بعد أن كان قد نشر بالمجلد الثاني للمجلة الجزائرية والاستعمارية لشهرجوان. الكتاب تتصل موضوعاته أساسا بالقضايا التي تهم النشاط التجاري بالسواحل الجزائرية منذ العهد الوسيط، ولا سيما ما يتصل من هذا النشاط بالمراكز التجارية الفرنسية بالشرق الجزائري في العصور الحديثة. كتب اعتمادا على مصادر متنوعة وملاحظات شخصية العنوان بالفرنسية:

De la Primaudie, F. Elie; Le Commerce et la Navigation de l'Algérie avant la conquête française, publié sous l'auspices du Ministère de l'Algérie et des Colonnies, Paris, Ch. Lehure et Cie. 1861, 315 p.

ـ دي جوبار، أ.، مسألة الجزائر: سياسة واستعمار وتجارة. الكتاب يبرز وجهة نظر الاستعمار الفرنسي فيما يتصل بالقضايا التجارية في أوائل الاحتلال. عنوانه بالفرنسية :

Des Jobert A.; La question d'Alger: politique, colonisation, commerce, Paris, P. Dufart de Cranelet, 1837, 43 p.

ـ ماسون، بول: تاريخ المؤسسات، والتجارة الفرنسية بأقطار المغرب العربي من 1560 الى 1793، دراسة موسعة حول النشاط التجاري الفرنسي في كل من الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب والمغرب الأقصى، معتمدة على الوثائق الفرنسية والأوروبية. عنوان الكتاب بالفرنسية.

Masson, Paul: Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque: 1560—1793 «Algérie, Tunisie, Tripoli et Maroc», Paris, Hachette, 1903, 678 p.

ـ ماسون، بول: تاريخ التجارة الفرنسية بالمشرق في القرن السابع عشر، أطروحة جامعية معتمدة على وثائق الارشيفات الأروبية، قدمت لجامعة باريس، يتصل قسم منها بأقطار المغرب العربي. العنوان بالفرنسية:

Masson, (Paul), Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle, Thèse présentée à la Faculté de Lettres de Paris, Paris Hachette et Cie. 1896 (533 p.).

ـ ماسون، بول: مرسيليا والاستعمار الفرنسي، محاولة في تاريخ الاستعمار، دراسة غنية بالمصادر والوثائق والمعلومات، تغطي النشاط الاستعماري الفرنسي للسيطرة على الأسواق ودور تجار مرسيليا وشركاتها في دفع الحكومة الفرنسية للاستيلاء على المزيد من هذه الأسواق، العنوان بالفرنسية :

Masson, (Paul), Marseille et la colonisation française, essai d'histoire coloniale, 2e éd., Paris, Hachette 1912 (592 p).

ـ روني لوكلير، ش: التجارة والصناعة بمدينة فاس، كتاب غني بالمعلومات، نشر بباريس من طرف الجمعية المغربية عام 1905 في 212 ص. العنوان بالفرنسية.

René-Leclerc, (Ch.); Le commerce et l'industrie à Fez, publication du Comité du Maroc, Paris, 1905, S.L., 212 p. avec deux cartes.

ـ رومانو، ر: تجارة وأسعار القمح بمرسيليا في القرن الثامن عشر الميلادي، كتاب مهم من حيث المعلومات والمراجع المعتمدة ومن حيث الجداول والاحصائيات التي يتضمنها. يتعلق قسم منه بتجارة مرسيليا بأقطار المغرب العربي، العنوان بالفرنسية

Romano (R), Commerce et prix du blé à Marseille au XVIIIe siécle, Paris, A. Colin, 1956, 185 p.

ج ـ مقالات :

1 ـ عربية:

ـ سلفاتور، برنو: العلاقات بين الجزائر وايطاليا خلال العهد التركي، مقال نشر بمجلة الأصالة الجزائرية العدد السادس ـ 1972 والعدد السابع 1972، ص.ص 68ـ103 و113ـ118. يركز المقال على قضايا النشاط البحري، ويذكر من خلال ذلك بعض الجوانب من التبادل التجاري المرتبط بذلك النشاط.

2 ـ فرنسية:

ـ أوكابتان، البارون هنري: دراسة حول قافلة مكة المكرمة وتجارة دواخل افريقيا، فصيلة مستخرجة من منشورات الأكادمية الوطنية الفرنسية للفلاحة والصنائع والتجارة ، عدد جويلية ـ أوت ، 1861. المستخرج طبع منفصلا في 7 صفحات بمطبعة كلاي بباريس، العنوان بالفرنسية:

Au capitaine, M. le Baron Henri; Etude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Afrique; extrait des publications de l'Académie Nationale Agricole, manufacturie et commerce, Juillet et Aout 1861, Paris, J. Claye, 7 p.

ـ برودال، فرناند: عملات وحضارات من ذهب السودان إلى فضة أمريكية، مأساة البحر الأبيض المتوسط، مقال نشر بحوليات اقتصاديات مجتمعات وحضارات، الصادرة بباريس، العدد الأول من سنة 1946 ، شهر كانون الأول ـ آذار ص.ص. 9ـ22. العنوان بالفرنسية :

Braudel, (Fernand); Monnaies et Civilisation: de l'or du Soudan à l'argent D'Amérique, un drame méditerranéen, in Annales Economies, Sociétés, civilisation, Ière année, Janvier—Mars 1946, (pp. 9—22).

ـ كاريت، أو: القافلة المتوجهة نحو مكة، دورها التجاري. مقال نشر بحولية الأسفار، لسنة 1845. يتضمن ملاحظات مهمة حول طبيعة التجارة بين بلاد المغرب والحجاز، العنوان بالفرنسية:

Carette, E.; La caravane vers la Mecque, in Annuaire de voyage, année 1854.

ـ اميري ، مارسال: لمحة حول البحرية التجارية المغربية في القرن الثامن عشر الميلادي، مقال معتمد على الوثائق، يتناول أوضاع التجارة الخارجية لأقطار المغرب مع أوروبا والعوامل التي أدت الى الحد من نشاط المغاربة التجاري، وتركت المجال مفتوحا أمام الغزو الاقتصادي الأوروبي. العنوان بالفرنسية:

Emerit, Marcel; l'Essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIIIe siècle, in Les Cahiers de Tunisie, 3e trimestre, No. 11--3e année 1955, pp. 365—370.

المقال نشر بمجلة الدفاتر التونسية التي تصدرها كلية الآداب التونسية في العدد الحادي عشر لسنة 1955، ص.ص. 361ـ370.

ـ اميري، مارسال: الروابط البرية بين السودان وافريقيا الشمالية في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، مقال قيم نشر بمجلة أعمال معهد الأبحاث الصحراوية بجامعة الجزائر اعتمادا على وثائق ودراسات متنوعة، ظهر المقال في المجلد الحادي عشر، للفصل الأول من سنة 1954 ، ص.ص. 30 ـ 47. العنوان بالفرنسية :

Emerit, Marcel; Les liaison terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIe siécle et au début du XIXe siécle, in Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes, Université d'Alger, t. Xie, Iè semestre, 1954, pp. 30—47.

ـ فياس، آخيل: مذكرة حول المنتوجات البحرية للسواحل الجزائرية، قدمت في المعرض العالمي لباريس، لعام 1878، وهي تتناول المنتوجات التي تهم التبادل التجاري خاصة، طبع المقال بالجزائر بمطبعة كورساش عام 1878 في 31 صفحة، العنوان بالفرنسية:

Fillias, Achille; Notice sur les produits maritimes du littoral Algérien, in Exposition universelle de Paris en 1878, publiée à Alger, Cursach, 1878, 31 p.

ـ لاكوست: البحرية الجزائرية أثناء العهد العثماني (أو امارة البحر بالجزائر العاصمة عبر التاريخ) مقال يتصل بالنشاط التجاري، وبتطور البحرية الجزائرية منذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية. عنوانه بالفرنسية:

Lacoste, La marine Algérienne sous les Turcs: l'Amirauté d'Alger à travers l'histoire; extrait de la Revue Maritime, Paris, Société d'éditions, Paris 1931 (64 p).

نشر المقال بمجلة البحرية الفرنسية، وطبع منفصلا من طرف شركة النشر بباريس عام 1931، في 64 ص.

ـ ماسون، بول: عشية غزو الجزائر: احتكارات وشركات افريقيا من 1800 الى 1830. مقال يتصل بالنشاط التجاري وارتباطه بالاستعمار الفرنسي، نشر بحولية الجغرافية التاريخية والوصفية لعام 1909 ، ص ص 48 ـ 124. العنوان بالفرنسية:

Masson, Paul; A la veille d'une conquête concessions et compagnies d'Afrique, 1800—1830, in. Bulletin de Géographie Historique et Descriptive, année 1909, pp. 48—124.

ـ ماثيي، جان: التموين المغربي لجزيرة مالطة في القرن الثامن عشر الميلادي، مقال معتمد على وثائق الأرشيف، نشر بمجلة الدفاتر التونسية مجلة العلوم الانسانية، السنة الثانية ـ الفصل الثاني، العدد السادس ـ 1954، ص.ص 191 ـ 202. العنوان بالفرنسية:

Mathiex, Jean; Le ravitaillement Maghrebin de Malte au XVIIIe siécle, in Les Cahiers de Tunisie, Revue des Sciences Humaines, 2e année, 2e trimestre, No. 6, 1954, pp. 191—202.

ـ دوفو، البير، دفاتر غنائم البحر، دراسة احصائية قيمة معتمدة على وثائق الأرشيف العثماني بالجزائر، الذي كان يشرف عليه الموثق دوفو، نشرت بالمجلة الافريقية بالجزائر لسنتي 1871 ـ 1872، العنوان بالفرنسية:

Devoulx, Albert; Les Registres des prises maritimes in. La Revue Africaine, années 1871—1872.

المقال يهم خاصة التجارة الجزائرية مع الدول الأوروبية ولا سيا ما يتصل بها من غنائم وهدايا وأتاوات أو ضرائب الزامية.

نشاط معهد التاريخ

للسنة الجامعية 1985 / 1986

عرف معهد التاريخ خلال السنة الجامعية 1986/85 نشاطا علميا ملحوظا بما تم فيه من تقديم للرسائل ومناقشة للأطروحات، وما ساهم به أساتذته من بحوث ومحاضرات في المؤتمرات العلمية واللقاءات الثقافية.

فمن حيث تقديم الأطروحات ومناقشتها، لقد كانت حصيلة هذه السنة الجامعية كما يلي:

أ ـ الأطروحات التي نوقشت:

1 ـ عائشة غطاس: تقدمت برسالة ماجستير في التاريخ الحديث تحت عنوان: العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية خلال القرن السابع عشر.

2 ـ قويدر بشار: تقدم برسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي في موضوع دور أسرة البرامكة في التاريخ الاسلامي في تاريخ الخلافة العباسية.

3 ـ محمد الهادي حارش: تقدم برسالة ماجستير في التاريخ القديم تتعرض الى التطور السياسي والاقتصادي في نوميديا منذ ماسينيسا وحتى يوبا الثاني (203 ـ 46 ق.م).

4 ـ محمد الطيب عقاب تقدم برسالة دكتوراة برسالة الدور الثالث في الآثار الإسلامية بعنوان: قصور مدينة الجزائر في العهد العثماني.

ب ـ كما نشير إلى العديد من الأطروحات الجاهزة التي تنتظر التقييم والمناقشة ومنها:

1 ـ رسائل دكتوراة الدور الثالث للطلبة التالية أسماؤهم:

ـ عبد العزيز شهبي: المساجد الأثرية في منطقة الزاب وواد ريغ.

ـ عبد الكريم جودت: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمغرب الأوسط في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ـ مختار حسني: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الزيانية.

2 ـ رسائل ماجستير:

ـ يوسف مناصرية: الحزب الدستوري التونسي 1919 ـ 1934.

ـ محمد العربي معريش: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 ـ 1894.

3 ـ رسائل دبلوم الدراسات المعمقة:

ـ مسعودة بن سليمان : أرياف مليانة 1930 إلى 1954: دراسة اجتماعية واقتصادية.

ـ عبد الله الشافعي: ثورة الأوراس 1916.

أما من حيث مشاركة المعهد في الندوات العلمية والمؤتمرات التاريخية خلال هذه السنة الجامعية تتمثل في مساهمة أساتذة المعهد في العديد من الملتقيات والندوات التي عقدت داخل الوطن وخارجه.

ونخص بالذكر مشاركة الأستاذين: ناصر الدين سعيدوني ومحمد البشير شنيتي بمحاضرتين ضمن سلسلة المحاضرات التي نظمتها وزارة الثقافة عن طريق المركز الوطني للدراسات التاريخية في مطلع هذه السنة، الأولى تحت عنوان البحرية الجزائرية في العهد العثماني للأستاذ ناصر الدين سعيدوني، والثانية موضوعها التوسع الزراعي وظاهرة البداوة في الجزائر القديمة للأستاذ محمد البشير شنيتي. وكذلك مشاركة الأستاذين: جمال قنان وناصر الدين سعيدوني بمحاضرتين حول السياسة الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية في المهرجان الثقافي لولاية أدرار خلال شهر أفريل 1986، والقاء محاضرات حول المقاومة الشعبية وانتفاضة 8 ماي 1945 من طرف الأساتذة: جمال قنان وناصر الدين سعيدوني ومحمد البشير شنيتي ومحمد بن عميرة وأحمد السليماني في الملتقى الفكري الثاني حول المقاومة الشعبية وانتفاضة 08 ماي 1945 في الأسبوع الأول من شهر ماي 1986.

هذا كما شارك الأستاذ ناصر الدين سعيدوني ببحث حول الخلفية التاريخية لوحدة المغرب العربي في الملتقى الوطني الذي نظمه معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر حول موضوع المغرب العربي من الوحدة والتوحيد في الأسبوع الثاني من شهر جوان 1986، كما شارك أيضا الأستاذ عمار هلال بمحاضرة في النطاق الملتقى الوطني للمقاومة الشعبية وحروب التحرير 1848 ـ 1880، في الأسبوع الثالث من شهر جوان 1986.

وعلى المستوى الدولي شارك الأستاذ أبو القاسم سعد الله في المؤتمر العالمي الثاني للجنة العربية للدراسات العثمانية بتونس في شهر مارس 1986 بدراسة حول كتاب منشور الهدايا لابن الفقون القسنطيني، كما شارك الأستاذ ناصر الدين سعيدوني في ندوة أقسام الآثار والمتاحف في الجامعات العربية بصنعاء في الأسبوع الأخير من شهر أفريل 1986، ببحث عنوانه: من المظاهر الأثرية المندثرة لفحص مدينة الجزائر: الشبكة المائية في العهد العثماني.

كما استضاف المعهد بعض الأساتذة الزائرين لالقاء بعض المحاضرات ومن هؤلاء نذكر: الأستاذ آندري ريمون الذي تعرض في لقائه مع أساتذة المعهد إلى آفاق تطور البحث العلمي بجامعة (أيكس آن بروفانس) ونشاط مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط بها. كما ألقى الأستاذ أرنيسبيتيرروه من جامعة ويرزبورغ بألمانيا الاتحادية على طلبة المعهد محاضرة تحت عنوان: الألمان المعجبون بالجزائر: روايات الرحلة الألمان في القرنين 18 و19 م، أعقبتها مناقشة حول آفاق الدراسات العليا بالجامعات الألمانية.

27. P. Balta, 'La Politique Africaine de l'Algérie', *Revue Francaise des Etudes Politique Africaines,* No. 122, December 1976, p. 59.

28. E.A. Alport, «Socialism in three countries» International Affairs, (vol 43, No. 4, October 1967), p.

29. R. A. Mortimer, op. cit., p. 672.

القسم الرابع

دراسات وابحاث باللغات الأجنبية

مضمون مقال:

مقدمة حول جذور السياسة الافريقية للجزائر

خير الدين حمادي

الموضوع يتناول جذور السياسة الافريقية للجزائر أثناء حرب التحرير الوطني. حين عملت جبهة التحرير الوطني، ومن بعدها الحكومة المؤقتة على كسب التأييد الافريقي للقضية الجزائرية وذلك بمشاركتها في المؤتمرات الافريقية وابلاغها صوت الثورة الجزائرية. وكان من نتيجة ذلك أن تفطنت الدول الافريقية بأن القضية الجزائرية ليست أزمة داخلية كما تدعي فرنسا، بل هي قضية تصفية استعمار وهذا الانتصار السياسي للثورة الجزائرية على الصعيد الافريقي هو الذي جعل من أيام الاستعمار الفرنسي بالجزائر تبدو معدودة، نتيجة الاعتراف الدولي بالقضية الجزائرية.

instruments of French neo-colonialism(19). In his appeal in the UN, the GPRA's Foreign Minister, Mr. Krim Belkacem, mentioned the CEAO without namingit and queried its members over «their ambiguous standing with or against colonialism, with or against the right of the Algerian people for self-determination»(20). That possibly had an effect on the Abidjan meeting of the CEAO (24th-26th October, 1960) which took decisions concerning the Algerian problem:

1. The withdrawal of African troops in the French army in Algeria.
2. Intentions were focused on the renewal of negotiations between France and the GPRA. The CEAO regarded the GPRA's demand for the UN to intervene unjustified.

This had led to a vote against the GPRA in the UN. However we should note that Cameroun, Congo, Brazzaville, Congo, Leopoldville, Ivory Coast, Dahomey, Gabon, Niger, Upper Volta, the CAR, Senegal, Chad, Mali and Togo had refused to participate at the Abidjan meeting because they were sympathetic towards the Algerian Liberation Movement.

C.CASABLANCA GROUP

In the late 1950s and early 1960s Africa was divided into three main political groups, the Casablanca Group , the Monrovia Group and the Brazzaville Twelve. One of the reasons for their division was the support of the Casablanca states for the Algerian Independence struggle, and their recognition of the GPRA, which was accorded full membership of the group. This was strongly opposed by the Brazzaville states, who because of their close links with France, regarded the Algerian war as a problem to be solved by France alone(21). This provoked a reaction from the Union of African States(22), which issued a statement appealing to the Brazzaville group to follow a higher and more healthy conception of African Unity(23).

Because the Brazzaville group had supported Mauritania, claimed by Morocco, over the question of its admission to the UN, Morocco took the initiative in calling the Conference of the Casablanca group, held on January 3rd, 1961(24). The Conference which took place at Casablanca, established the framework for co-operation between Morocco, Algeria, Egypt, Guinea, Ghana and Mali. A political Committee for Policy co'ordination, an Economic Committee for the establishment of a Customs Union, a joint African High Command for Military co'operation, and a cultural committee were created(25).

These committees permitted the GPRA to get more aid, more solidarity and what is more, to act as a full state. The resolution adopted by the Casablanca Group Conference was a considerable success for the Algerian Revolution. It declared its determination to support by all means the Algerian people and the GPRA in their struggle for independence. It called

on all countries which supported the Algerian people to assist the GPRA. It denounced NATO assistance to France and called for the withdrawal of all African troops from Algeria(26).

Finally, Algeria's African experience not only led to the success of the Algerian Liberation Movement, it was the origin of independent Algeria's foreign policy towards Black Africa. The first Algerian Embassies in Africa were sent to countries which helped the FLN and the GPRA during the war ot National Liberation(27).

FOOTNOTES:

11. A. Humbaraci, *op.cit.*, p. 51.
12. A. Ajola, *op.cit.*, p. 38.
13. A Humbaraci, *op.cit. p.* 51.
14. Cameroun, Ethiopia, Ghana, Guinea, Liberia, Libya, Morocco, Nigeria, Somalia, Sudan and the United Arab Republic.
15. **El Moudjahid**, No. 67, 16th July, 1960.
16. After its creation the GPRA was recognised by many countries. Recognition came as follows: Tunisia, Morocco, Libya, Iraq (19-9-58); Saudi Arabia, Jordan (20'9'58); Egypt, Yemen (21'9'58); Sudan, China (22'9'58); North Vietnam (26'9'58); Indonesia (27'9'58); Guinea (30'9'58); Mongolia (1512'58); Lebanon (15'1'59); Defacto, Yugoslavia (12'6'59); Confirmed 12'4'61); Ghana (10'7'59); Liberia (7'6'60); Togo (17'6'70); Mali (18'2'61); Congo Leopoldville (19'2'61). Also from 1960 onwards the communist countries recongnised the GPRA and accepted its envoys as official representatives.
17. M. Bedjoui, *La Revolution Algerienne et le droit* (ed.), (Bruxelles, 1961) p. 117.
18. For details about the CEAO see: Institute de etudes politique de Bordeaux: *La politique Africaine du General de Gaulle*, (Paris 1980).
19. See the statement made by the GPRA in **El Moudjahid,** No. 29, 17th September, 1958.
20. **El Moudjahid**, No. 70, 25th September, 1960.
21. Z. Cervenka, *The Unfinished Quest for Unity*, (London, 1977) p. 1.
22. Ghana, Guinea and Mali.
23. C. Chime, *Integration and politics among African States* (Scandinavian Institut of African States, 1970) p. 161.
24. The Conference was attended by Egypt, Libya, Ghana, Guinea, Mali, Morocco and the GPRA.
25. I. W. Zartman, *Government and politics in North Africa* (London, Methuen and Co. Ltd., 1964) p. 184.
26. The full text of the resolution can be flund in A. Ajola, *op. cit.*, pp. 358-359.

of the Algerian National Liberation Front»(2), but reaffirmed the right of the Algerian people to independence and self-determination(3). The signatory countries confirmed their determination to make every possible effort to help the Algerian people to achieve its independence.

The recognition by the Accra Conference of Independent African states, which «offered diplomatic and other support, including itinerant African delegations to publicize Algeria's cause»(4), was very significant:

in July 1958, the FLN called upon the African powers to help in pressing its case before the UN General Assembly. In late August several African delegations went to Europe and Latin America to inform both governments and peoples and lobby for support(5).

By the end of that year 1958 Algeria went back to Accra, represented this time by the GPRA not the FLN, to attend the All African |People's Conference A.A.P.C.(6). In fact, it was the first opportunity for the GPRA to attend an African Conference, only three months after its actual birth. In a special resolution on imperialism and colonialism the AAPC declared its full support to all fighters for freedom in Africa. The Conference condemned all legislation which considered those who were fighting for their independence and freedom as ordinary criminals(7).

The Algerian problem stood high as a topic on the agenda of the conference(8), Frantz Fanon(9) was very active as Algeria's representative in the Conference. His other Algerian colleague was appointed to the Managing Committee of hte Conference. That committee agreed to hold a meeting between the 6th and 9th October 1959 to discuss the Algerian problem.

In the following year, the GPRA was recognised as a full member of the Conference of Independent African States which met at Monrovia from 4th to 8th August 1959. But things were different at the Lagos Conference of January 1960. Seven independent African states refused to attend because the GPRA had not been invited. In fact the Casablanca group was the first to act. The foreign ministers of the group met in Accra a few days before the Lagos Conference. They consôdered their position in this light and announced that under the circumstances they found it impossible to attend(10). This showed how strongly African feeling supported the Algerians(11). It is important too to note that the issue of the Algerian invitation was discussed between President Sekou Toure of Guinea and President Tubman of Liberia, when both met in 1961, in an attempt by the Guinean President to secure Algeria an invitation. But in s-ite of that move the question remained unsolved(12). Indeed the Nigerians agreed to issue an eleventh-hour invitation to the GPRA, but the Conference never took place(13).

The Tunis Conference of the AAPC (25th--30th January, 1960) was an opportunity for the GPRA to put forward many propositions such as the

creation of solidarity funds and a Liberation Movement Co'ordinating Committee. The GPRA announced that it was ready to train African guerrilla fighters in the FLN camps, and within a few months holden Roberto of Angola, Fanon's friend, joined a training camp of the FLN.

The Third Conference of Independent African States (14th--24th June, 1960) held in Addis Ababa, was attended by thirteen African countries(14). The GPRA attended as a full member .

The Conference demanded the withdrawal of African troops from the French Army in Algeria(15).

The last Conference attended by the GPRA, before Algeria's independence was the Cairo Conference (25th--31st March, 1961) which expressed its total support for liberation movements.

Within the framework of these conferences the Algerian cause was presented on an international level for the first time, which helped the Algerian Revolution to get political support needed to take the problem to the UN.

B.AFRICAN RECOGNITION OF THE ALGERIAN LIBERATION MOVEMENT

The FLN, and later the GPRA attendance at Conferences of Independent African States and the AAPC gained them political support. It introduced the Algerian cause to African peoples and governments and created a feeling of sympathy towards the struggle of the Algerian people.

However the GPRA was hoping for more than sympathy; it sought political recognitio. In Accra (December 1958) the GPRA was recognised by Ghana, Guinea and Liberia(16). It is important to mention that the GPRA had recognised Guinea at its independence. The Guinean recognition of the GPRA came as a reply to that recognition, as Guinea's representative at the Monrovia Conference 1959 pointed out(17). This also applied to Togo and Congo as well. As for Somalia, Nigeria, Ethiopia and many other African countries, they maintained relations with the GPRA even though they did not recognise it officially. In general, the political war of the GPRA had an outstanding success. The new independent African states helped the GPRA to take the Algerian cause to the UN Assembly, and gave it a massive vote in the XV Session. This possibly was one of the factors leading to negotiations between the FLN and France shortly after the session, in Melun, from 25th--29th June, 1960.

The only problem of recognition which faced the GPRA came from the «Communauté Economique de l'Afrique de l'Ouest» (CEAO); an organisation established in 1958 under French domination(18).

The GPRA campaigned against the CEAO and the Franco-African Community promoted by General de Gaulle on the grounds that they were

AN INTRODUCTION TO THE ORIGINS OF ALGERIA'S AFRICAN POLICY

BY : KHIRDINE Hamadi

The FLN had a long African experience which started shortly after the beginning of the Algerian war of liberation. The same colonial rule that had been imposed on Algerian people was imposed on most of the rest of the continent. This had created a common feeling among African peoples that they were against one enemey - «colonialism», and this led to a feeling of sypmathy for the suffering of the Algerian people.

On the other hand the FLN had carried out a political battle abroad to gain massive support for the Algerian cause in International Organizations. Arab and African support were the first targets of the FLN's political battle.

In order to present the Algerian problem to African governments and peoples and particularly those of East Africa, which seemed to know little about the Algerian people and their movement against colonialism, the FLN, had to be involved in African politics. This involvement started in 1958 through attendance at African Conferences and through growing recognition of the GPRA, as well as the joining of the Casablanca group, and was in fact the origins of Algeria's African Policy.

A.THE FLN, GPRA AND AFRICAN CONFERENCES

France had always claimed that the Algerian problem was an internal affair. The FLN by contrast, claimed that the conflict was between two different countries. The recognition of the GPRA, from this point of view, by African states, which came in the late 1950s and early 1960s, was very important and helped undermine French claims that Algeria was a part of France.

Before that recognition, on the formation of the GPRA in 1958, the FLN had to struggle on the African political scene. With the creation of the GPRA, it was able to attend African conferences on an equal footing with other independent African states. The Accra Conference, April 1958)1), which aimed to establish friendly linms of co-operation and solidarity between African states, «accorded a non-voting status to the representatives

ACHEVE D' IMPRIMER SUR LES PRESSES DE L.B.I.

les belles impressions المطبوعات الجميلة

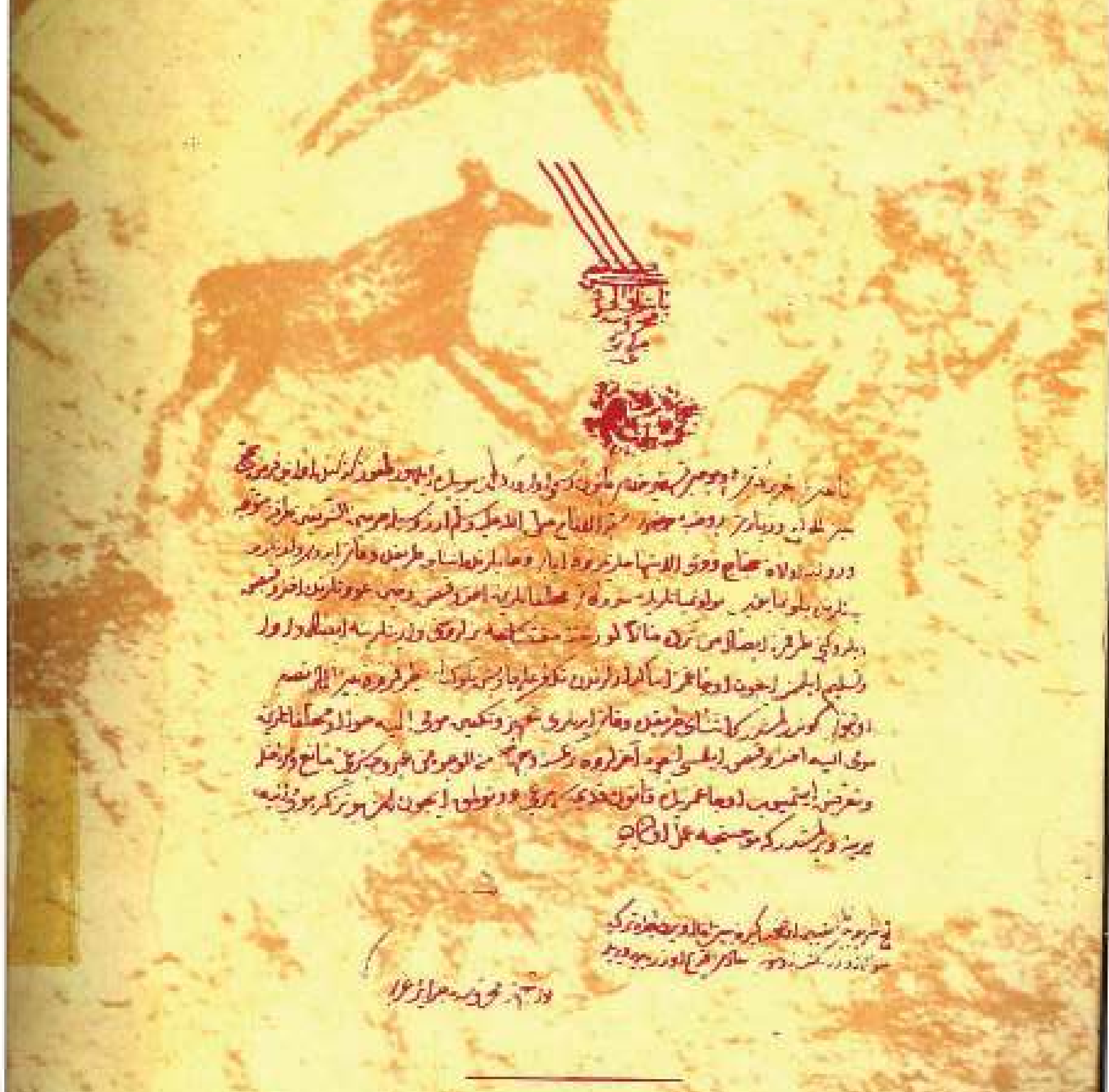
D.L. 4ème Trimestre 86

Ministère de l'Enseignement Supérieur

Université d'Alger

Institut d'Histoire

Revue des Etudes Historiques



– Périodique de l'Institut d'Histoire –

N° 2